وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة ديالى
كلية التربية – الأصمعي
قسم الجغرافية

التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى للمدة ١٩٩٥م – ٢٠٠٥م

رسالة تقدمت بها

ميادة فرحان حميد

إلى مجلس كلية التربية الأصمعي / جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في الجغرافية الصناعية

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
عبد الله حسون محمد

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
إبراهيم جواد كاظم

١٤٣٠ هـ

٢٠٠٩ م

الإهداء

إلى شهداء العراق على طول الزمن ...

وإلى الروح الطاهرة التي ما انفكت تضيء لي الطريق

وتوقد روح الأمل

إلى روح أخي (مثنى) الطاهرة

إلى (أمي وأبي) شكراً وامتناناً

(أخوتي وأخواتي) فخراً واعتزازاً

إلى أولئك الذين أحببتهم بصدق وإخلاص

لكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا

الباحثة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

نشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(**التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى للمدة ١٩٩٥م – ٢٠٠٥م**) المقدمة من قبل الطالبة (**ميادة فرحان حميد**) قد جرى تحت أشرافنا في كلية التربية (الأصمعي) / جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافية / تخصص الجغرافية الصناعية .

التوقيع :
المشرف : الأستاذ المساعد
الدكتور عبد الله حسون محمد
التاريخ : / /٢٠١٠ م

التوقيع :
المشرف : الأستاذ المساعد
الدكتور إبراهيم جواد كاظم
التاريخ : / /٢٠١٠ م

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :
الأُستاذ الدكتور محمد يوسف حاجم
رئيس قسم الجغرافية
التاريخ : / /٢٠٠٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة بـ(**التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى للمدة ١٩٩٥م – ٢٠٠٥م**) المقدمة من قبل الطالبة (**ميادة فرحان حميد**) في الجغرافية / تخصص الجغرافية الصناعية ، قد تم تقويمها لغوياً من قبلي ، وعليهِ أُرشح هذهِ الرسالة للمناقشة من الناحية اللغوية .

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / /٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار الخبير العلمي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة بـ(**التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى للمدة ١٩٩٥م – ٢٠٠٥م**) المقدمة من قبل الطالبة (**ميادة فرحان حميد**) في الجغرافية / تخصص الجغرافية الصناعية ، قد تم تقويمها علمياً من قبلي ، وعليهِ أُرشح هذهِ الرسالة للمناقشة من الناحية العلمية .

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / /٢٠١٠م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(**التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى للمدة ١٩٩٥م – ٢٠٠٥م**) ، وقد ناقشنا الطالبة (**ميادة فرحان حميد**) في محتوياتها ، وفيما لها علاقة بها ، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الجغرافية / تخصص الجغرافية الصناعية بتقدير ( ) .

التوقيع :
الاسم : أ.د. عبد الأمير عباس عبد الحيالي
التاريخ : / /٢٠١٠م
رئيس اللجنة

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. رعد رحيم حمود
التاريخ : / /٢٠١٠م
عضو اللجنة

التوقيع :
الاسم : أ. م.د. فاضل محسن يوسف
التاريخ : / /٢٠١٠م
عضو اللجنة

التوقيع :
المشرف : الأستاذ المساعد
الدكتور عبد الله حسون محمد
التاريخ : / /٢٠١٠ م
المشرف

التوقيع :
المشرف : الأستاذ المساعد
الدكتور إبراهيم جواد كاظم
التاريخ : / /٢٠١٠ م
المشرف

صدقت من قبل مجلس كلية التربية (الأصمعي) – جامعة ديالى

التوقيع :
أ.م.د محمود فياض الزوبعي
عميد كلية التربية (الأصمعي)
التاريخ : / /٢٠١٠م

شكر و امتنان

الحمد لله حقَّ حمدهِ ... والصلاة والسلام على من لا نبيَّ من بعدهِ ، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلم ، وبعد ...

أتقدم بفائق الشكر والامتنان والاحترام إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور عبد الله حسون محمد ، والدكتور إبراهيم جواد كاظم ، لتفضلهما بالإشراف على هذهِ الرسالة ؛ ولجهودهما القيمة في إسداء الإرشادات والتوجيهات العلمية المتميزة ، والمتابعة المستمرة طيلة مدة البحث ، أدامهما الله ووفقهما في خدمة العلم والإنسانية .

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى أَساتذتي في قسم الجغرافية - كلية التربية (الأصمعي) - جامعة ديالى ، وأخص منهم بالذكر السيد رئيس القسم الأُستاذ الدكتور محمد يوسف حاجم لمساعدة الباحثة بالمعلومات والمصادر القيمة فلهُ مني شكر وعرفانٌ بالجميل .

ومن الوفاء أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى زملائي وزميلاتي جميعاً من طلبة الدراسات العليا في جامعة ديالى .

وكذلك أتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة في انجاز هذهِ الرسالة جزاهم الله عني كل خير .

الباحثة

ملخص الرسالة

تختص هذه الرسالة بدراسة التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى ، للمدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥م .

يعدّ التباين المكاني من المواضع الاساسية التي تبحثها الجغرافية الصناعية ، والتي تعني بها من ناحية التشتت والتركز والتنوع والتخصص الصناعي للصناعات الصغيرة في المحافظة ، كما تعنى بالصناعات الصغيرة .

تللك الصناعات التي تتميز بصغر حجم استثماراتها في المكائن والمعدات وقلّة عدد المشتغلين فيها ، والتي تتميز بهاتين الاشارتين مقارنة بالصناعات الكبيرة والمتوسطة ، ولقد جعلت خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة الاقتصادية والاجتماعية والمكانية أن وفرت مجالات عمل كثير ، ولها القابلية على التكيف مع الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد حالياً ، وانتاجها مختلف السلع الاستهلاكية والوسطية المرتبطة بحاجات الفرد والتي تمثل أداة للتنمية .

مرّت الصناعات الصغيرة الحجم بمراحل متعددة يمكن تحديدها على مستوى العراق والمحافظة ، إذ برزت مكانة الصناعات الصغيرة في الظروف الحرجة ممّا تطلب الأمر دراستها واستكمالاً لتحقيق هدف الدراسة الذي جاء ليسلط الضوء على الاهمية المكانية والقطاعية لهذهِ الحجوم الصناعية الصغيرة الحجم في محافظة ديالى ، وتتبع التطور التاريخي ثم متابعة بنية الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى قياساً بالقطر لعام ٢٠٠٥م ، ثم بحث العوامل المؤثرة في توطنها في المحافظة ومتابعة كيفية توزيع تلك المؤشرات وكذلك في الكشف عن المشاكل المكانية والقطاعية التي تعترضها .

جاءت هذهِ الدراسة ميدانها الصناعات الصغيرة في أقضية المحافظة وتحليل المشاكل التي تعترضها ، ثم استكشاف عوامل توطن تلك الصناعات في أقضية

المحافظة من خلال معامل التركز ومعامل التشتت ومعامل التنوع والتخصص الصناعي التي تعكسها الطرق الكمية المستخدمة في قياسها ، إذ قسم البحث على خمسة فصول تناول الفصل الأول المقدمة (الإطار النظري) الذي شمل مشكلة وفرضية البحث وأهدافه ، فضلاً عن تحديد منطقة الدراسة ، والدراسات السابقة ، وتناول المبحث الثاني (المفاهيم النظرية) والذي شمل مفهوم الصناعة وأهميتها والتصنيف الصناعية وأهميته ، وشمل أيضاً مفهوم الصناعات الصغيرة وأهميتها .

وبحث الفصل الثاني مراحل تطور الصناعات الصغيرة في العراق مع التركيز على محافظة ديالى للمدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥م ، وبمبحثين تناول المبحث الاول تطور الصناعات الصغيرة في العراق للمدة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥م ، وتناول الثاني تطور الصناعات الصغيرة في ديالى للمدة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥م .

وتناول الفصل الثالث بنية الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٥م (على وفق التصنيف الدولي القياسي للصناعات التنقيح الثالث ١٩٩١م ، والذي تمَّ العمل بموجبهِ في مديرية الاحصاء الصناعي منذ عام ٢٠٠٣م) وبمبحثين تناول الاول بنية الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى بالمقارنة مع القطر عام ٢٠٠٥م ، وتناول المبحث الثاني البنية وأهميتها للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٥م .

وتطرق الفصل الرابع التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م بمبحثين تناول الأول العوامل المؤثرة في التوطن المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م ، أمّا التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠م .

واستعرض الفصل الخامس أنماط التوزيع المكاني والمشكلات التي تجابه الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى وبمبحثين الأول تناول التركز والتشتت والتنوع

والتخصص الصناعي للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى ، وتناول المبحث الثاني المشاكل المكانية والقطاعية التي تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى .

تضمن البحث العديد من الجداول والخرائط والأشكال والملاحق التي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً ، كما تضمن عدداً من الاستنتاجات والتوصيات .

المحتويات

الموضوع	الصّفحة
الآية	
الإقرارات	
الإهداء	
شكر وامتنان	
ملخص الرسالة	١ – ٣
ثبت المحتويات	أ – ب
المقدّمة	٤ – ٥
الفصل الأول : **الإطار النظري والمفاهيم النظرية**	٦ – ٢٦
المبحث الأول : الإطار النظري	٦ – ١٥
المبحث الثاني : المفاهيم النظرية	١٦ – ٢٠
الفصل الثاني : **مراحل تطور الصناعات الصغيرة في العراق مع التركيز على محافظة ديالى من عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٥م**	٢٧ – ٤٠
المبحث الأول : تطور الصناعات الصغيرة في العراق من عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٥م	٢٧ – ٣٤
المبحث الثاني : تطور الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى من عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٥م	٣٥ – ٤٠
الفصل الثالث : **بنية الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥م**	٤١ – ٦٦
المبحث الأول : بنية الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى بالمقارنة مع العراق لعام ٢٠٠٥م	٤١ – ٥٠
المبحث الثاني : البنية والاهمية النسبية للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥م	٥١ – ٦٦

الفصل الرابع : **التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م**	٦٧ – ١١٧
المبحث الأول : العوامل المؤثرة في التوطن المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	٦٧ – ٨٥
المبحث الثاني : التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	٨٦ – ١١٧
الفصل الخامس : **أنماط التوزيع المكاني والمشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى**	١١٨ – ١٥١
المبحث الأول : التركز والتشتت والتنوع والتخصص الصناعي للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى	١١٨ – ١٤٦
المبحث الثاني : المشاكل المكانية والقطاعية التي تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى	١٤٧ – ١٥٠
الاستنتاجات والتوصيات	١٥٢ – ١٥٥
المصادر والمراجع	١٥٦ – ١٦٢
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	A – B

المقدمة

تعد الصناعة قاعدة أساسية من قواعد التقدم الحضاري ورافداً مهماً من روافد التنمية مما تعد الصناعة مقياس للرقي الحضاري والاقتصادي لأي بلد .

لهذا جاءت الجغرافية الصناعية وهي حقل من حقول المعرفة الجغرافية لتهتم بدراسة هذا القطاع من حيث التوزيع المكاني للظاهرات الصناعية والعوامل المحددة له من خلال الاهتمام بوقوع الظاهرة إذا أمكن أن يكون لها موقع أحسن وإذا قدمت المتطلبات اللازمة للمجتمع أم لا .

لذا عرّفت الصناعة على إنها نشاط بشري يقوم على تحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة ذات خصائص تختلف سواء كانت في شكلها أو طبيعتها أو في طبيعة الاستفادة منها ، الغاية منه إشباع حاجات الإنسان المتزايدة .

فقد اختلفت آراء الباحثين الجغرافيين حول إعطاء تعريف دقيق للصناعات الصغيرة على المستوى العالمي أو الإقليمي أو حتى المحلي وذلك لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية والتخطيطية والجغرافية معاً من دولة إلى أُخرى لذا تعددت التعاريف بتعدد هذه النظم ، فقد جاء تعريف الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) مفتوحاً غير محدد لمفهوم الصناعات الصغيرة ، وتركت تقرير ذلك من مسؤولية البلدان ولكن أشارت إلى طبيعة هذهِ الصناعات في كونها وحدات صناعية تمارس إنتاج السلع المصنعة أو شبه المصنعة وتتسم بصغر حجم استثماراتها وقلّة عدد المشتغلين فيها عند مقارنتها بمنشآت ضخمة في موجوداتها الثابتة ، وهذهِ المنشآت تعدّ صغيرة بغض النظر عن مستوى وحداتها الإنتاجية سوى أكانت بمستوى المصنع الحديث أو بمستوى وحدات حرفية حديثة أو تقليدية .

لهذا فقد أولت هذهِ الدراسة اهتماماً لصفة واحدة من صفات إحدى الخصائص الصناعية ، وهذهِ الصفة هي التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى ، ولم تقف مشكلة الدراسة عند حد الكشف عن خصائص هذا التباين وإنما امتدت إلى

مرحلة الكشف عن العوامل المحددة لهُ ، وعلى أساس أنَّ السلوك المكاني لأي ظاهرة ليس وليد المصادفة الذاتية وإنما هو في الواقع وليد تظافر السلوك المكاني لعدد من العوامل .

إنَّ فهم خصائص التباين المكاني للصناعات الصغيرة في المحافظة بتلك العوامل التي يلعب جانبها المكاني دوراً يفوق سلوك غيره من العوامل الذي يساعد على التحكم في توزيع أمثل لهذهِ المؤسسات وفق الخصائص الجغرافية التي تبرز بها المحافظة ، وهذا أسهم في حل مشكلة التباين المكاني والتحكم بها بما يخدم خطط تطور القطاع الصناعي في المحافظة وعلاقتها المتوازنة مع قطاعات الاقتصاد الأُخرى .

المقدمة

الاستنتاجات

و التوصيات

المصادر والمراجع

- المبحث الأول/ الإطار النظري :-

أولاً : مشكلة البحث

ترى الباحثة أن مشكلة البحث تتكون من السؤال الآتي :-

١- هل هناك تباين مكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى ؟

ثانياً : فرضية البحث

تفترض الباحثة أن هنالك أسباب عدة للتباين المكاني للصناعات الصغيرة الحجم على مستوى محافظة ديالى ترجع أسباب ذلك إلى ما يلي :-

١- عدم وجود سياسة تخطيطية تهتم بالقطاع الصناعي في المحافظة

٢- عدم تشجيع مثل هذه الصناعات على أن تؤدي دورها الإستراتيجي المطلوب منها .

كذلك ترى الباحثة أن المنشآت الصناعية الصغيرة فيما لو تم الاعتناء بها ورعايتها يمكنها أن تساهم في تنشيط الحياة الإقتصادية والاجتماعية للمحافظة .

ثالثاً : هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تقليل التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى وتحليل مؤشرات الصناعات الصغيرة الحجم وتحديد مفهومها وأهميتها مع تحديد ابرز المعوقات والصعوبات التي تواجهها من جانب ومن جانب أخر تحديد مزايا إقامة مثل هذا النوع من الصناعات لما لها من أهمية في مجمل عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المحافظة .

رابعاً : حدود الدراسة المكانية والزمانية

تتمثل حدود منطقة الدراسة مكانياً بمحافظة ديالى التي تقع في المنطقة الوسطى من العراق وإلى الشرق من حوض نهر دجلة حيث تعرضت المحافظة للكثير من التغيرات الإدارية في مساحتها وحجم سكانها بعد استقطاع قضاء المدائن وإضافته إلى محافظة بغداد وبهذا أصبحت تتكون المحافظة من ستة أقضية . لاحظ خارطة (٢) .

وعليه التزمت الباحثة بالحدود المكانية للمحافظة الحالي (الإداري والفلكي) حيث تمثلت الحدود الإدارية للمحافظة ما بين محافظتي السليمانية وصلاح الدين في جهة الشمالية والشمالية غربية ، ومحافظة بغداد في الجهة الغربية للمحافظة ، ومن الجهة الجنوبية تمثلت بمحافظة واسط ، إما الجهة الشرقية فتمثلت بالحدود مع إيران . لاحظ خارطة (١) .

وأما الحدود الفلكية (خطوط الطول ودوائر العرض) فتقع المحافظة ما بين دائرتي عرض (٣٣,٣ – ٣٥,٦) شمالاً، وخطي طول (٤٤,٢٢-٤٥,٥٦) شرقاً [١].

فإذا ما قارناه بموقع العراق الفلكي الذي يمتد بين دائرتي عرض (٢٩,٥٠-٣٧,٢٢) شمالاً ، وخطي طول (٣٨,٤٥-٤٨,٤٥) شرقاً ، وجدنا أن المحافظة تحتل دائرتين من دوائر العرض التي يشغلها العراق وهي ثمانية دوائر عرض وخطين من خطوط الطول البالغة عشرة خطوط .

وعلى أساس هذا الموقع شغلت المحافظة مساحة بلغت (١٧٦٨٥كم٢)[٢] وهي تشكل ما نسبته (٤,١%) من مساحة العراق ، وقد اتخذت شكلاً طولياً ، وان هذا الموقع جعلها منطقة انتقالية ما بين إقليم المنطقة المتموجة ومنطقة السهل الرسوبي .

أما الحدود الزمانية للدراسة فقد انحصرت ما بين سنة ١٩٩٥ وهي بداية الدراسة في المحافظة وقد انتهت الدراسة لغاية سنة ٢٠٠٥، وذلك لكون أن مدة الدراسة عشر سنوات تكون كافية لإعطاء صورة واضحة عن اتجاه الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ومعرفة صفات تلك الظاهرة ولذا فأنَّ هذه المدة تكون كافية لتحليل الظاهرة ووضع التوصيات حولها .

---

(١) مؤيد سعيد بسيم و هادي سهيل و جلال فضلي ، الدليل الإداري للجمهورية العراقية ، ج ١، ١٩٨٩ ، ص٣١٨ .

(٢) سامي مجيد جاسم ، التنمية السياحية في منطقة الصدور وبحيرة حمرين وإمكانية الجذب السياحي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) قسم الجغرافية ، جامعة بغداد ،١٩٩٩ ، ص٩٢ . (غير منشورة)

خارطة (١)

موقع منطقة الدراسة من العراق

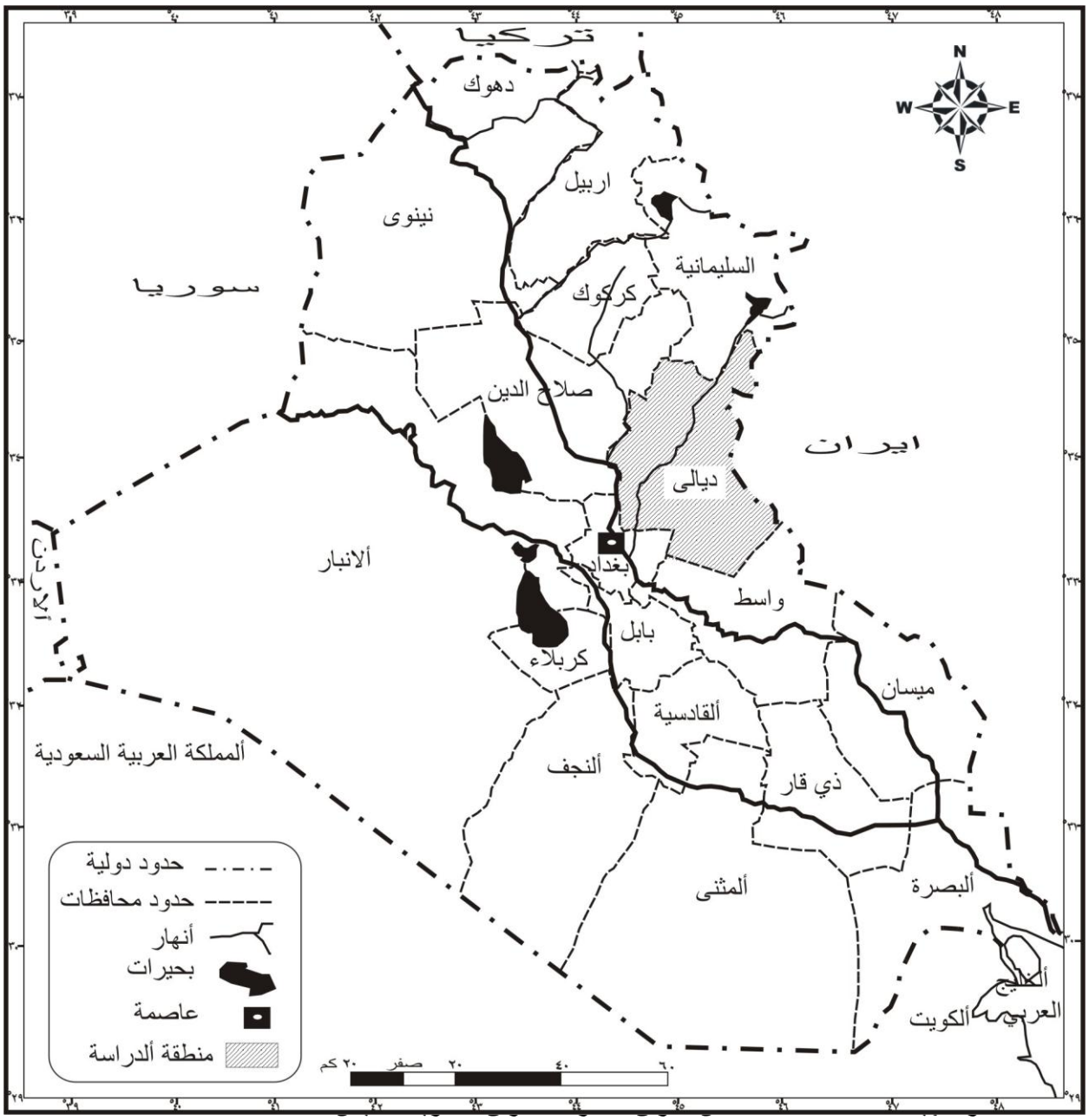

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، اطلس العراق ، خارطة العراق الادارية ، مقياس ١:٢٠٠٠٠٠٠ ، ٢٠٠٥.

خارطة (٢)

التقسيم الإداري لمحافظة ديالى لعام ٢٠٠٥.

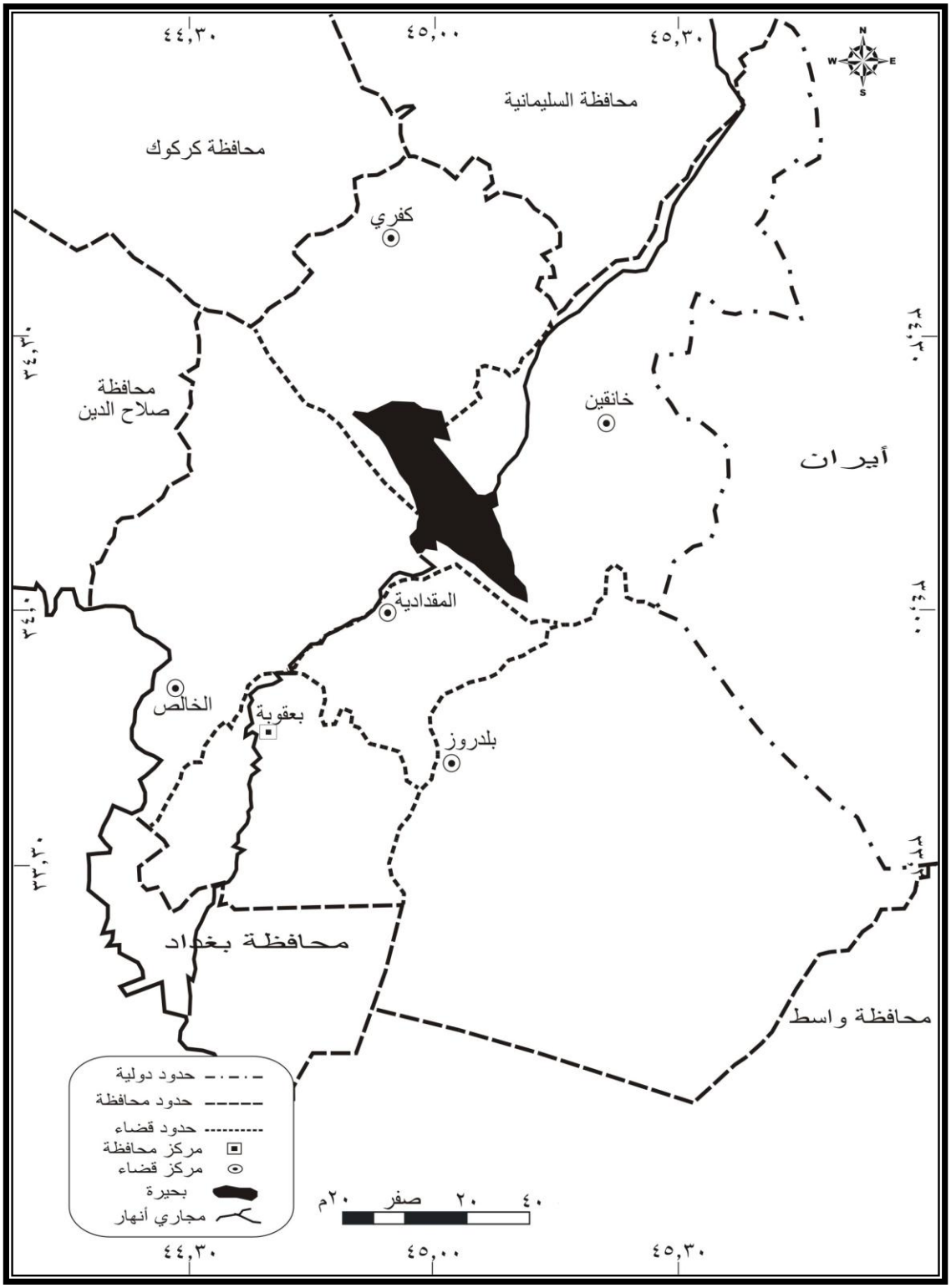

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، أطلس العراق ، خارطة ديالى الإدارية ، مقياس ١: ٢٠٠٠٠٠٠، ٢٠٠٥

خامساً : الدراسات السابقة

قام عدد من الباحثين الجغرافيين بدراسة بعض الجوانب من منطقة الدراسة ، حيث إن اغلب البحوث والدراسات التي وردت تناولت النواحي الطبيعية للمنطقة وجزء منها سلط الضوء على بعض الصناعات في قضاء معين من أقضية المحافظة وكذلك هنالك الدراسات مشابهة التي تناولت الصناعات الصغيرة الحجم في العراق فضلا عن الدراسات التي جرت في المحافظة ، وهي :-

أ- محمد يوسف حاجم ، الصناعات الصغيرة الحجم في العراق دراسة تطبيقية على محافظة بغداد [١] .

تضمنت هذه الدراسة ثمانية فصول بحث فيها مفهوم الصناعة وتصنيفها وأهميتها وكذلك الصناعات الصغيرة وتصنيفها وأهميتها ومزايا الصناعات الصغيرة الحجم ثم تطرق إلى نشأت وتطور الصناعات الصغيرة الحجم في العراق حتى عام ١٩٩٣ وثم بحث التحليل المكاني لمؤشرات الصناعات الصغيرة الحجم .

ب- عبد خليل الفضلي ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق [٢] .

تضمنت هذا الدراسة ثلاثة ابواب استعرض فيها الباحث التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق حيث تناول الباب الاول تطور الصناعة وبنيتها وبواقع فصلين بحث الفصل الاول تطور الصناعة ما بين ١٩١٨-١٩٧١ اما الفصل الثاني عرض تطور ونمو حركة التأسيس المصانع في المحافظات من ١٩٥٧ -١٩٧٥ . بينما بحث الباب الثاني العوامل المحددة للتوزيع متضمنا" ثلاثة فصول تناول الفصل الاول عوامل الكلفة واثرها في التوزيع وفي حين استعرض الفصل الثاني عوامل السوق والنقل واثرها في توزيع اما الفصل الثالث بحث السياسات الحكومية والرغبات الشخصية .

واخيرا" استعرض الباحث في الباب الثالث الصناعة مابين اليوم والغد اذ تكون من فصل واحد بحث اتجاهات التخطيط الصناعي .

---

(١) محمد يوسف حاجم ، الصناعات الصغيرة الحجم في العراق دراسة تطبيقية على محافظة بغداد أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافية ، كلية التربية (ابن الرشد) ، جامعة بغداد ، تشرين أول ، ١٩٩٥، (غير منشورة)

(٢)عبد خليل الفضلي ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦، (منشورة)

ج- إبراهيم جواد كاظم ، واقع الصناعات الصغيرة في العراق وهيكليتها[١] .

تناول فيه الباحث واقع الصناعات الصغيرة في العراق وهيكليتها وكذلك المشاكل التي تعاني منها الصناعات في العراق وسبل حلها .

د- خضير خزعل عباس ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى [٢] .

وهنالك دراسات تناولت الجانب الصناعي في المحافظة وخاصة الصناعات الصغيرة الحجم وهي :-

أ- جمعة علي داي باخي ، مستقبل تطور الصناعات الغذائية في إقليم ديالى[٣] . وهي دراسة في الجغرافية الصناعية .

ب- عبد الله حسون محمد ، العوامل المكانية المؤثرة في تنمية الصناعات الصغيرة الحجم دراسة مقارنة للنشاط في مدينتي الخالص وخان بني سعد[٤] .

ج- إبراهيم جواد كاظم ، التكامل الصناعي بين المنشآت الصغيرة والكبيرة في محافظة ديالى للمدة ١٩٨٩- ١٩٩٢ [٥] .

تكونت الدراسة من أربعة فصول بين الباحث في الفصل الأول واقع كل من المنشآت الكبيرة والصغيرة في المحافظة ثم تطرق في الفصل الثاني إلى توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على مستوى الأنشطة الصناعية التي تمارسها .وفي الفصل الثالث عرض الباحث خارطة التكامل الصناعي بين هذه المنشآت وهي تعتبر

---

(١) إبراهيم جواد كاظم ، واقع الصناعات الصغيرة في العراق و هيكليتها ، بحث مقدم إلى مجلة ديالى للبحوث العلمية والتربوية ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ع ٢٩ ، ٢٠٠٨ .

(٢) خضير خزعل عباس ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ . (غير مشورة)

(٣)جمعة علي داي باخي ، مستقبل تطور الصناعات الغذائية في اقليم ديالى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠. (غير مشورة)

(٤) عبد الله حسون محمد ، العوامل المكانية المؤثرة في تنمية الصناعات الصغيرة الحجم دراسة مقارنة للنشاط في مدينتي الخالص وبني سعد ،بحث مقدم إلى مجلة ديالى ، كلية التربية ،جامعة ديالى ، ع ٩ ، ٢٠٠٦ .

(٥)إبراهيم جواد كاظم ، التكامل الصناعي بين المنشات الصغيرة والكبيرة في محافظة ديالى للمدة ١٩٨٩-١٩٩٢ ، بحث مقدم إلى مجلة ديالى ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ع٣٠ ، ٢٠٠٨ .

محاولة الأولى لبحث موضوع التكامل بين المنشآت الصناعية في المحافظة . أخيراً أورد الباحث مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات التي يعتقد إنها مفيدة في مجال التكامل الصناعي .

فضلاً عن ذلك فهناك دراسات خاصة صادرة عن وزارة التخطيط ووزارة الصناعة والمعادن ، حيث بحثت جميع هذه الدراسات الموضوع من الناحية الإقتصادية دون تسليط الضوء على الجانب المكاني والتوزيع المكاني التي هي من ضمن المهج الجغرافي الذي يبحث التباين المكاني للظاهرة ، وكذلك الآثار المترتبة على توزيع الظاهرة جغرافياً . وعلى الرغم من وجود مثل هذه الدراسات العلمية التي اشرنا لها إلا أنها تناولت اغلبها الصناعة والصناعات الصغيرة وتوزيعها وعوامل توطنها بشكل إقليمي متخذة من الصناعات الكبيرة وحجم استثماراتها وقوة العمل فيها وحدة دراسية ... لذا جاءت هذه الدراسة (التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى) لاستكمال الفجوة المعلوماتية الصناعية التي لم تدرس في هذا المجال وفتح أفاق جديدة لدراسات مستقبلية في المحافظة .

سادساً : الأساليب والوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث

اعتمدت الباحثة في دراستها على استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لاستعراض الجوانب المختلفة للموضوع الدراسة من خلال تحليل واستقراء جملة من المؤشرات الإقتصادية وهي قيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات والقيمة المضافة ودرجة التصنيع واستخدام الوسائل الإحصائية المختلفة لتحديد نمو وتطور الصناعات الصغيرة الحجم. ومن أهم الوسائل الإحصائية التي اعتمدتها الباحثة هي استخراج معامل التركز ومعامل التشتت الصناعي ومعامل التنوع والتخصص الصناعي .

سابعاً : مصادر بيانات الدراسة

استخدمت الباحثة لإغراض البحث العديد من المصادر والمراجع النظرية الخاصة بموضوع الدراسة مع الإستعانة بالبيانات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة والصادرة عن هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء .

ثامناً : أهمية الدراسة

أظهرت الكثير من الدراسات أهمية الصناعات الصغيرة الحجم في عملية التنمية الإقتصادية والصناعية وتحديداً من حيث كفاءتها الإقتصادية مقارنة" بالصناعات الكبيرة وذلك لاستخدامها لتقنيات إنتاجية تلاؤم الظروف الإقتصادية والإجتماعية للدول التي تعمل فيها ودورها في إيجاد فرص عمل لتقليل البطالة وتحسين مكتسبات التصنيع وتحسين ميزان التجاري وتنمية وصقل الكفاءات الإدارية والفنية وتحقيق الإنتشار الصناعي وتنمية الأقاليم وبالنسبة لتجربة محافظة ديالى الصناعية فيمكن اعتبار إن التنمية الصناعية في المحافظة قد بدأت في فترة الحكم العثماني للعراق حيث[١] ظهرت إعداد قليلة من الصناعات الصغيرة الحجم التي كانت تعمل في البيوت مثل صناعة المنسوجات في زمن مدحت باشا حيث أن الإعفاءات الضريبية والكمركية وغيرها من التسهيلات التي منحتها الدولة للمستثمرين الصغار في الصناعة ساهمت في تشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة فقد حقق القطاع الصناعي في المحافظة مكانة بارزة في الإقتصاد الوطني من خلال ما سجله من معدلات نمو فاقت ما حققته القطاعات الإقتصادية الأخرى .

تاسعاً : منهجية البحث ومراحل العمل في البحث

١- منهجية البحث

من اجل تحقيق الأهداف المرسومة للبحث ولكون منطقة الدراسة واسعة المتمثلة بمحافظة ديالى بأقضيتها الستة فلا بد من أتباع مناهج الجغرافية الصناعية لإبراز صورة واضحة ودقيقة وشاملة لمنطقة الدراسة ومن المناهج المتبعة في الدراسة المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي للصناعات الصغيرة الحجم عبر المراحل التاريخية التي مرت بها الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة مع التركيز على أهم الخصائص التي امتازت بها كل مرحلة من المراحل التاريخية . فضلاً عن استخدام الباحثة للمنهج التحليلي في تحليل البيانات الإحصائية ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال التحليل البيانات والإحصاءات الخاصة بالصناعات الصغيرة الحجم وتوزيعها مكانياً والإستعانة بالخرائط لمعرفة مناطق انتشارها . كذلك تحليل العوامل المؤثرة في توزيع الصناعات الصغيرة الحجم عن طريق أنماط توزيعها مكانياً لتفسير الظاهرة على وفق المنهجية العلمية لأهداف البحث الجغرافي

---

(١) خضير خزعل عباس ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨م ، ص ٥٠-٨٦ ، (غير منشورة) .

لكون الدراسات التي تعتمد في أسلوبها ومحتواها وتحليلها على أسس علمية ومعايير ومبادئ متعارف عليها دولياً غالباً ما تسهم في تحقيق الإتصال بشكل يخدم أهداف كلا الطرفين وهم : القائمين بالبحث والجهات المستفيدة منه[١] ، وكذلك استخدام المنهج الأصولي الذي يهدف إلى تحديد الأصول والقواعد والقوانين التي تحدد أنماط النشاطات الإقتصادية المختلفة .

وتبدأ الجغرافية تبعاً لهذا المنهج برسم حدود الإمكانيات الصناعية ضمن الرقعة الجغرافية لمنطقة الدراسة وتشمل الإمكانيات حجم السكان والعوامل البيئية والتغيرات الإقتصادية والرغبات الشخصية [٢] .

٢- مراحل العمل في البحث

يمكن تقسيم مراحل العمل في البحث إلى ما يلي :-

أ - جمع البيانات والمعلومات :

١- العمل المكتبي : البحث عن الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وعن الدراسات السابقة وخاصة الدراسات الخاصة بالصناعة والصناعات الصغيرة الحجم وكذلك الكتب والمراجع والمجلات والأبحاث والإصدارات الرسمية .

٢- مراجعة الدوائر الرسمية ذات العلاقة بتجهيز البيانات والتي تتمثل بالجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ودائرة إحصاء المحافظة وجهات أخرى .

٣- الندوات الخاصة بوزارة التخطيط حول الصناعات بمختلف أحجامها وخاصة الصناعات الصغيرة الحجم ودورها في التنمية الإقتصادية .

ب- تقويم البيانات والمعلومات :

---

(١) بشير عباس ، دليل كتابة التقرير، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٧ .

(٢) علي جاسم حمود ، اتجاهات التوطن الصناعات الصغيرة في محافظة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة ديالى ٢٠٠٦ ، ص١٤ .(غير منشورة)

تمثلت هذه المرحلة بتقييم البيانات المنشورة وغير المنشورة وتحديد مقدار ما كتب عن موضوع الصناعات الصغيرة الحجم التي تركزت على الجانب الإقتصادي وهناك قصور في الجانب المكاني مما دعت الحاجة لتسليط الضوء عليه .

ج - تحليل البيانات والمعلومات :

شملت هذه المرحلة من البحث بعد جمع المعلومات والبيانات من المكتبة والتقارير والندوات لقيام بما يأتي :

١- استخدام الطرائق المنطقية في تحليل البيانات والمعلومات .

٢- القيام بالتأليف الإحصائي وتبويب البيانات في جداول وإشكال ونماذج لتسهيل تعريف المستفيد بأهمية الظاهرة المدروسة وتبويبها .

٣- التأليف الكارتوكرافي المبني على أساس رسم الخرائط وتوزيع الظواهر الصناعية عليها وتحليلها ثم إعداد الأشكال المناسبة التي تعبر عن طبيعة الجدول .

٤- إيجاد الإرتباطات والعلاقات المكانية بين أسباب وعوامل توزيع الظاهرة المدروسة .

د - الوصول إلى نتائج :

في ضوء دراسة الأهمية المكانية للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى ومن ثم تحليل العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة الحجم ومعالجة المشاكل الناتجة عنها .

هـ - مرحلة الكتابة :

وهي عملية كتابة النص النهائي للبحث بعد إنهاء الباحثة المراحل السابقة كافة واللجوء إلى كتابة النص النهائي واستخدام الباحثة أساليب متعددة مطروقة وغير مطروقة لغرض تطبيقها ضمن فقرات البحث ، للوصول إلى النتائج وتحليلها واستقراء معانيها

- المبحث الثاني / المفاهيم النظري :-

أولاً : مفهوم الصناعة وتصنيفها وأهميتها .

١- مفهوم الصناعة :

تعد الصناعة مفتاحاً لتطوير عقلية الفرد والمجتمع تطوراً عملياً وتحقق الحماية لأي بلد من الأزمات الإقتصادية [١] .

حيث كانت الصناعة في الماضي تعني كل نشاط أو فعالية إنتاجية تعتمد على قوة عضلات الإنسان وتمارس في البيت أو أي مكان آخر .

فكان مفهوم الصناعة يطلق في هذه الفترة على وجوه نشاط التعدين والصيد وعمليات تحويل شكل الخامات على اختلاف مصادرها وأنواعها .

أما في الوقت الحاضر فمفهوم الصناعة يختلف كثيراً عن مفهومها في السابق نتيجة التطورات التي شهدها العالم في قطاعات الإقتصاد كافة ، فالصناعة تمثل في عصرنا فرعاً رئيسياً من فروع الإقتصاد الوطني في العالم المتقدم وتشمل كل المؤسسات الصناعية بما فيها المعامل والمناجم وحقول البترول ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والورشات التي تقوم بإنتاج المنتجات الجاهزة الصنع ومواد نصف مصنعة وباستخراج الخامات ومواد الوقود والأخشاب . كما تشمل المؤسسات التي تقوم بمعالجة المنتجات التي تستخرج من باطن الأرض أو من الغابات أو المواد المنتجة في الحقول الزراعية[٢]

وتعرف الصناعة أيضاً بأنها كل الفعاليات الإنتاجية التي تجري في معامل أو مؤسسات تستخدم صنوفاً من الآلات والمكائن ، وهذه الفعاليات الإنتاجية التي تخص الصناعة تختلف تبعاً للدول والباحثين [٣] .

وتعرف الصناعة حسب المفهوم الأمريكي الذي يقتصر على ما هو معروف بالصناعة التحويلية (Manufacturing Industry) التي تتضمن معالجة المواد الخام لزيادة قيمتها ولجعلها اكثر ملائمة لاشباع حاجات الإنسان ورغباته .

وكذلك نجد ان بعض الأقطار قد تجمع الصناعات الحرفية والصناعات الالية تحت عنوان الصناعة (Industry) [٤] .

---

(١) خضير خزعل عباس ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى ، مصدر سابق ، ص١١ .

(٢) ابراهيم شريف وزملاءه ، جغرافية الصناعة ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٢ ، ص١٢ .

(3) Okonomisches Wortedbuch, Verlay ((Die Wirtscheft)) Berlin 1961, pp.136-137

(٤) ابراهيم شريف ، احمد حبيب رسول ، نعمان دهش ، جغرافية الصناعة ، مصدر سابق، ص١٣ .

ويعرف بعض الباحثين الصناعة ايضاً بانها (عملية يتم بها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها اكثر نفعاً واشباعاً لحاجات الإنسان ورغباته) [١] .

ولعل تعريف هيئة الأمم المتحدة للصناعة اكثرهذه التعاريف شمولا" (اليونيدو (UNIDO) (Unitednation Industry Development Organization) وينص تعريفها للصناعة (إنها تحويل مواد عضوية غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيمياوية إلى منتجات أخرى سواء أنجزت بآلات ميكانيكية تحركها قدرة أم أنجزت بالأيدي وسواء احدث انجازها في مصنع أو احدث في ورشة أم احدث في بيت سواء بيعت إلى تاجر جملة أو بيعت إلى تاجر تجزئة) [٢] .

ومن هذا العرض يظهر أن تحديد مفهوم الصناعة فيه شيء من الإختلاف والتعقيد بين جمهرة من الباحثين وكذلك بين الدول المختلفة .

٢- أهمية الصناعة :

أصبح النشاط الصناعي المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي عموماً وله دوراً في المتغيرات الإجتماعية السائدة عالمياً أما التأثيرات البيئية فتبرز في كيفية استغلال الأرض وفي الإستثمار الواسع للموارد الطبيعية ، وان ثمار الصناعة تتطلب وعياً انسانياً شاملاً وضرورة توزيع أثمارها المتحققة بين الدول .

حيث ان الصناعة في عصرنا الحديث تمثل قاعدة من قواعد التقدم السياسي والإقتصادي لهذا ليس من الغريب ان ينال التصنيع اعجاباً واهتماماً عند الكثير من الأقطار المتخلفة ايماناً منها ان التصنيع يؤدي بسهولة إلى رفع مستوى معيشة الشعب ويحرره من التخلف والتبعية . فضلاً عن ذلك فان عملية التصنيع تعمل على التخفيف من وطأة طغيان الإقتصاديات الزراعية [٣] . التي تتميز بالتذبذب في الإنتاج نتيجة خضوعها لظروف البيئة

---

(١) محمد محمود الصياد ، الصناعة في الحمهورية العربية المتحدة ، معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص٧ .

(٢) عبد خليل فضلي، دراسات في الجغرافية الصناعية ، مديرية التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٩، ص٧.

(٣) فالح حسن علوان ، ندوة الصناعت الصغيرة ، بغداد – للفترة ٢٩-٢٠٠١/١٠/٣٠ ، ص ٦ .

الطبيعية . هذا بالإضافة إلى ان تصنيع الخامات الزراعية بدلاً من تصديرها بحالتها الأصلية إلى الخارج اذ ان الصناعة تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في تخفيف حدة البطالة وخاصة بالنسبة للدول التي تعاني من تضخم في السكان وهذا يعني ان الصناعة تعتبر وسيلة مهمة للعيش . وتعد الصناعة سلاحاً اقتصادياً وركناً اساسياً من اركان الإستقلال السياسي وخاصة بالنسبة لدول النامية اذ لا يمكن ان يستمر الإستقلال السياسي طويلاً الا اذا نجحت السياسة الإقتصادية الوطنية في تصفية عوامل التبعية الإقتصادية لاسيما التحرر من هيمنة راس المال الأجنبي الإستعماري على الإقتصاد المحلي والقضاء على مشاكل التخلف والفقر[١] .

٣- التصنيف الصناعي واهميته :

المقصود بالتصنيف (وهو ايجاد معيار معين تتجمع فيه الحقائق المتناظرة في فئات معينة لتيسير دراستها واجراء المقارنات المطلوبة)[٢] .

وتوجد في الوقت الحاضر عدة تصانيف عالمية موحدة للصناعات كتصنيف هيئة الأمم المتحدة وتصنيف مجلس التعاضد الإقتصادي (الكوميكون) (The Council For Mutual Economic Assistance) وكما توجد تصانيف خاصة ببعض الأقطار الأوربية فضلاً عن التصانيف الدولية وهنالك تصانيف متعددة للصناعة تقوم على معايير مختلفة[٣] ويضم النشاط الصناعي انواعاً لاحصر لها من الصناعات تختلف في موادها الأولية أو طرق انتاجها أو طبيعة استخدامات منتجاتها كما تختلف في حجمها وطاقتها وفي تقنيتها وحاجاتها من نوع إلى آخر من مصادر الوقود والطاقة وكيفية تمويلها وعائدية ملكيتها وحجم العاملين ومهاراتهم فضلاً عن تباين متطلباتها الموقعية إلى غير ذلك .لذا اصبح ايجاد اسس للتصنيف امراً في غاية الأهمية للوصول إلى توحيد بياناتها واخضاعها للتحليل والمقارنة وجاء التصنيف الدولي للصناعة بصيغة موحدة لذلك وطبقاً لمستويات

---

(١) علي جاسم حمود ، مصدر سابق ، ص ١٧.

(٢) محمد ازهر السماك و عباس علي التميمي ،اسس الجغرافية الصناعية وتطبيقاتها ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ،١٩٨٧، ص٧٩ .

(٣) إبراهيم شريف وآخرون ، جغرافية الصناعة ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ .

التصنيف نجد ان النشاط الصناعي انقسم إلى ثلاثة اقسام. وحسب ماجاء في دليل النشاط الإقتصادي (isic3) التنقيح الثالث لسنة ١٩٩١.[١]

حيث ان من أوائل التصنيفات الدولية للنشاط الإقتصادي كان عام ١٩٣٨ الذي اعتمدته عصبة الأمم المتحدة وتوقف العمل به عام ١٩٣٩ لقيام الحرب العلمية الثانية . وبعد تاسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وضعت تطبيقاً عاماً للنشاط الإقتصادي عام ١٩٤٨ معتمدة على تصنيف عصبة الأمم المتحدة مع إجراء بعض التعديلات للمتغيرات الصناعية الكبيرة في النشاطات الإقتصادية وتم اعتماد التصنيف الدولي التنقيح الثالث لسنة ١٩٩١ حالياً [٢].

أما التصنيفات في العراق فقد حدثت عليها تعديلات عدة ، إذ كانت تعتمد في المسح الشامل للصناعة عام ١٩٦٩-١٩٧٠ ، وقد صنفت الصناعة إلى الصناعات الكبيرة التي تستخدم فيها عشرة أشخاص أو أكثر ، واستثماراتها من المكائن والمعدات أكثر من ١٠٠ ألف دينار ، أما الصناعات الصغيرة فهي التي تستخدم اقل من عشرة أشخاص ، واستثماراتها اقل من ١٠٠ ألف دينار[٣] .

يجدر الاشارة الى ان قيمة الاستثمارات محسوبة بقيمة الدينار العراقي ليس في الوقت الحاضر وانما في فترة التصنيف .

وفي عام ٢٠٠٠ اجري مسح صناعي شامل على مستوى العراق لكل المحافظات ماعدا المحافظات الشمالية (السليمانية ودهوك واربيل) لظروف خاصة بها . فجرى تصنيف المنشآت الصناعية بحسب الحجم ووضعت معايير تتلاءم مع واقع الصناعة الحالي . وقد اعتمد المسح الصناعي الشامل لسنة ٢٠٠٠ على دليل انشطة التصنيف الصناعي التنقيح الثالث (Isic3) وتم العمل بموجبه منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٦

---

(١) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، مصدر سابق ،ص ٦٤ .

(٢) هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، دليل أنشطة التصنيف الصناعي ، التنقيح الثالث ،١٩٩١، ٢٠٠١ ، ص ١- ١٤ .

(٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج المسح الصناعي الشامل لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، ص ٣.

وقد استبعدت بموجبه الخدمات الصناعية (٥٠٢٠-٥٠٤٠-٥٢٦٠) من الإحصاءات الصناعية وإضافتها إلى الإحصاء التجارة للعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ [١] .

ومن خلال الشكل رقم (١) يلاحظ كيفية تصنيف المنشآت الصناعية وفق معاييرها المتعددة حيث وجد أن احد التصانيف يصنف الصناعات حسب الحجم إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة بالاعتماد على مؤشرات المالية والبشرية ٠ أما من حيث أهمية التصنيف الصناعي ، فانه يرمي إلى إبراز الخواص للحقائق المتوافرة للصناعة أو مشاريعها وذلك باعتماد معيار أو أكثر للقياس وقد وفرت الأساليب الإحصائية الحديثة إمكانية استخدام معايير عديدة لإيجاد معيار موحد مثل استخدام الوسط الهندسي ومعامل الإختلاف [٢] ، والإستعانة بالحاسب الإلكتروني للوصول إلى دالات إحصائية لمعايير مختلفة وبشكل عام فان التصنيف يسمح بوجود فئات تتميز بتجانس عام للظاهرة ولا يسمح إلا بمدى محدود للتباين طبقاً لمعيار محدد وبالنظر لازدياد الوحدات والمنشآت الصناعية عدداً وحجماً وتنوع الإنتاج المتزايد والإختلاف في طبيعة الخامات والمواد الأولية المستعملة في العمليات الإنتاجية[٣].

فان إيجاد أسس موحدة تضم الصناعة في مجاميع متجانسة من اجل إجراء المقارنات المكانية عبر التوزيع الجغرافي الدولي والإقليمي والمحلي أو الزمانية عبر دراسة مراحل تطورها وتغيير نمطها فضلاً عن التركزات الصناعية كل ذلك يتطلب إيجاد

شكل رقم (١)

(١) هيئة الخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، دليل انشطة التصنيف الصناعي ، التنقيح الثالث ١٩٩١، ٢٠٠١.

(٢) صبري رديف العاني وسليم الفرابي ، الطرق الإحصائية ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٨٤ .

(٣) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، مصدر سابق ، ص٧٩ .

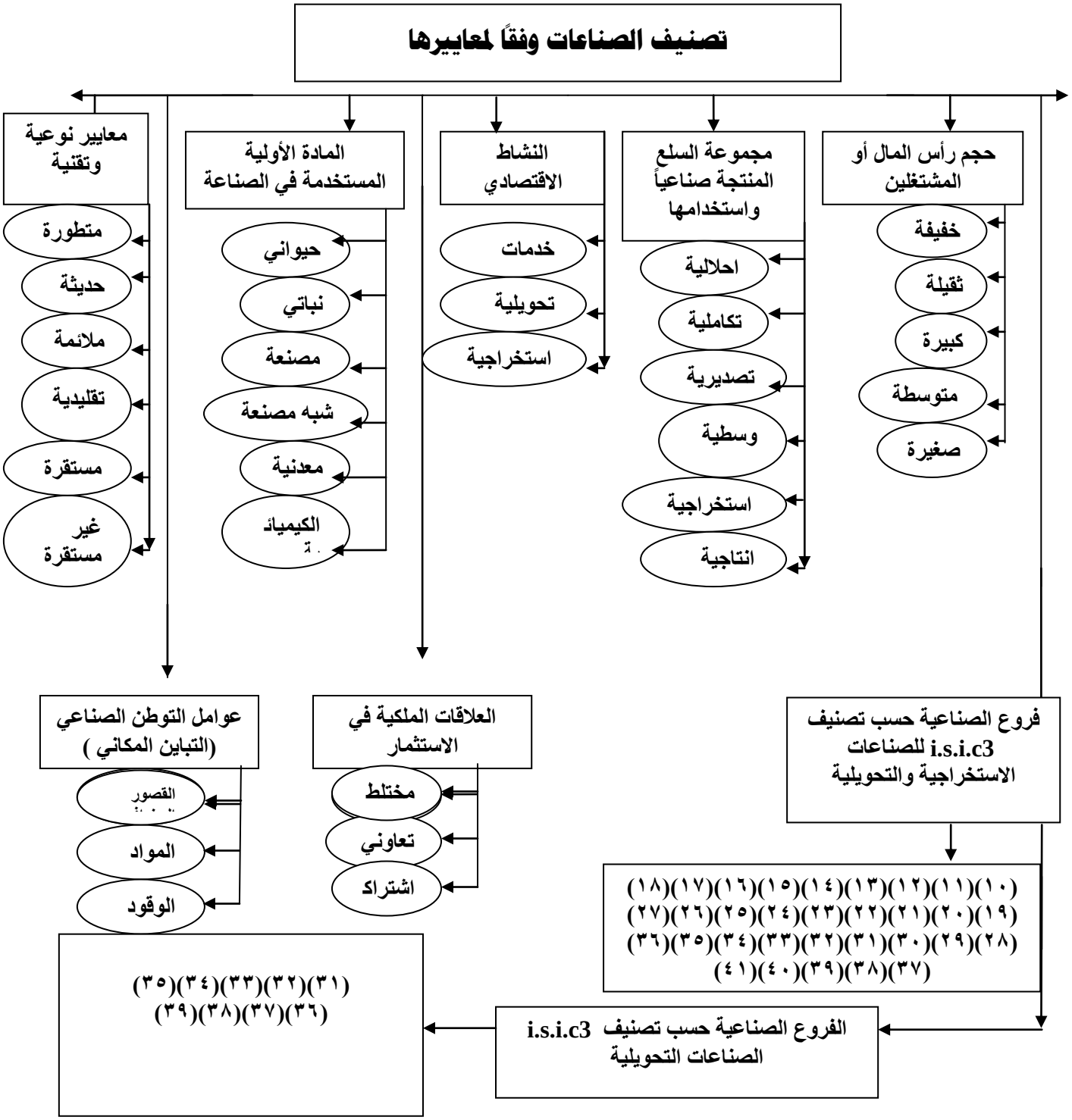

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: محمد يوسف حاجم، الصناعات الصغيرة في العراق، مصدر سابق، ص ١٨ .

صيغ من التصنيف يمكن تقويم الصناعة إلى مجاميع وأنماط متجانسة بالنسبة لمعيار واحد أو اكثر التي من خلالها يمكن تحديد فروع صناعية طبقاً لخصائص معينة واتخذت الدول تصانيف خاصة بها طبقاً لمرحلة تطورها وطبيعة ونوع الإحصاءات التي تحتاج اليها[١] .

ثانياً : الصناعات الصغيرة الحجم و أهميتها :

١- مفهوم الصناعات الصغيرة الحجم :

كثيرة هي التعاريف التي حددت مفهوم الصناعات الصغيرة الحجم وقد تنوعت المفاهيم والتعاريف بتنوع واختلاف وجهات نظر الباحثين الجغرافيين والإقتصاديين والمدارس الإقتصادية والفكرية التي ينتمون إليها وكذلك باختلاف المعايير أو الأسس الإقتصادية التي استخدمت في تحديد إطار الصناعات أو المشروعات الصغيرة بهدف تميز هذه الصناعات عن الصناعات الأخرى المماثلة كمعيار القوى العاملة المستخدمة في هذه المشروعات أو معيار رأس المال المستثمر في الصناعة أو معيار المبيعات المتحققة أو مؤشر التكنولوجيا المستخدمة أو مؤشر الملكية التي تنتمي إليها هذه الصناعات .

وتشير بعض الأدبيات الإقتصادية المختصة بهذا الموضوع إلى ان الصناعات الصغيرة الحجم هي نمط من الإنتاج يسود معظم دول العالم المتقدمة أو النامية على حد سواء باختلاف انظمتها الإقتصادية ومستويات تطورها الإقتصادي والإجتماعي ينعكس بطبيعة الحال على الصناعات الصغيرة الحجم من حيث الحجم والعدد والقوى العاملة المستخدمة ومستويات الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة فيها ، وعليه أصبح من الصعوبة تحديد مفهوم متفق عليه للصناعات الصغيرة الحجم تتفق عليه جميع الدول باختلاف أنظمتها الإقتصادية ومن ابرز هذه المفاهيم والتعاريف تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) (International Labored Organization) بأنها تلك المنشآت الإنتاجية التي لا تزاول التخصص الإداري وتتركز غالباً بيد أصحابها ويصل عدد العاملين فيها إلى خمس عمال [٢] .

أماهيئة الأمم المتحدة للصناعة (UNIDO) (Unitednation Industry Development Organization) فجاءت بتعريف مفتوح غير محدد لمفهوم

---

(١) احمد حبيب رسول، دراسات في جغرافية الصناعة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥، ص١٠-١١.

(٢) وزارة التخطيط ، ندوة الصناعات الصغيرة في بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢ ،

الصناعات الصغيرة الحجم وتركت تقرير ذلك من مسؤولية البلدان ولكن اشارت إلى طبيعة هذه الصناعات في كونها وحدات صناعية تمارس إنتاج السلع المصنعة أو شبه مصنعة وتتسم بصغر حجم استثماراتها وقلة عدد المشتغلين فيها عند مقارنتها بمنشآت الضخمة في موجوداتها الثابتة وهذه الصناعات تعد صغيرة بغض النظر عن وحداتها الإنتاجية سواء كانت بمستوى المصنع الحديث أم بمستوى وحدات حرفية حديثة أو تقليدية [١].

فقد حدد الجهاز المركزي للإحصاء مفهوم الصناعات الصغيرة الحجم باعتباره الجهة المركزية في إصدار ومتابعة مؤشرات الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية على وجه العموم والمنشآت الصناعية الصغيرة الحجم على وجه الخصوص حيث عرف الصناعات الصغيرة الحجم بأنها (تلك المنشآت أو المشاريع التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص وتستخدم اقل من (١٠) مشتغلين وتكون قيمة المكائن والمعدات فيها اقل من (١٠٠) ألف دينار [٢] .

٢- أهمية الصناعات الصغيرة الحجم :

تأتي أهمية الصناعات الصغيرة الحجم باعتبارها المجال الأفضل لاستيعاب بعض منتجات المشروعات الكبيرة والتي تقوم بإنتاج سلع وسيطة تدخل في انتاجات المشروعات الصغيرة لذلك فانه ليس من الغريب إن يتم التنسيق بين الصناعتين كما انه لابد من تحديد سبل التعاون وإبراز العلاقة بين النشاطين بما يحقق الأهداف المتوخاه من وجودها[٣] .

حيث إن الثورة الصناعية في البلدان المتطورة اعتمدت أساساً على الرواد الأوائل في مجال الصناعات الصغيرة الحجم حيث من خلال نجاحاتهم إذ قدموا للصناعة العديد من الفوائد مما أدى إلى ظهور الصناعات الكبيرة والمتوسطة وجهزتها بالأيدي العاملة

---

(١) عدنان فضل أبو الهجاء ، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٩١ .(غير منشورة)

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج المسح الصناعي الشامل ، لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، ص٣ .

(٣) قحطان نشأت عبد الرحمن ، الصناعات الصغيرة واقعها في القطر العراقي أهميتها- معضلاتها- سبل تطويرها ، (بلا تاريخ) ، ص ٨ .

والخبرات والكفاءات ومن خلال تشخيص واقع الصناعة وأخذت الدول تعطي أهمية لهذه الصناعات ليس في الدول المتقدمة بل حتى في الدول النامية كذلك نظراً لأهمية ودور هذه الصناعات في التنمية الإقتصادية[١] .

ولا تتوقف أهمية الصناعات الصغيرة الحجم عند هذا الحد بل تستمد أهميتها من مجموعة مزايا أخرى من بينها : -

١- قابليتها على التكيف في المناطق الريفية التي لا تتوفر فيها البنى الأساسية الهيكلية.

٢- إنها تتيح الفرص أمام الراغبين في العمل الذاتي من المثقفين والفنيين لتلبية طموحاتهم في الإستثمار الفردي والتملك .

٣- وبحكم قابلية الصناعات الصغيرة الحجم على التأقلم في الريف والقرى فأنها تمهد السبيل للحد من ظواهر البطالة في المناطق المتخلفة من خلال امتصاصها لجزء من الايدي العاملة القادرة على العمل وبإتاحتها الفرص الجديدة للعمل لذلك تسهم في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة [٢] .

٤- للصناعات الصغيرة الحجم أهميتها من حيث الإستفادة من الموارد البشرية والمادية حيث يكون فيها أصحاب المنشآت أكثر دقة من اجل استقطاب اكبر قدر ممكن من الأرباح .

٥- إن المنشآت الصغيرة الحجم تعتمد على مكائن والآلات صغيرة وبسيطة بحيث لا تكلف الاقتصاد الوطني وفي الغالب تستخدم مكائن مصنوعة محلياً .

٦- تمتاز الصناعات الصغيرة الحجم بالدقة والمهارة من حيث منتجاتها وكما أنها تمثل حضارة البلد الموجودة فيه[٣] .

٧- يمكنها توفير إعداد متزايدة من العاملين فيها وكما وإنها تعتبر مورداً لا ينضب من الابتكارات والاقتراحات الجديدة التي تلعب دورها في تطور الصناعة والاقتصاد القومي .

---

(١) باسم عبد الكريم ، الصناعات الصغيرة واثر المجمعات الصناعية في تطويرها ، اتحاد الصناعات العراقي ، ١٩٧٤ ، ص ١٥ .

(٢) قحطان نشأت عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص٨ .

(٣) فالح حسن علوان ، ندوة الصناعات الصغيرة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٦ .

٨- أنها تتيح المجال لاستخدام رؤوس أموال جديدة لم تكن متوقعة للاستخدام في الصناعة .

٣- نبذة تأريخية عن الصناعة و الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى :

ترجع جذور الصناعات الآلية في العراق عموماً ومحافظة ديالى خصوصاً إلى أواخر الحكم العثماني . إذ انشأ الوالي نامق باشا في عام ١٨٦٤ أول معمل لصناعة النسيج الصوفي على طراز أوربي في بغداد . واستخدم المصنع الأصواف المحلية لصنع الألبسة العسكرية لسد حاجة الجيش التركي المرابط آنذاك في العراق . وعرف المعمل باسم العباخانة . ووسع الوالي مدحت باشا المعمل في عهده كما قام بإنشاء مصفاة للنفط في بعقوبة في عام ١٨٧١. إلا أن النجاح لم يحالف المشروع كما ذكر هملي- لونكريك [١] .

وانشأ الوالي مدحت باشا هذه المصفاة عقب المحاولة التي قام بها المهندسون الألمان للتنقيب عن النفط في منطقة نفط خانة جنوبي خانقين في عام ١٨٦٨.

وجرت المحاولات لإنشاء بعض الصناعات المحلية ، الا أنها باءت بالفشل لعدم توفر مقومات الصناعة الآلية في المحافظة مثل الأيدي العاملة الفنية والمواد الأولية ورأس المال . وعليه لم تتعدى الصناعات القائمة حدود الصناعات اليدوية .

وقد انتهت السيطرة العثمانية على العراق باحتلال القوات البريطانية . وهكذا بدأت السيطرة البريطانية من ١٩١٧-١٩٢٠.

أعلن وضع العراق تحت الإنتداب البريطاني بكفالة عصبة الأمم واستمرت فترة الإنتداب هذه قرابة اثني عشر عاماً .

وفي عام ١٩٢٩ شرعت الحكومة قانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ وكان لهذا القانون في الواقع دور ايجابي في تطوير الصناعة الوطنية فقد منح هذا القانون الإعفاءات والمساعدات التالية للمؤسسات الصناعية الآتية :-

١- الإعفاء من الرسوم الكمركية للمواد التي يستوردها المشروع لأغراضه الصناعية والتي يمكن الحصول عليها من الإنتاج المحلي كالمكائن وأجزاءها والأدوات والمواد الإحتياطية والمواد الأولية الأزمة للعمليات الصناعية لمدة خمسة عشر سنة .

---

(1) S.H. Longrigg , Lraq 1900 – 1950 ,Oxford 1953 , p.240.

٢- منح المشروع الأراضي الأميرية إن وجدت بمساحة قدرها (٢٥٠٠م٢) بون إيجار لمدة ١٠ سنوات وللمؤسسة حق استملاك هذه الأراضي ببدل المثل حسب تعليمات المالية .

٣- إعفاء الأرباح المتحققة من النشاط الصناعي من ضريبة الدخل والضرائب الإضافية لمدة عشر سنوات[١] .

ومن خلال التصفح في تاريخ الصناعة في محافظة ديالى من جهة والصناعات الصغيرة الحجم من جهة أخرى يلاحظ أن الصناعة بصورة عامة والصناعات الصغيرة الحجم بصورة خاصة امتازت بالتذبذب بسبب الظروف السياسية والإقتصادية التي مرت بها المحافظة خلال فترات نشوء الصناعة والصناعات الصغيرة الحجم فيها حيث أن الصناعات الصغيرة الحجم بدأت تنمو في فترة الخمسينات والستينات ولكن هذا النمو لم يستمر خلال فترة الثمانينات إذ تراجع بسبب الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم بدا ت الصناعات الصغيرة الحجم تنمو من جديد في التسعينات من القرن العشرين إلا انه تعرض مرة ثانية إلى تراجع بسبب أحداث ٢٠٠٣ .

(١) احمد حبيب رسول ، عبد خليل فضيل ، جغرافية العراق الصناعية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص ١٢-١٣ .

- المبحث الأول/ تطور الصناعات الصغيرة في العراق من عام ١٩٩٥- ٢٠٠٥ :-

مرت الصناعة بصورة عامة والصناعات الصغيرة بصورة خاصة بمراحل متباينة من النمو ويقصد بالنمو هنا هو النمو الصناعي الذي يعني به هنا (العملية التي تؤدي إلى الزيادة الكلية في حجم الإنتاج وتحسين النوعية وتنوع المنتجات عبر سلسلة من التغيرات في أسس بناء الصناعة كالزيادة في عدد المشتغلين وزيادة في رأس المال وكذلك في عدد المؤسسات الصناعية المستثمر ورفع إنتاجية العمل أو في قيمة الإنتاج والقيمة المضافة المتحققة أو تقدم الأساليب التكنيكية المستخدمة في إدارة المنشآت وإيجاد الصيغ الأكثر ملائمة في ترابط الصناعة وتشابكها)[١] .

وتبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المحافظة خلال تاريخها ولغرض توضيح تطور ونمو الصناعات الصغيرة في المحافظة وبناء على ما تقتضيه طبيعة الدراسة فقد تم دراستها عبرة مرحلتين مختلفتين على النحو الآتي :

أ- المرحلة الأولى : ١٩٩٥ - ١٩٩٩

ب- المرحلة الثانية : ٢٠٠٠- ٢٠٠٥

إن الكثير من الدراسات المختلفة تستخدم الكثير من المعايير لقياس تطور ونمو النشاط الصناعي ومن المعايير المستخدمة في الدراسات الصناعية هي :-

١- عدد المشتغلين

٢- عدد المنشآت

٣- قيمة الإنتاج

٤- قيمة المستلزمات

٥- مقدار رأس المال

٦- الأجور والمزايا

٧- القيمة المضافة وغيرها من المعايير المستخدمة.

---

(١) عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ٣ .

ولهذا أخذت بعدة معايير لإبراز معالم تطور ونمو الصناعات الصغيرة حسب توفر البيانات والمعايير هي :

١- عدد المشتغلين

٢- عدد المنشآت

٣- قيمة الإنتاج

٤- قيمة المستلزمات

٥- القيمة المضافة .

ويعتمد على هذه المعايير في قياس نمو الصناعات الصغيرة في المحافظة وفيما يأتي عرض تفصيلي لمراحل تطور ونمو الصناعات الصغيرة في العراق .

المرحلة الأولى : تطور الصناعات الصغيرة الحجم في العراق من عام ١٩٩٥- ١٩٩٩

تميزت هذه المرحلة بأحداث سياسية مهمة أثرت في الوضع السياسي والاقتصادي في العراق عامةً والمحافظة خاصةً وكذلك لعبت عوامل إدارية وفنية وتنظيمية دور كبير في إحداث تغيرات الجانب الصناعي للصناعات الصغيرة في المحافظة .

فقد عمدت الدولة على تغير سياستها الاقتصادية لمواجهة استمرار فرض العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق والعمل من اجل تقليل آثاره الاقتصادية وذلك بإصدار التوجيهات المركزية لأجل بناء مرتكزات اقتصادية على وفق إطار من التوازن والاستقرار والسعي لتعظيم الرفاهية الاقتصادية عن طريق إعادة تخصيص الموارد المادية والبشرية المتاحة بالاعتماد على برنامج وطني تكميلي يخصص للنهوض بالمشروعات الصغيرة وتطويرها على نحو يتسع للموارد البشرية الاختصاصية ويساعد على إعادة توظيفها الدقيق من خلال تحشيد الموارد البشرية الفنية ذات المواصفات العالية الاختصاص . وحمايتها من الضياع في تيارات الاستخدام غير الناتج في سوق العمل ووضعها في مقدمة المسار المرغوب فيه أو المخطط للأنشطة المكملة للتنمية الاقتصادية . فقد حدثت تغيرات سياسية مهمة المتمثلة في بما يأتي :-

تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٩٨٦) المعروف بقانون (النفط مقابل الغذاء والدواء) عام١٩٩٦ ذلك القرار الذي أدى بدوره إلى تحسين ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية .

١- وقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ للاستثمار الصناعي الخاص والمختلط الذي عدل القوانين السابقة له من حيث المحتوى والمضمون إذ وضع ضوابط وتسهيلات المالية(*) والقروض لإنشاء المشاريع الصغيرة وذلك للحفاظ على الكم والنوع من اجل خدمة التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحصار الاقتصادي(١) ، وفي هذه التسهيلات والشروط المتيسرة التي أتاحها القانون المشار إليه فضلاً عن التسهيلات بمنح إجازة المشروع الصناعي حتى ازدادت الإجازات عام ١٩٩٨ نحو (٣٢٥٠) إجازة بعد أن كانت عام ١٩٩٦ نحو (٣٤) إجازة .

٢- لاستقرار النسبي للأمن الداخلي ونمو الحركة العمرانية في نهاية عقد التسعينات التي شهدها العراق . وان هذه العوامل أدت إلى نمو الصناعات الصغيرة في العراق في المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ على نحو ما يتضح .

١- مؤشر عدد المنشآت :

(*) أهم الضوابط وتسهيلات لقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وهي :

أ- التسهيلات :

١- منح قروض مالية مصرفية يتم تسديدها خلال ثماني سنوات .

٢- فترة إمهال قبل التسديد لمدة (سنتان) .

٣- تحدد الفوائد من المصارف التجارية بما يخدم البرنامج الوطني للاستثمار الوطني .

٤- إخضاع المشروعات الصغيرة الداخلة في هذا البرنامج لأغراض قانون العمل والضمان الاجتماعي والأسبقية في تقديم الخدمات (الماء ، الكهرباء ، والمستلزمات الإنتاجية الأخرى) .

ب- الضوابط :

١- إن يفضل المستثمر من حماة الشهادات الهندسية أو العلمية الأخرى .

٢- ممارسة عمل لا تقل عن (٥) سنوات .

(١) مظهر محمد صالح ، حول المشروعات الصغيرة واحتياجات العصر الاقتصادي العراقي الجديد ، برنامج العمل ومتطلبات التطوير ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد الأول ، السنة الثانية ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٧- ١١٨.

من الجدول رقم (١) يمكن ملاحظة أن هناك تبايناً كبيراً في نمو وتطور المنشآت الصناعية الصغيرة على الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلا انه يمكن ملاحظة انخفاض عدد المنشآت بعد عام ١٩٩٨.

ووصلت عدد المنشآت عام ١٩٩٩ نحو (٢٩٤٦٧) منشأة بعد ما كانت عام ١٩٩٥ نحو (٣٠٩٤٨) منشأة وعلى الرغم من تطبيق قرار (٩٨٦) وصدور قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ مما شجعت تلك الظروف المستثمرين على إنشاء وتطوير تلك المنشآت في تلك المدة .

٢- مؤشر عدد المشتغلين :

يلاحظ في ضوء جدول رقم (١) انخفاض عدد المشتغلين إلى (٦٢٣٣١) مشتغلاً عام ١٩٩٩ بعد أن كان نحو (٧٣٢٢٠) مشتغلاً عام ١٩٩٥ وهذا يعود أما لتوقف البعض من المنشآت أو تقليص إعداد المشتغلين لعودة أغلب المنشآت الصغيرة إلى القطاع الخاص .

ويستعمل أصحابها اقل عدد ممكن من إعداد المشتغلين . فضلاً عن أن معظم أصحاب المنشآت لا يعطي العدد الحقيقي للمشتغلين لكي لا يدفع عنهم الضمان الاجتماعي الذي تم تأكيده بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ .

٣- مؤشر قيمة الإنتاج :

يتضح من جدول رقم (١) إن قيمة الإنتاج انخفضت إلى (١٤٥٣٥٧٠١٩) ألف دينار عام ١٩٩٩ بعد أن كانت نحو (١٦٣٤٤٧١٥٢) ألف دينار عام ١٩٩٥ وبذلك تراجعت بنسبة سنوية بلغت نحو (٤.٩ %) وسبب ذلك ارتفاع سعر الدينار العراقي نسبياً بعد تطبيق قرار (٩٨٦) عام١٩٩٦ وبذلك انخفضت قيمة الإنتاج خلال تلك المدة .

٤- مؤشر قيمة المستلزمات :

من جدول رقم (١) يلاحظ انخفاض قيمة المستلزمات حتى بلغت نحو (٧٢٣٤٧٠٧١) ألف دينار عام١٩٩٩ بعدما كانت عام١٩٩٥ نحو(٩٣٠٩١٤٥٧) ألف دينار وبذلك تراجعت بنسبة سنوية نحو (٦.٥%) يعود سبب ذلك إلى ارتفاع سعر الدينار العراقي نسبياً .

٥- مؤشر القيمة المضافة :

من ملاحظة جدول رقم (١) يظهر ارتفاع في عام١٩٩٩ في القيمة المضافة نحو (٧٣٠٠٩٩٤٨) ألف دينار بعد أن كان نحو (٦٠٣٥٥٦٩٥) ألف دينار عام١٩٩٥ محققاً نمواً سنوياً بلغ (٤.٦%) .

جدول رقم (١)

تطور ونمو مؤشرات الصناعات الصغيرة في العراق للمدة ١٩٩٥– ١٩٩٩

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء .

المؤشرات السنوات	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة الإنتاج بالألف دينار	قيمة المستلزمات بالألف دينار	القيمة المضافة بالألف دينار
١٩٩٥	٣٠٩٤٨	٧٣٢٢٠	١٦٣٤٤٧١٥٢	٩٣٠٩١٤٥٧	٦٠٣٥٥٦٩٥
١٩٩٦	٣١٤٣٩	٧٦٦٦٦	١٤٤٤٩١٩٩١	٦١٠٠٦٦٩٠	٨٣٤٨٥٣٠١
١٩٩٧	٣١٠٤٠	٧١٣٥٣	١٢٩٥٥٨٤٨٤	٦٠٤٧٨٠٥٦	٦٩٠٨٠٤٢٨
١٩٩٨	٢٥١٣٦	٥٦١٢١	١١٣٧٢٣٦٨٧	٥٤٦٧٦٨٨	٥٩٦٥٥٩٩٩
١٩٩٩	٢٩٤٦٧	٦٢٣٣١	١٤٥٣٥٧٠١٩	٧٢٣٤٧٠٧١	٧٣٠٠٩٩٤٨
النمو السنوي للمدة (*) ١٩٩٥ – ١٩٩٩			%٤،٩	%٦،٥	%٤،٦

الإحصاء الصناعي . بيانات غير منشورة

تميزت هذه المرحلة بأحداث سياسية مهمة أثرت في الوضع السياسي والاقتصادي في العراق . وكذلك لعبت عوامل إدارية وفنية وتنظيمية دور كبير في أحداث تغيرات في مؤشرات الصناعات الصغيرة في العراق خلال تلك المرحلة .

ففي الجانب السياسي في السنوات الثلاث الأولى من العقد الأول من الألفية الثالثة الميلادية قد تميزت باستمرار ظروف فرض الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام١٩٩٠ وما شملته من تغيرات سياسية كتطبيق قرار(٩٨٦) (النفط مقابل الغذاء) عام١٩٩٦. وصدور قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ للاستثمار الصناعي الخاص والمختلط مع إبداء كل التسهيلات للمشاريع الصغيرة ثم تم إجراء المسح الصناعي الشامل في عام ٢٠٠٠ الذي صنف المنشآت الصناعية إحصائياً حسب حجمها ووضعت معايير تلاؤم واقع الصناعة الحالي(*) .

في مطلع عام ٢٠٠٣ تغير الوضع السياسي في العراق على اثر الاحتلال العسكري الأمريكي المباشر وما أعقبه من فوضى واضطراب امني وتغير في السياسة الاقتصادية فيما بعد . وفي ١٩ شباط من عام٢٠٠٤ أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر رقم (٢٩) لسنة الخاص بزيادة المبالغ المعفاة من الضرائب الواردة في المادة (١٢) من قانون الضرائب رقم لسنة ١٩٨٢(١) .

ولكل تلك الظروف والعوامل انعكست على تغير مؤشرات تلك الصناعة . يزاد على ذلك إن الإحصاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قد اعتمدا التصنيف الصناعي الدولي (isic3) . باستبعاد نشاط الخدمات الصناعية والإبقاء على أنشطة الصناعات (الاستخراجية والتحويلية) منذ عام ٢٠٠٣ . كل هذه الظروف والأحداث التي مرت على العراق أثرت في تغيير مؤشرات الصناعات الصغيرة في هذه المرحلة ويمكن ملاحظة ذلك في دراسة المؤشرات التالية :

١- عدد المنشآت :

(*) صنف المسح الصناعي الشامل لسنة ٢٠٠٠ الصناعة بحسب الحجم إلى :

١- المنشآت الصناعية الكبيرة : وهي التي يشتغل فيها (٣٠) مشتغلاً فأكثر وشملت شمولاً كلياً .

٢- المنشآت المتوسطة : وهي التي يشتغل فيها (١٠- ٢٩) مستغلاً وشملت شمولاً كلياً

٣- المنشآت الصغيرة : وهي التي يشتغل فيها (١- ٩) مشتغلاً وشملت بالعينة لكثرة عددها .

(١) بحث بعنوان " التشريعات الضريبية وتأثيرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق " اخذ من شبكة الانترنيت (Google) ، (WWW. Bere- iraq .com) .

من خلال جدول رقم (٢) يلاحظ انخفاض أعداد المنشآت عام٢٠٠٥ مقارنةً مع عام٢٠٠٠ ، إذ وصل نحو (١٠٠٨٨) منشاة عام٢٠٠٥ بينما كان عام ٢٠٠٠ نحو (٧٧١٦٧٠) منشاة . ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الظروف السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي مر بها العراق في ذلك الوقت .

٢- عدد المشتغلين :

يلاحظ من جدول رقم (٢) انخفاض أعداد المشتغلين عام٢٠٠٥ نحو (٣٦٣٧٩) مشتغلاً بعد ما كان عام ٢٠٠٠ نحو (١٦٤٥٧٩) مشتغلاً ويعود سبب الانخفاض إلى إغلاق أعداد كبيرة من المؤسسات والمنشآت بسبب الحرب وكذلك هجرة عدد كبير من المشتغلين إلى خارج القطر لتدهور الوضع الأمني في العراق .

٣- قيمة الإنتاج :

من خلال ملاحظة جدول رقم (٢) يظهر هنالك ارتفاع في قيمة الإنتاج لعام٢٠٠٥ إذ يصل نحو (٦٥٨٦٥٥٣٦١) ألف دينار بينما في عام٢٠٠٠ يصل نحو (٤٨٢٢٣٥٧٧٧) ألف دينار مسجلة نمواً واضحاً يصل نحو (١٢,٤٨%) وذلك بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي بالمقارنة مع قيمته في السابق اي في وقت التسعينات .

٤- قيمة المستلزمات :

يلاحظ من خلال جدول رقم (٢) إن قيمة المستلزمات قد ارتفعت بشكل واضح حتى بلغت عام٢٠٠٥ نحو (٣٨٢٢٥٤٢٠٦) ألف دينارا بعد أن كانت عام٢٠٠٠ نحو (٢٢٦٤٦٤٣١٦) ألف دينار مما يشير إلى ارتفاع المستلزمات الإنتاجية حتى بلغت نسبة النمو نحو (٢٠,١١%) مما يشير إلى حدوث تغير كبير في قيمة المؤشر .

٥- القيمة المضافة :

يلاحظ من جدول رقم (٢) ارتفاع القيمة المضافة خلال تلك المدة حتى بلغت عام٢٠٠٥ نحو (٢٧٦٤٠١١٥٥) ألف دينار بعد أن كانت عام٢٠٠٠ نحو (٢٥٥٧٧١٤٦١) ألف دينار وبنسبة نمو قدرت نحو (٣,٦٥%) مما يشير إلى ارتفاع قيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت على العراق خلال تلك المدة .

جدول رقم (٢)

تطور ونمو مؤشرات الصناعات الصغيرة في العراق للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء . الإحصاء الصناعي . بيانات غير منشورة ٢٠٠٢ . (*) .

المؤشرات والسنوات	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة الإنتاج بالإلف دينار	قيمة المستلزمات بالألف دينار	القيمة المضافة بالألف دينار
٢٠٠٠	٧٧١٦٧٠	١٦٤٥٧٩	٤٨٢٢٣٥٧٧٧	٢٢٦٤٦٤٣١٦	٢٥٥٧٧١٤٦١
٢٠٠١	٦٩٠٩٠	١٤٢٧٢٤	٤٦٩٦٠٧٩٦٩	٢٣٤١٧٦٠٩٣	٢٣٥٤٣١٨٧٦
٢٠٠٢(*)					
٢٠٠٣	١٧٩٢٩	٥٠٢٠٧	٤١٣٧٢٩٨٣٥	٢١٩٨٥٥٧١٠	١٩٣٨٧٤١٢٥
٢٠٠٤	١٧٥٩٩	٦٤٣٣٨	٨١٥٩٧٧٨٤٥	٥١٣٠٧١٥٧٢	٣٠٢٩٠٦٢٧٣
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٣٦٣٧٩	٦٥٨٦٥٥٣٦١	٣٨٢٢٥٤٢٠٦	٢٧٦٤٠١١٥٥
معدل النمو السنوي ٢٠٠٠-٢٠٠٥			%١٢,٤٨	%٢٠,١١	%٣,٦٥

المبحث الثاني :- تطور الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى من عام ١٩٩٥-٢٠٠٥

(*) لا توجد بيانات في تلك السنة من المصدر .

المرحلة الأولى : تطور الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى من عام ١٩٩٥ -١٩٩٩

تميزت هذه المرحلة بنشوء ظروف سياسية واقتصادية جديدة ساعدت على تنشيط الصناعات الصغيرة في المحافظة وتمثلت هذه الظروف بما يأتي :

١- تطبيق قرار (٩٦٨) النفط مقابل الغذاء والدواء عام ١٩٩٦ أدى ذلك إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في المحافظة .

٢- الاستقرار النسبي لسعر العملة العراقية وكذلك إمكانية توفير المواد الأولية اللازمة للصناعات الصغيرة

٣- إصدار قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ قانون الاستثمار الصناعي للنشاط الخاص بضوابط وتسهيلات مالية وقروض لإنشاء المشاريع الصغيرة .

وان هذه العوامل مجتمعة أدت نمو الصناعات الصغيرة في المحافظة خلال المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ . كما يتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية لقياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في المحافظة .

١- مؤشر عدد المنشآت :

من خلال الجدول رقم (٣) يلاحظ انخفاض عدد المنشآت عام١٩٩٩ حيث بلغت نحو (١٩٨٧) منشاة بعد أن كانت عام ١٩٩٥ نحو (٤٢٩١) منشاة وذلك لظروف السياسية والاقتصادية المتمثلة بالحصار الاقتصادي وتأثيراته السلبية على الصناعات الصغيرة إذ توقفت الكثير من المنشآت وخاصة تلك التي تعتمد في مواردها الأولية على ما يستورد من خارج القطر .

٢ – مؤشر عدد المشتغلين :

من خلال الجدول رقم (٣) يلاحظ ارتفاع أعداد المشتغلين في الصناعات الصغيرة خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٩) حيث ارتفع إلى (١٠١٦٨) مشتغلاً عام ١٩٩٩ بعد أن كان عام ١٩٩٥ نحو (٦٨٤٢) مشتغلاً ويعود سبب هذا الارتفاع هناك كثير من الصناعات التي لا تعتمد على المواد أولية مستوردة من خارج القطر بل تعتمد على المواد المحلية وبنفس الوقت على أيدي عاملة عالية مثل صناعات الغذائية .

٣ – مؤشر قيمة الإنتاج :

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) أن هذا المؤشر شهد نمواً ملحوظاً خلال المدة ١٩٩٥ –١٩٩٩ فبعد أن كان عام ١٩٩٥ نحو (٤٧٣٥٦٣٩٣) ألف دينار وصل عام ١٩٩٩ إلى نحو (٦٣١٣٢٢١٧) ألف دينار حيث حقق نمواً مقداره (٥٢٢%) ويعود سبب ذلك إلى إصدار قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ قانون الاستثمار الصناعي للنشاط الخاص بضوابط وتسهيلات مالية لإنشاء المشاريع ، وكذلك الاستقرار الأمني والحركة العمرانية التي شهدتها المحافظة .

٤- مؤشر قيمة المستلزمات :

من خلال جدول رقم (٣) يلاحظ أن قيمة المستلزمات قد انخفضت انخفاضاً بسيطاً خلال تلك المدة إذ وصلت عام ١٩٩٩ نحو (٢٦٥١٤٢٣٨) ألف دينار بعدما كانت عام ١٩٩٥ نحو (٢٩٢٢٥٠٧٣) ألف دينار ومما أدى إلى انخفاض نسبة النمو مقداره (٤٣١%) ويعود سبب ذلك للعوامل المذكورة آنفاً .

٥- مؤشر القيمة المضافة :

من الجدول رقم (٣) نجد أن القيمة المضافة المحققة ازدادت خلال تلك المدة حتى بلغت عام ١٩٩٩ نحو (٣٦٦١٧٩٧٩) ألف دينار بعد أن كانت عام ١٩٩٥ نحو (١٨١٣١٣٢٠) ألف دينار وبنسبة نمو نحو (٥٣٨%) ويعود سبب الازدياد إلى الأسباب المذكورة آنفاً .

جدول رقم (٣)

تطور ونمو مؤشرات الصناعات الصغيرة في ديالى للمدة ١٩٩٥- ١٩٩٩

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء . الإحصاء

المؤشرات والسنوات	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة الإنتاج بالألف دينار	قيمة المستلزمات بالألف دينار	القيمة المضافة بالألف دينار
١٩٩٥	٤٣٩١	٦٨٤٢	٤٧٣٥٦٣٩٣	٢٩٢٢٥٠٧٣	١٨١٣١٣٢٠
١٩٩٦(*)					
١٩٩٧	١٨٥٥	١١٦٢٩	٤٤٩١٧٢٣٩	١٩٨٥٦٧٠٨	٢٥٠٤٦٨٩٦
١٩٩٨	١٨٣٥	١٠٣٦٣	٤٨٨٨٣٠٦٩	٢١٦٧١٤٨٥	٢٧٢١١٥٨٥
١٩٩٩	١٩٨٧	١٠١٦٨	٦٣١٣٢٢١٧	٢٦٥١٤٢٣٨	٣٦٦١٧٩٧٩
معدل النمو السنوي(**)			%٥٢٢	%٤٣١	%٥٣٨

الصناعي . بيانات غير منشورة لعام ١٩٩٥-١٩٩٩م .

(***) استخراج معدل النمو باستخدام طريقة معدل النمو المركب[١] .

المرحلة الثانية : تطور الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى من عام ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ .

(*) لا توجد بيانات في تلك السنة من المصدر .

(**) استخراج معدل النمو باستخدام طريقة الانحدار

(***) يمكن استخراج النمو باستخدام طريقة الانحدار وكالاتي :-

١- نستخرج اللوغاريتم لقيمة أي مؤشر معتمد في الدراسة لعدد من السنوات الدراسة .

٢- نجمع قيم اللوغاريتمات للمؤشر .

٣- وضع مرتب لكل سنة من السنوات أي السنة الأولى مرتبة رقم (١) .

٤- تجمع قيم المراتب .

٥- نضرب كل قيمة من اللوغاريتم مع قيمة مرتبته لكل مؤشر على عدد سنوات المختارة .

٦- نستخرج ناتج الضرب .

٧- نربع قيم المراتب قبل الضرب .

٨- نجمع قيم التربيع للمراتب .

٩- نطبق المعادلة التالية :- عدد سنوات المختارة للدراسة {مجموع (اللوغارتميات × المراتب)} - مجموع قيم المرات للسنوات قبل الضرب {(مجموع قيم اللوغارتميات قبل الضرب) }

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{عدد السنوات المختارة للدراسة (مجموع قيم تربيع المراتب قبل الضرب)}\}-\{\text{(مجموع قيم المراتب قبل الضرب)}^{٢}\}}{}$$

(١)- علي خضير مرزة و محمد حسين باقر ، متطلبات من البيانات الاحصائية ، المعهد للتخطيط ،١٩٨٤.

لمعرفة واقع وطبيعة وتطور الصناعات الصغيرة خلال هذه المرحلة بشكل مفصل لابد من تحليل تطور مؤشراتها الرئيسية (عدد المنشآت ، عدد المشتغلين ، قيمة الإنتاج ، قيمة المستلزمات ، القيمة المضافة) للسنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) إذ تميزت هذه المرحلة بأحداث سياسية واقتصادية مهمة أثرت في الوضع السياسي والاقتصادي لمنطقة الدراسة التي تمثلت بما يأتي : -

١- باستمرار الحصار الاقتصادي حتى بداية٢٠٠٣ وما خلفه من آثار اقتصادية مدمرة.

٢- الاحتلال المباشر للعراق منذ شهر نيسان٢٠٠٣ حتى الآن وما ترتب عليه من أحداث جراء الاحتلال للعراق من جانب الصناعي ، الذي انعكس بدوره على الصناعات الصغيرة .

٣- إن تغيير النظام السياسي في العراق منذ غزوه في آذار ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس على تغير السياسة الاقتصادية .

٤- انقطاع الطاقة والانفلات الأمني وما تبعه من تخريب ودمار للمنشآت الصناعية المختلفة الأحجام وعدم توفر المستلزمات استمرار الصناعات الصغيرة خلال عام ٢٠٠٣ لذا انخفضت عداد المنشآت والمشتغلون فيها وقيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات والقيمة المضافة .

٥- في عام ٢٠٠٤ أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة جملة من الإجراءات منها في نيسان ٢٠٠٤ أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة أمر رقم (٤٩) الخاص بزيادة المبلغ المعفاة من الضرائب الواردة في المادة (١٢) من قانون الضرائب على الدخل رقم (١١٣) لعام ١٩٨٢ . أي زيادة مبلغ الإعفاء لكل دافع ضريبة من (٦٠٠) ألف دينار إلى (٢٥٠٠٠٠) دينار .

٦- العمل بالتصنيف الصناعي (isic3) من قبل مديرية الإحصاء الصناعي منذ إجراء الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة عام ٢٠٠٣ حيث استبعدت مديرية الإحصاء الصناعي الخدمات الصناعية وأبقت على نشاط الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية وحدها وإضافة الخدمات الصناعية إلى مديرية الإحصاء التجاري .

٧- تميزت هذه المرحلة في المحافظة من ناحية الصناعية بقلة التنوع لتوقف العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة وانخفاض إنتاجها .

٨- تركز الصناعات في مراكز الأقضية وخاصة مركز المحافظة ..

كما يتضح ذلك من خلال المعايير التالية لقياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في المحافظة :-

١- مؤشر عدد المنشآت :

من خلال جدول رقم (٤) يلاحظ انخفاض أعداد المنشآت عام ٢٠٠٥ نحو (٧١٦) منشأة بعد أن كانت عام ٢٠٠٠ نحو (٥١٦٣) منشأة ويعود سبب الإنخفاض إلى الظروف السياسية والاقتصادية والتنظيمية المذكورة آنفا .

٢- مؤشر عدد المشتغلين :

يلاحظ من خلال جدول رقم (٤) انخفاض أعداد المشتغلين عام ٢٠٠٥ نحو (٢٦١٢) مشتغلاً بينما كانت عام٢٠٠٠ نحو (١٠٠٤٣) مشتغلاً وذلك بسبب تعطيل العديد من المنشآت وإغلاقها بسبب تدهور الوضع الأمني في ذلك الوقت .

٣- مؤشر قيمة الإنتاج :

من جدول رقم (٤) يلاحظ ارتفاع قيمة الإنتاج عام ٢٠٠٥ نحو (٥٩٨٩٠٨٤٣) ألف دينار بعد أن كانت عام ٢٠٠٠ نحو (٢٧٤٠٢٣١٥) ألف دينار بنسبة نمو نحو (٧٧%) وذلك لانخفاض قيمة الدينار العراقي مما سبب في ارتفاع قيمة السلع المنتجة مما أدى إلى ارتفاع قيمة الإنتاج لتلك السلع .

٤- مؤشر قيمة المستلزمات :

من خلال جدول رقم (٤) يلاحظ ارتفاع قيمة المستلزمات حتى بلغت عام ٢٠٠٥ نحو (١٧٨٦٨٧١٦) ألف دينار بعد أن كانت عام٢٠٠٠ نحو(١٥٥٧٤٧٣١) ألف دينار محقق نسبة نمو نحو (٧٣%) مما يشير إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي مما أدى إلى ارتفاع قيمة المستلزمات في تلك الفترة .

٥- مؤشر القيمة المضافة :

من جدول رقم (٤) يلاحظ ارتفاع القيمة المضافة خلال تلك المدة حتى بلغت عام ٢٠٠٥ نحو (٤٢٠٢٢١٢٧) ألف دينار بعد أن كانت عام ٢٠٠٠ نحو (١٤٠٩٧٨٦٥)

ألف دينار محقق نسبة نمو نحو (٨٦%) مما يشير انخفاض قيمة الدينار العراقي تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت على العراق والمحافظة خلال تلك المدة .

جدول رقم (٤)

تطور ونمو مؤشرات الصناعات الصغيرة في ديالى للمدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥

المؤشرات / السنوات	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة الإنتاج بالألف دينار	قيمة المستلزمات بالألف دينار	القيمة المضافة بالألف دينار
٢٠٠٠	٥١٦٣	١٠٠٤٣	٢٧٤٠٢٣١٥	١٥٥٧٤٧٣١	١١٨٢٧٥٨٤
٢٠٠١	٥٠٥٨	١١١٧٣	٥٣٩٣٣٩٤١	١٥٩٩٨٠١٢	٣٧٩٣٥٩٢٩
٢٠٠٢(*)					
٢٠٠٣	١١٨٨	٣٣٦٠	٢٤٠٥٧٤٢٣	١٢٨١٢٢٤٥	١١٢٤٥١٧٨
٢٠٠٤	١١٥٠	٤٠١٩	٥٩٨١٩١١٥	٣٢١٣٧٤٤١	٢٧٦٧١٦٧٤
٢٠٠٥	٧١٦	٢٦١٢	٥٩٨٩٠٨٤٣	١٧٨٦٨٧١٦	٤٢٠٢٢١٢٧
معدل النمو السنوي(**)			%٧٧	%٧٣	%٨٦

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء . الإحصاء الصناعي . بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٠-٢٠٠٥م .

(*) لا توجد بيانات في تلك السنة من المصدر .

(**) استخراج معدل النمو باستخدام طريقة الانحدار .

- المبحث الأول : بنية الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى بالمقارنة مع العراق عام ٢٠٠٥

أولاً : البناء القطاعي للصناعات الصغيرة في المحافظة على وفق التصنيف الدولي للنشاط الصناعي (ISIC3) لعام ٢٠٠٥ .

تتألف الصناعات الصغيرة في المحافظة من نشاط واحد وهو نشاط الصناعات التحويلية الصغيرة في المحافظة والقطر معاً ، أما النشاط الثاني وهو نشاط الصناعات الاستخراجية فقد توقفت جميع منشاته عن العمل في عام ٢٠٠٥.

بعد أن تم استبعاد صناعة الخدمة وإضافتها إلى الإحصاء التجاري بموجب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (isic3) (*)
(International standard Industrial classification of all Economic activities)
الذي تم العمل به من قبل الإحصاء الصناعي لعام ٢٠٠٥ (*) .

تتميز الصناعات الصغيرة بتنوعها وتعدد قطاعاتها وأصنافها كما هو مبين في الجدول رقم (٥) على مستوى القطر وجدول رقم (٦) على مستوى محافظة ديالى – إذ تشتمل على باب واحد وهو باب (د) باب الصناعات التحويلية الصغيرة فتشتمل على (١٧)

(*) إن من أوائل التصانيف الأولية ذلك التصنيف الذي اعتمدته عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٨ للنشاط الصناعي الإقتصادي وفي عام ١٩٤٨ وضع تصنيف عام للنشاط الإقتصادي بعد توقف العمل في التصنيف الأول عام ١٩٣٨ بسبب قيام الحرب العالمية الثانية .

وفي عام ١٩٥٨ اجري تعديل على التصنيف الدولي ١٩٤٨ بسبب التغيرات الصناعية الكبرى والنشاط الاقتصادي بصورة عامة وبروز النظام الاشتراكي الذي طرح وجهات نظر جديدة . وفي عام ١٩٦٨(١) جرى تعديل على هذا التصنيف وأصبح هو السائد عالمياً واستمر حتى عام ١٩٩١ حيث وضع تصنيف دولي للنشاط الإقتصادي التنقيح الثالث وتم العمل بموجبه في العراق بعد إجراء المسح الصناعي الشامل عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٤ تم العمل بموجبه بالصناعات الصغيرة الحجم في العراق الذي تم استبعاد صناعة الخدمة عام ٢٠٠٤ وإضافتها إلى الإحصاء التجاري (+) .

(١) للمزيد ينظر ، عبد الحسين زيني ، تطور تصنيف السلع بسبب الأصل الصناعي ، مجلة الصناعية ، العدد الثاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٣٧ .

محمد أزهر السماك ، عباس علي التميمي ، المصدر السابق ،١٩٨٧ ، ص٨١-٩٠ .

(-) ينظر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الصناعي ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم لسنة ٢٠٠٤ ، ص ٨-٢١.

قسم وتقتسم إلى (٤٧) مجموعة والتي تقسم إلى (٧٢) فئة في الصناعات التحويلية الصغيرة في عموم القطر .

أما فيما يتعلق بمحافظة ديالى فقد تضمنت في المحافظة على (١٢) قسم حيث تقتسم إلى (٢٦) مجموعة وعلى (٣٥) فئة صناعية صغيرة . فقد اقتصرت الدراسة على نشاط واحد من الصناعات الصغيرة وهو نشاط الصناعات التحويلية أما نشاط الصناعات الاستخراجية فلا توجد ضمن هذا النشاط صناعات في العراق ولا في المحافظة لعام ٢٠٠٥ .

حيث اقتصرت الصناعات الصغيرة الحجم على نشاط الصناعات التحويلية بعد استبعاد الخدمات الصناعية لعام ٢٠٠٥ من قبل الإحصاء الصناعي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بعد أن تم الاعتماد على التصنيف الدولي (isic3) لعام ١٩٩١ .

جدول رقم (٥)

أصناف الصناعات الصغيرة الحجم في القطر بحسب التصنيف الصناعي القياسي (isic3)

الباب	القسم	المجموعة	الفئة	الوصف
د	١٥	١٥٠	١٥٠٠	باب الصناعات التحويلية / صناعة المواد الغذائية
		١٥١	١٥١١	إنتاج وتحضير وحفظ اللحوم ومنتجاتها
			١٥١٣	تحضير وحفظ الفواكه والخضراوات
		١٥٢	١٥٢٠	صناعة منتجات الألبان
		١٥٣	١٥٣١	صناعة منتجات طواحين الحبوب ومخلفات طحن الحبوب
			١٥٣٣	صناعة أعلاف حيوانات محضرة
		١٥٤	١٥٤١	صناعة منتجات المخابز
			١٥٤٣	صناعة الكاكاو والشكولاتة والحلويات السكرية
			١٥٤٤	صناعة المعكرونة والرشتة وشرائط المعكرونة
			١٥٤٩	صناعة منتجات الأغذية الأخرى غير المصنفة في محل آخر
	١٧	١٧٠	١٧٠٠	صناعة المنسوجات
		١٧١	١٧١١	تحضير وغزل الألياف النسيجية ونسج المنسوجات
		١٧٢	١٧٢١	صناعة المنسوجات الجاهزة باستثناء الملبوسات
			١٧٢٢	صناعة البسط والسجاد
			١٧٢٩	صناعة منسوجات أخرى غير مصنفة في محل آخر
		١٧٣	١٧٣٠	صناعة أقمشة وأصناف من التريكو والكوشية
	١٨	١٨٠	١٨٠٠	صناعة الملابس الجاهزة
		١٨١	١٨١٠	صناعة الملابس باستثناء الملابس الفرائية
		١٨٢	١٨٢٠	تهيئة وصبغ الفراء وصناعة أصناف من الفراء
	١٩	١٩٠	١٩٠٠	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية
		١٩١	١٩١١	دبغ وتهيئة الجلود
			١٩١٢	صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد ومشابه ذلك من السروج
		١٩٢	١٩٢٠	صناعة الأحذية
	٢٠	٢٠٠	٢٠٠٠	صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث والثوابت
		٢٠١	٢٠١٠	نشر الخشب وسحقه
		٢٠٢	٢٠٢١	صناعة الصفائح من نشرة الخشب صناعة الخشب المصفح
			٢٠٢٩	صناعة منتجات خشبية أخرى وصناعة أصناف من الفلين والقش
		٢١٠	٢١٠٠	صناعة الورق
			٢١٠٩	صناعة أصناف أخرى من الورق والورق المقوى
		٢٢٠	٢٢٠٠	صناعة المنتوجات الورقية
		٢٢١	٢٢١١	نشر الكتب والكراسات والكتب الموسيقة وغير المنشورات
		٢٢٢	٢٢٢١	الطباعة
		٢٤٠	٢٤٠٠	صناعة المنتوجات البلاستيكية والمطاطية
		٢٤١	٢٤١١	صناعة المواد الكيمياوية الأساسية باستثناء الأسمدة
			٢٤١٣	صناعة اللدائن في أشكالها الأولية وصناعة المطاط التركيبي
		٢٤٢	٢٤٢١	صناعة المبيدات الآفات والمنتجات الكيمياوية الزراعية
			٢٤٢٤	صناعة الصابون والمطهرات والمستحضرات التنظيف والتلميع

			٢٤٢٢	صناعة الدهانات والورنيشات والطلاءات المماثلة والأحبار
			٢٤٢٩	صناعة المنتجات الكيمياوية الأخرى غير المصنفة في محل آخر
٢٥	٢٥٠		٢٥٠٠	منتجات مصنوعة من النفط والفحم
	٢٥٢		٢٥٢٠	منتجات اللدائنية
٢٦	٢٦٠		٢٦٠٠	الصناعات التعدينية غير المعدنية
	٢٦١		٢٦١٠	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية
	٢٦٩		٢٦٩٢	صناعة المنتجات الخزفية الحرارية
			٢٦٩٣	صناعة المنتجات الطينية الإنشائية غير الحرارية
			٢٦٩٤	صناعة الاسمنت والجير والجص
			٢٦٩٥	صناعة الأصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت والجص
			٢٦٩٦	قطع وتشكيل وإتمام تحضير الأحجار
٢٧	٢٧٠		٢٧٠٠	صناعة منتجات معدنية مصنفة
	٢٧٢		٢٧٢٠	صناعة الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية
	٢٧٣		٢٧٣١	صناعة سبك الحديد والصلب
			٢٧٣٢	صناعة سبك المعادن غير الحديدية
٢٨	٢٨٠		٢٨٠٠	صناعة المكائن عدا الكهربائية
	٢٨١		٢٨١١	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية
	٢٨٩		٢٨٩٢	معالجة وطلي المعادن الهندسية والميكانيكية العامة
			٢٨٩٣	صناعة أدوات القطع والعدد اليدوية والأدوات المعدنية
			٢٨٩٩	صناعة منتجات المعادن المركبة الأخرى غير المصنفة
٢٩	٢٩٠		٢٩٠٠	صناعة المحركات والتوربينات والعدد
	٢٩٢		٢٩٢١	صناعة الآلات الزراعية والآلات الحرارة
	٢٩٣		٢٩٣٠	صناعة الأجهزة المنزلية غير المصنفة في محل آخر
٣٣	٣٣٠		٣٣٠٠	صناعة المعدات الكهربائية الأخرى
	٣٣٢		٣٣٢٠	صناعة الأدوات البصرية ومعدات التصوير الفوتوغرافي
٣٤	٣٤٠		٣٤٠٠	صناعة معدات النقل وتصليحها
	٣٤٢		٣٤٢٠	صناعة الأبدان وأعمال تجهيز العربات للمركبات
٣٥	٣٥١		٣٥١٢	بناء وإصلاح قوارب التنزه والرياضة
٣٦	٣٦٠		٣٦٠٠	صناعات متفرقة
	٣٦١		٣٦١٠	صناعة الأثاث
	٣٦٩		٣٦٩١	صناعة المجوهرات والأصناف المتصلة بها
			٣٦٩٢	صناعة الآلات الموسيقية
			٣٦٩٩	صناعة منتجات أخرى غير مصنفة في محل آخر

المصدر :- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي . بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٣ .

جدول رقم (٦)

أصناف الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى بحسب التصنيف

الصناعي القياسي (isic3)

الباب	القسم	المجموعة	الفئة	الوصف
د				باب الصناعات التحويلية
				الصناعات الغذائية
	١٥	١٥٠	١٥٠٠	صناعة المواد الغذائية
		١٥١	١٥١٣	صناعة تحضير وحفظ الفواكه والخضراوات
		١٥٢	١٥٢٠	صناعة منتجات الألبان
		١٥٣	١٥٣١	صناعة منتجات طواحين الحبوب ومخلفات طحن الحبوب
			١٥٣٣	صناعة أعلاف حيوانية محضرة
		١٥٤	١٥٤١	صناعة منتجات المخابز
			١٥٤٣	صناعة الكاكاو والشكولاتة والحلويات السكرية
			١٥٤٤	صناعة المعكرونة والرشتة وشرائط المعكرونة
			١٥٤٩	صناعة منتجات الأغذية الأخرى غير مصنفة في محل آخر
	١٧	١٧٠	١٧٠٠	صناعة المنسوجات
		١٧١	١٧١١	تحضير وغزل الألياف النسيجية ونسج المنسوجات
		١٧٢	١٧٢١	صناعة المنسوجات الجاهزة باستثناء الملبوسات
			١٧٢٩	صناعة منسوجات أخرى غير مصنفة في محل آخر
	١٨	١٨٠	١٨٠٠	صناعة الملابس الجاهزة
		١٨١	١٨١٠	صناعة الملابس باستثناء الملابس الفرائية
	٢٠	٢٠٠	٢٠٠٠	صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث والثوابت
		٢٠٢	٢٠٢٩	صناعة منتجات خشبية أخرى وصناعة أصناف من الفلين والقش
	٢١	٢١٠	٢١٠٠	صناعة الورق
			٢١٠٩	صناعة أصناف أخرى من الورق والورق المقوى
	٢٤	٢٤٠	٢٤٠٠	صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاطية
			٢٤٢٩	صناعة المنتجات الكيمياوية الأخرى غير المصنفة في محل آخر
	٢٥	٢٥٠	٢٥٠٠	صناعة منتجات مصنوعة من النفط والفحم
		٢٥٢	٢٥٢٠	صناعة منتجات اللدائنية
	٢٦	٢٦٠	٢٦٠٠	الصناعات التعدينية غير المعدنية
		٢٦١	٢٦١٠	صناعة الزجاج و المنتجات الزجاجية
		٢٦٩	٢٦٩٥	صناعة الأصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت والجص
	٢٧	٢٧٠	٢٧٠٠	صناعة المنتجات المعدنية المصنفة
		٢٧٣	٢٧٣٢	صناعة سبك المعادن غير الحديدية
	٢٨	٢٨٠	٢٨٠٠	صناعة المكائن عدا الكهربائية
		٢٨١	٢٨١١	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية

		٢٨٩	٢٨٩٢	معالجة وطلي المعادن الهندسية والميكانيكية العامة
			٢٨٩٣	صناعة أدوات القطع والعدد اليدوية والأدوات المعدنية
			٢٨٩٩	صناعة منتجات المعادن المركبة الأخرى غير مصنفة
	٣٦	٣٦٠	٣٦٠٠	صناعات متفرقة
		٣٦١	٣٦١٠	صناعة الأثاث
المجموع	١٢	٢٦	٣٥	

المصدر :- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي . بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٣ .

ثانياً: بنية الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى ومقارنتها بالقطر لعام ٢٠٠٥ .

يعني مصطلح البنية الصناعية (Industrial structure) هو تركيبة القطاع الصناعي من حيث نوع الصناعات التي يتشكل منها ذلك القطاع كأن تكون الصناعات الغذائية أو الكيماوية أو غيرها من الصناعات التي تشكل التركيب الصناعي للنشاط من حيث النوعية .

إما فيما يتعلق بالبنية الصناعية للصناعات الصغيرة الحجم فنعني بها طبيعة وشكل تلك الصناعات مثل صناعة المنتجات الغذائية والنسيجية والكيمياوية إلى آخره وحجم كل من هذه الصناعات في تشكيل أو تكوين مؤشرات الصناعات الصغيرة الحجم مثل قيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات والقيمة المضافة وعدد المشتغلين[١] .

وسيتم بحث الصورة العامة والتفصيلية لهذا البناء استناداً إلى عدد المنشآت وعدد المشتغلين والأجور والمزايا والقيمة المضافة .

١- الصورة العامة للبنية الصناعية بالمحافظة ومقارنتها بالقطر لعام ٢٠٠٥ ان المحافظة على الرغم من عدم استحواذها على مراتب متقدمة بالنسبة للقطر في مجال الصناعات الصغيرة .

إذ نالت (٧.٠٩%) من مجموع المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم بالقطر وبنسبة (٧.١٧%) من مجموع المشتغلين بالصناعات الصغيرة الحجم بالقطر وبنسبة (٧.٨٦%) من مجموع الأجور والمزايا وحققت قيمة مضافة نسبتها إلى مجموع الكلي للقيم المضافة المحققة للقطر (١٥.٢٠%) .

٢- الصورة العامة للصناعات التحويلية الصغيرة الحجم ومقارنتها بالقطر لعام ٢٠٠٥ . أما نسبة الصناعات التحويلية بالمحافظة إلى مجمل الصناعات التحويلية بالقطر فقد بلغت نسبتها (٧.٠٩%) من مجموع المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم بالقطر وبنسبة (٧.١٧%) من مجموع المشتغلين بالصناعات الصغيرة الحجم بالقطر وبنسبة (٧,٨٦%)

---

(١) إبراهيم جواد كاظم ، تحليل إحصائي لاتجاهات تطور الصناعة والزراعة في العر اق ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة إلى كلية التخطيط والبرمجة الإقتصادية ، بوخارست ، رومانيا ، ١٩٨٥ ، ص ١٠.

من مجموع الأجور والمزايا وحققت قيمة مضافة نسبتها إلى مجموع الكلي للقيم المضافة المحققة للعراق (١٥,٢٠%) .

ثالثاً : الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة الحجم بالمحافظة بحسب الأنشطة مقارنته بالعراق لعام ٢٠٠٥

من خلال ملاحظة جدول رقم (٧) والشكل رقم (٢) يلاحظ الآتي :-

١- إن معدلات الأهمية النسبية لمؤشرات المنشآت والمشتغلين والأجور والمزايا والقيمة المضافة المؤلفة منها لأنشطة المنشآت الصغيرة الحجم في المحافظة لعام ٢٠٠٥ . إذ تركزت أنشطة الصناعات الصغيرة في عام ٢٠٠٥ على نشاط الصناعات التحويلية أما نشاط الصناعات الاستخراجية لم يظهر لها أي دور في المحافظة ولا في القطر . حيث بلغت النسبة المئوية لنشاط الصناعات التحويلية لجميع المؤشرات نفس النسبة هي (١٠٠%) بالنسبة للصناعات التحويلية في المحافظة .

٢- يتضح أن هنالك صورة متشابهة بالنسبة للصناعات الغذائية وكذلك لصناعة الملابس الجاهزة عدا الفرائية - وصورة متقاربة بالنسبة لصناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن . ويعود ذلك إلى سعة انتشارها في المحافظة والعراق على حد سواء .

المبحث الثاني : البنية والأهمية النسبية للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٥

أولاً : البناء القطاعي للصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة عام ٢٠٠٥ .

للكشف عن البناء القطاعي لأنشطة الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة والفروع لكل نشاط من هذه الأنشطة التي تتألف منها الصناعات الصغيرة الحجم ، فقد تم إعداد جداول وأشكال توضيحية معبرة عن التركيب الذي تتألف منه فروع هذه القطاعات الصناعية لأهمية ذلك في تفسير التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة بالمحافظة لاحقاً . فضلاً عن ذلك سيكتفي التحليل في توضيح أربعة مؤشرات رئيسية هي الأهمية النسبية لبنية فروع كل قطاع من قطاعات الأنشطة المؤلفة لتلك الصناعات على أساس المنشآت والمشتغلين والأجور والمزايا والقيمة المضافة . علما سوف يتم التركيز على نشاط الصناعات التحويلية فقط . وذلك لعدم وجود منشات لنشاط الصناعات الاستخراجية في محافظة ديالى عام ٢٠٠٥ .

أ- البناء القطاعي للصناعات التحويلية الصغيرة الحجم في المحافظة

١- الصناعات الغذائية ومنتجاتها :

من خلال جدول رقم (٨) والشكل (٣) يظهر أهمية منشات هذا القطاع من الصناعات التحويلية بالمحافظة وبنسبة (٣٤ %) ونسبة المشتغلين (٤٨,٣ %) ونسبة الأجور والمزايا (٤٣,٨ %) ونسبة القيمة المضافة (٤٢,٦ %) .

فمن جهة توزيع فروعه الصناعية في هذا القطاع بالمحافظة . حيث توزعت فيه صناعة الألبان والمخابز والمعجنات وصناعة طحن الحبوب وصناعة الشكولاتة والكاكاو وصناعة تحضير أعلاف الحيوانات ، وكذلك منتجات الأغذية الأخرى غير مصنفة حيث شكلت هذه الصناعات نسباً على التوالي (٦,٥ % و٣٧,٧ % و١٤,٢%و٦%و ٢,٨% و ٣٢,٨ %) إذ شكلت صناعة المخابز والمعجنات أعلى نسبة من مجمل صناعات هذا القطاع الصناعي في المحافظة إذ بلغت نسبتها (٣٧,٧%) لارتباطها بطعام السكان في حين شكلت صناعة الألبان و صناعة تحضير أعلاف الحيوانات وصناعة الشكولاتة والكاكاو اقل نسبة في الفروع الستة المكونة لهذا القطاع .

٢- صناعة المنسوجات :

إن هذا القطاع ليس من القطاعات الصناعية الرئيسة في المحافظة إذ شكلت نسبة منشاتها (٢%) من مجموع منشات قطاعات الصناعات التحويلية الصغيرة الحجم في المحافظة ونسبة مشتغلين في هذا القطاع بلغت (١,٥%) أما نسبة الأجور والمزايا فقد بلغت نسبتها (٠,٩%) في حين بلغت نسبة القيمة المضافة المتحققة في هذا القطاع الصناعي بلغت (٠,٤%) . ينظر إلى الشكل رقم (٤) والجدول رقم (٨) .

أما توزيع فروعه الصناعية يلاحظ وجود ثلاثة فروع الفرع الأول ضم صناعة تحضير وغزل الألياف النسيجية إذ بلغت نسبة هذا الفرع إلى مجموع القطاع الصناعي إذ شكل نسبة (٢٦,٧%) في حين الفرع الثاني تمثل بصناعة المنسوجات الجاهزة ، إذ شكلت نسبة (٧٣,٣%) بينما تمثل الفرع الثالث بصناعة المنسوجات الأخرى (غير المصنفة) إذ لم تشكل أي نسبة من حيث عدد المنشآت أما من حيث عدد المشتغلين في هذه الفروع الصناعية ضمن هذا القطاع فقد بلغت نسبة حسب الفروع الثلاثة على التوالي (١٥% و٦٠% و٢٥%) أما الأجور والمزايا فقد بلغت نسبة وعلى التوالي (٠% و٨٢,٦% و١٧,٤%) من هذا القطاع أما القيمة المضافة فقد بلغت نسبتها في الفروع الثلاثة على التوالي (٩,٥% و٧٤,٦% و ١٥,٩%) .

٣- صناعة الملابس الجاهزة :

يضم هذا القطاع فرع صناعي واحد وهو فرع صناعة الملابس الجاهزة عدا الفرائية إذ شكل نسبة (١٠٠%) من مجموع هذا القطاع الصناعي في حين بلغت نسبة منشاته (١٦%) من إجمالي الصناعات التحويلية في المحافظة أما نسبة المشتغلين فقد بلغت (٣,٩%) وبلغت الأجور والمزايا نسبة (٢%) بينما بلغت القيمة المضافة نسبة (١,١%) ينظر إلى شكل رقم (٥) وجدول رقم (٨) .

٤- صناعة المنتجات المصنوعة من الفحم والنفط :

من خلال جدول رقم (٨) وشكل رقم (٦) يلاحظ أن هذا القطاع الصناعي يتألف من فرع صناعي واحد وهو فرع صناعة اللدائن إذ شكل نسبة (١٠٠%) من مجموع هذا القطاع الصناعي بينما شكلت نسبة منشاته (٢%) من إجمالي الصناعات التحويلية في المحافظة أما نسبة المشتغلين (١%) في حين بلغت نسبة الأجور والمزايا (٠,٣%) أما القيمة المضافة فقد بلغت نسبتها (٠,٢%) .

٥- الصناعات التعدينية غير معدنية :

يظهر من جدول رقم (٨) وشكل رقم (٧) حيث شكل هذا القطاع نسبة (١٦%) من مجموع نسبة الصناعات التحويلية بالمحافظة وعدد المشتغلين في هذا القطاع بلغت نسبتها (٢٤,١%) والأجور والمزايا بلغت نسبتها (٢٩,٧%) في حين بلغت نسبة القيمة المضافة (٣٨,٨%) أما البناء الداخلي لهذا القطاع فيضم فرعاً صناعياً واحداً وهو صناعة الأصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت والجص . إذ شكلت نسبة (١٠٠%) لجميع المؤشرات من مجموع هذا القطاع الصناعي .

٦- الصناعات المعدنية عدا المكائن :

من خلال جدول (٨) وشكل رقم (٨) يلاحظ أن هذا القطاع شكل نسبة منشاته (١٧%) من مجموع الصناعات التحويلية بالمحافظة وشغلت نسبة المشتغلين فيه (١٣,٢ %) والأجور والمزايا بلغت نسبتها (١٦,٨%) وحقق قيمة مضافة بلغت نسبتها (٨,٥%) أما بناؤه الداخلي فيتألف من ثلاثة فروع صناعية وهي (صناعة المنتجات المعدنية وصناعة الأدوات والقطع والعدد اليدوية وصناعة المنتجات المعدنية المركبة الأخرى الغير مصنفة) التي شكلت نسبة منشاتها على التوالي (٦٢,٩%و٢٥%و١٢,١%) أما نسبة المشتغلين فيها وعلى التوالي (٥٠%و٤١,٦%و٨,٤ %) في حين شكلت نسبة الأجور والمزايا (٦٥,٤%و٢٧,٤%و٧,٢%) أما القيمة المضافة فقد بلغت نسبتها وعلى التوالي (٥٥,١%و٣٧,٥%و٧,٤%) من مجموع هذا القطاع الصناعي .

٧- الصناعات المتفرقة :

ينظر إلى شكل رقم (٩) وجدول رقم (٨) حيث شكل هذا القطاع الصناعي نسبة (١٣%) من مجموع الصناعات التحويلية في المحافظة أما عدد المشتغلين فقد بلغت النسبة (٨%) وأجور والمزايا فقد شكلت نسبة (٦,٦٣%) في حين شكلت القيمة المضافة نسبة (٨,٣%) .

أما من حيث البناء الداخلي لهذا القطاع الصناعي فهو يضم فرعيين صناعيين الفرع الأول صناعة الأثاث والفرع الثاني صناعة منتجات أخرى غير مصنفة حيث شكل الفرعيين من حيث نسبة المنشآت وعلى التوالي (٩٨,٩% و١,١%) أما من حيث عدد المشتغلين فقد بلغت النسبة وعلى التوالي (٩٩% و١٥ %) والأجور والمزايا بلغت النسبة (٩٩,٧%و٠,٣%) ، أما القيمة المضافة بلغت نسبة (٩٩,٧% و٠,٣%) من مجموع الصناعات في هذا القطاع الصناعي .

ثانياً : بنية وتركيب الصناعات الصغيرة الحجم بحسب طبيعة المنتجات السلعية التي تنتجها في المحافظة لعام ٢٠٠٥ .

لإظهار طبيعة المنتجات السلعية التي تنتجها هذه الصناعات حيث تم تصنيفها بحسب قطاعاتها إلى ثلاثة مجموعات مختارة هي (الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية والوسيطة) [١] مستهدفين من ذلك تحديد توجيهات استثمار القطاع الخاص في هذه الحجوم من المنشآت والسائدة في ساحة الإنتاج الصناعي وتحديد الأنماط السلعية التي يمكن أن تبرز فيها مثل هذه الصناعات الصغيرة الحجم والتي صنفت على أساس حاجات الإنسان ومتطلباته المتعددة .

ويظهر جدول رقم (٩) والشكل (١٠) الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة في المحافظة بحسب طبيعة منتجاتها عام ٢٠٠٥ ، وعلى وفق المؤشرات الرئيسية .

جدول رقم (٩)

الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة بحسب طبيعة منتجاتها لعام ٢٠٠٥

نوع الصناعة	المنشآت %	المشتغلين %	الأجور والمزايا %	القيمة المضافة %
الاستهلاكية	٦٥,٢	٦١,٦	٥٣,٢	٥٢,٤
الوسيطة	١٧,٥	٢٥,١	٣٠,١	٣٩
الإنتاجية	١٧,٣	١٣,٣	١٦,٧	٨,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (٨) .

من خلال جدول رقم (٩) وشكل رقم (١٠) إن الصناعات الصغيرة الحجم بالمحافظة حيث تفوقت الصناعات ذات الطبيعة الاستهلاكية إذ شكلت نسبة منشاتها (٦٥,٢%) وضمت من المشتغلين ما نسبته (٦١,٦%) محققة أجور ومزايا بنسبة

---

(١) تصنف بعض الدراسات الصناعات القائمة إلى مجموعتين أو ثلاثة مجموعات بحسب طبيعة منتجاتها من خلال دمج قطاعات صناعية تتشابه من حيث طبيعة منتجاتها وهي :

١- الصناعات الإستهلاكية : وتشتمل على الصناعات الغذائية و صناعة المنسوجات و صناعة الملابس الجاهزة والصناعات المتفرقة .

٢- الصناعات الوسيطة : وتشتمل على المنتجات اللدائنية وقطاع الخامات التعدينية غير المعدنية

٣- الصناعات الإنتاجية : وتشتمل على الصناعات المعدنية عدا المكائن .

للمزيد ينظر إلى : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الإقتصاد الصناعي في دولة الكويت، سلسلة ملامح الإقتصاد الصناعي لدول الخليج العربي رقم (٤) ، مطابع الدوحة الحديثة ، قطر ، ١٩٨٦، ص٤٨ .

(٥٣,٢%) في حين سجلت نسبة (٥٢,٤%) من حيث القيمة المضافة .في حين احتلت المرتبة الثانية والثالثة وعلى التوالي الصناعات الوسيطة والصناعات الإنتاجية وكان ذلك لعام ٢٠٠٥ .

حيث تمثلت الصناعات الاستهلاكية بقطاعات صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة الملابس الجاهزة وكذلك قطاع الصناعات المتفرقة المتمثلة بصناعة الأثاث أما بقية الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة فقد توزعت على الصناعات الوسيطة والصناعات الإنتاجية فتبدو اقل أهمية من الصناعات الاستهلاكية .

وبذلك يمكن القول إن البناء القطاعي للصناعات الصغيرة بالمحافظة يبدو ثابتاً نسبياً وهو محصلة الصناعات الاستهلاكية . وهي ميزة قطاعية تظهر في بناء القطاعات الصناعية في القطر ولكون هذه الصناعات ترتبط بالسوق وتحاول إن تلبي رغبات المستهلكين وحاجاتهم المتعددة .

ثالثاً : الأهمية النسبة الصناعية لأقضية المحافظة من الصناعات الصغيرة الحجم عام ٢٠٠٥

من خلال جدول رقم (١٠) الذي يظهر لنا الأهمية النسبية لاقضية المحافظة إن هنالك ست أقضية هي الوحدات الإدارية المكونة لمحافظة ديالى توزعت عليها أنشطة وقطاعات الصناعات الصغيرة فيها لعام ٢٠٠٥ .

ومن خلال استخدام طريقة دليل الترابط لها(+) التي قامت به الباحثة . وشملت تلك الأقضية التي شكلت أكثر من (٩٠%) من إجمالي الأقضية وحسب أهميتها المذكورة (بعقوبة ، الخالص) أما الأقضية غير رئيسية (المقدادية ، بلدروز ، خانقين ، كفري) والتي تتسم بانخفاض مساحتها من هذا البناء في نسبة المشتغلين فيها على الرغم من زيادة عددها مما يؤكد قلّة المنشآت الصناعية فيها ، ينظر إلى الشكل رقم (١١) .

جدول رقم (١٠)

الأهمية النسبية الصناعية لاقضية محافظة ديالى وحسب

(+) يستخدم دليل الترابط (Combination Index) لتوزيع أية ظاهرة مكونة من النسب المئوية وخطواته : الحصول على نسبة الأهمية الصناعية للاقضية بالمحافظة ، وافتراض قيم نظرية من خلال قسمة العدد مئة على عدد الأقضية الصناعية ثم الحصول على مجموع مربع انحرافات القيم النظرية عن القيم الأولى (نسبة الأهمية) بعد ذلك يتم استخراج عامل قسمة المجموع المذكور على عدد قيم النظرية ثم توخذ مجموعة الأقضية الصناعية ذات النسب الأدنى من التباين . للمزيد ينظر إلى :

١- سميرة كاظم الشماع ، مناطق الصناعة في العراق ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٠، ص١٨.

٢- علي جاسم حمود ، مصدر سابق ، ص٩٦.

المؤشرات الرئيسية لعام ٢٠٠٥

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . الإحصاء الصناعي تقرير الصناعات الصغيرة لعام ٢٠٠٥ .

المؤشرات الأقضية	المنشآت			المشتغلين			الأهمية الصناعية
	عدد	%	المرتبة	عدد	%	المرتبة	النسبة
بعقوبة	٥٧٩	٨١	١	٢٠٨٢	٧٩.٧	١	٨٠.٣٥
المقدادية	٢٩	٤.١	٤	٥٨	٢.٢	٥	٣.١٥
الخالص	٤٤	٦.٢	٢	٢٧٥	١٠.٥	٢	٨.٣٠
خانقين	١٦	٢.٢	٥	٨٨	٣.٤	٤	٢.٨٠
بلدروز	٤١	٥.٧	٣	١٠١	٣.٩	٣	٤.٨٠
كفري	٧	١	٦	٨	٠.٣	٦	٠.٧٠
المجموع	٧١٦	١٠٠		٢٦١٢	١٠٠		١٠٠

- المبحث الأول : العوامل المؤثرة في توطن المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠

تتميز الصناعات التحويلية بتعدد وتنوع فعالياتها ومنتجاتها ولكل واحدة منها متطلبات من المدخلات (Inputs) من المواد الخام ورأس المال والعمل وتختلف بتنوع مصادرها منتجاتها الصناعية أي المخرجات (Outputs) التي وجدت للبيع كما تختلف في نمط موقعها إذ يتنوع بتنوع الصناعات ولكل مجموعة منها متطلبات أخرى مثل شكل والإدارة والتنظيم والخطط الصناعية الخاضعة لها .

أما المتغيرات الأخرى المؤثرة في مكان الذي تقع فيه الصناعات فتتضمن الاعتبارات العائدة للشركاء والمستثمرين والحالة الاجتماعية والثقافية للبيئة التي تحتوي على مكان الصناعات وتؤثر في قرارات التوطن الصناعي والتغيرات التقنية التي تطرأ على وسائل الإنتاج وكذلك تتأثر القرارات بالنمو الاقتصادي الكمي والنوعي وبالنمو الصناعي الذي يحصل في الأقاليم وكذلك تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على التسويق .

إذ حصلت تغيرات أساسية في وسائل النقل فبعض الصناعات التي تحتاج إلى وسائل نقل كبيرة وتتطلب عملياتها الصناعية نقل مواد ذات وزنيه كبيرة فان كلفة نقلها تختلف باختلاف مقدار المسافة المقطوعة . لذا فان كلفة النقل لعبت دوراً مهماً من هذه الناحية لكونها تحتل جزءً حيوياً من قيمة منتجاتها [١] .

ولا يمكن إخفاء دور العوامل الجغرافية (السكانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية) المهم في رسم الخريطة الصناعية لأي مكان . إذا كانت تلك الصناعات واسعة الانتشار سكانياً وعلى مستوى الإنتاج الصناعي ، إذ تتميز هذه الصناعات بضعف استثماراتها وقلة الأجور والمزايا فيها لكن تتفوق بعدد منشأتها ومشتغلين فيها ، فضلاً عن محدودية الإنتاجية فيها ولكن هذه الصناعات تبحث عن السوق من حيث الكثافة السكانية .

فقد أصبحت الأسواق لها قدرة كبيرة على جذب الصناعات أليها أكثر من باقي العوامل التوطنية الأخرى لكي تستطيع أن تحقق قدراً من التوازن بين استمراريتها في تقديم منتجاتها ومدى الاستفادة من المكان الذي تنمو فيه.

---

(١) عبد خليل فضيل ، دراسات في الجغرافية الصناعية ، مصدر سابق ، ١٩٨٩ ، ص ٣٩ .

ولقدرة هذه الصناعات على التعايش الاقتصادي في ظل أماكن مختلفة صناعياً بحيث يمكن الاستفادة من التطورات الاقتصادية والبنى الإرتكازية الموجودة في أي مكان وان هذه الصناعات تتميز بطبيعتها الاستهلاكية تميل التوطن في المناطق التي تتوفر فيها اكبر قدر من عوامل السوق والعوامل التاريخية والاجتماعية فتأثيرها مستمر في جذب الصناعات الصغيرة الحجم بسبب تنامي طابع النزعة الشخصية لدى المستثمرين ورغبتهم في توجيه استثماراتهم الصناعية في مناطق ذات البعد التاريخي الذي تكتسب فيه المنطقة سمعة صناعية وتخصص في بعض المناطق لذلك سنبحث توزيع أهمية كل قطاع صناعي بالمحافظة والعوامل الصناعية التي أثرت في توطنه مستفيدين من نظرية .

١-الموقع الأمثل[١] وكذلك بعض النظريات التي ركزت على تكاليف النقل ونظريات السوق ومصدر المواد الخام فضلاً عن تكاليف العمل وقوى التجمع والتشتت وعلى هذا يتحدد التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة الحجم ضمن عوامل أو مقومات (جغرافية ، اقتصادية) .

---

(١) للمزيد ينظر :-

١- نظرية فيبر عام (١٩٠٩) الذي اخذ بنظر الاعتبار كلفة النقل بوصفه أهم عامل في اختيار موقع الصناعة وبأقل كلفة (Loast coast) حيث ربط ذلك العامل بما تفقده الصناعة من مواد أثناء عملية تصنيعها للمنتج والذي أطلق عليه بديل المواد (Material index) .

٢- نظرية ويلفرد سميث (Welfered smith) الذي اختبر صحة ما جاءت به النظرية السابقة وصحح قسما من النظرية . ولكن نظريته أوجدت مؤشرات كمية في ارتباط مواقع فئة من الصناعات قرب المادة الخام والسوق .

٣- نظرية ادكار هوفر . الذي ميز كلفة النقل كل نوع من أنواع النقل وكذلك اهتم بالموقع المتوسط بين المادة الخام والسوق

٤- نظرية أوكست لوش . الذي اهتم بعامل السوق

٥- فرضيات ألن بيرد . التي اهتمت بخصائص السلوك الشخصي في اختيار الموقع الأمثل للمشروع الصناعي

٦- من الجغرافيين (رينية Rener) الذي اعتبر توافر المواد الخام والسوق والأيدي العاملة الأساس في اختيار الموقع الأمثل للمشروع الصناعي . للمزيد ينظر :-

١- إبراهيم شريف ، جغرافية الصناعية ، مصدر سابق ، ١٩٨٢ ، ص ٢ - ٢٠٨ .

٢- عبد خليل فضل ، دراسات في جغرافية الصناعية ، مصدر سابق ، ص١١٣- ١٤٢.

٣- كامل كاظم الكناني ، دراسات في نظرية الموقع الصناعي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٢- ٣٥ .

فالتوزيع العددي للمؤشرات الصناعية المتعلقة بالصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة لا يعني مجرد رقم مطلق فقط وإنما يتحدد ذلك ضمن متغيرات مستقلة ، يمكن تحديدها بما يأتي :

أولاً : العوامل السكانية

ثانياً : العوامل الإقتصادية

ثالثاً : العوامل النفسية والإجتماعية

رابعاً : العوامل التخطيطية

أولاً : العوامل السكانية :-

إن للعامل السكاني أثراً كبيراً في توفير الأسواق والأيدي العاملة وهما من المقومات الأساسية لقيام الصناعات الصغيرة لكون منتجاتها ذات طبيعة استهلاكية على الأغلب وتبحث عن مراكز السوق يزاد على ذلك تميز هذه الصناعات بضعف استثماراتها ولذلك تحتاج إلى أيدي عاملة لسد المتطلبات التي تحتاجها بعض الفروع الصناعية لتلك الصناعات ويعد الحجم السكاني مقياساً لمعرفة مدى أهمية المنطقة الحضرية وذلك على أساس أن مستوى معيناً من الأنشطة والصناعات لا يظهر إلا عند بلوغ المدينة حجماً معيناً من السكان .

ويمكن ملاحظة تأثير العامل السكاني في توطن الصناعات من خلال جدول رقم (١١) وشكل رقم (١٢) يتبين لنا أن قضاء بعقوبة قد احتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان حيث وصل نحو (٥٨٩١٣٣) نسمة ونسبة (٤٠.٢٢%) وبكثافة سكانية . نحو (٣٦١) نسمة في كم٢ وقد جاء قضاء الخالص بالمرتبة الثانية ، إذ وصل عدد السكان فيه نحو (٢٩٩٢٩٧) نسمة وبنسبة (٢٠.٤٣%) وبكثافة مقدارها نحو(٩٩) نسمة في كم٢ بينما جاء قضاء المقدادية بالمرتبة الثالثة في عدد السكان حيث وصل نحو(٢٣٣١٨٧) نسمة وبنسبة (١٥.٩٢%) من مجموع سكان المحافظة وبكثافة سكانية نحو (٢٢٥) نسمة في كم٢ وقد احتل المرتبة الرابعة والخامسة و السادسة على التوالي كل من قضاء خانقين وبلدروز وكفري من حيث أعداد السكان فيها (١٦٨٢٩٠، ١٢٦٩٨٤، ٤٧٥٥٥) نسمة وبنسبة (١١.٤٩ %،٨.٦٧%، ٣.٢٤%) وبكثافة سكانية نحو (٤٧، ٢١،٢٠) نسمة في كم٢ .

ومن خلال التحليل أعلاه يلاحظ أن الصناعات الصغيرة الحجم تميل نحو مراكز المدن والمدن ذات الكثافة السكانية العالية في توطنها لما تحتاجه من أيدي عاملة ضرورية لوجودها وتكون في الأغلب إقتصادية .

جدول رقم (١١)

الحجوم السكانية ونسبتها وترتيبها وكثافتها في أقضية محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠

القضاء	عدد السكان	%	الترتيب	المساحة كم٢	%	الترتيب	الكثافة السكانية كم٢	الترتيب
بعقوبة	٥٨٩١٣٣	٤٠.٢٢	١	١٦٣٠	٩.٢٧	٥	٣٦١	١
المقدادية	٢٣٣١٧٨	١٥.٩٢	٣	١٠٣٣	٥.٨٤	٩	٢٢٥	٢
الخالص	٢٩٩٢٩٧	٢٠.٤٣	٢	٢٩٩٤	١٦.٩٢	٣	٩٩	٣
خانقين	١٦٨٢٩٠	١١.٤٩	٤	٣٥١٢	١٩.٨٥	٢	٤٧	٤
بلدوز	١٢٦٩٨٤	٨.٦٧	٥	٦٢٨٠	٣٥.٥١	١	٢٠	٦
كفري	٤٧٥٥٥	٣.٢٤	٦	٢٢٣٦	١٢.٦٤	٤	٢١	٥
المجموع	١٤٦٤٤٣٧	١٠٠		١٧٦٨٥	١٠٠			

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي ، مجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ديالى ، ٢٠٠٠، ص ٢٢-٢٣.

أما من حيث توزيع السكان على أساس (الحضر والريف) يلاحظ أن المحافظة قد امتازت بطابع ريفي إذ فاقت نسبة الريف على نسبة الحضر حيث بلغت نسبة الريف (٥٨.٤٥%) في حين بلغت نسبة الحضر (٤١.٥٤%) وان هذه الصفة غلبت على اغلب أقضية المحافظة وذلك لتوفر العوامل الطبيعية والبشرية فضلاً عن سعة المساحات الصالحة للزراعة وانبساط معظمها ووفرة المياه الصالحة للري .

ومن حيث توزيع سكان الحضر والريف على أقضية المحافظة فقد تباين توزيعها المكاني بين تلك الأقضية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول رقم (١٢) وشكل (١٣) ، إذ جاء قضاء بعقوبة بالمرتبة الأولى من حيث نسبة الحضر حيث بلغ نحو (٢٩٠٣١١) نسمة وبنسبة (٤٧.٧٢%) وفي حين بلغ عدد سكان الريف نحو (٢٩٨٨٢٢) نسمة وبنسبة (٤٣.٩٠%) على الرغم من التباين الطفيف في سكان الحضر والريف في هذا القضاء إلا أن قضاء بعقوبة يعد من الإقضية التي لها جذب سكاني عالي ويعود ذلك لكونه مركز المحافظة وتجمع اغلب الصناعات الاستهلاكية والخدمية فيه إضافة إلى تحسن الخدمات فيه .

ويليه قضاء خانقين الذي جاء بالمرتبة الثانية آذ بلغ سكان الحضر فيه نحو (٨٩٨٩٤) نسمة وبنسبة (١٤.٧٧%) بينما بلغ سكان الريف فيه نحو (٧٨٣٩٦) نسمة وبنسبة (٩.١٥%) ويعود سبب ارتفاع نسبة الحضر إلى الريف لكون هذا القضاء يعتبر من المناطق السياحية المشهورة على مستوى المحافظة والقطر ويلي هذا القضاء قضاء المقدادية حيث بلغ عدد سكان الحضر فيه نحو (٨٥٨٦٢) نسمة وبنسبة (١٤.١١%) بينما سكان الريف ارتفع في هذا القضاء ليصل عدد سكانه نحو (١٤٧٣١٦) نسمة وبنسبة (٢٦.٥٨%) وذلك لسيادة طابع الزراعي على اغلب أراضي القضاء .

أما بقية الإقضية فقد كانت اقل أهمية من حيث نسبة الحضر والريف من مجموع سكان المحافظة .

جدول رقم (١٢)

عدد ونسب التركز السكاني على مستوى الحضر والريف في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠

الفضاء	الحضر	التركز الحضري	الريف	التركز الريفي
بعقوبة	٢٩٠٣١١	٤٧.٧٢	٢٩٨٨٢٢	٤٣.٩٠
المقدادية	٨٥٨٦٢	١٤.١١	١٤٧٣١٦	١٧.٢٠
الخالص	٧٤٢٦٠	١٢.٢٠	٢٢٥٠٣٧	٢٦.٥٨
خانقين	٨٩٨٩٤	١٤.٧٧	٧٨٣٩٦	٩.١٥
بلدروز	٥٧٤٨١	٩.٤٤	٦٩٥٠٣	٨.١١
كفري	١٠٥٣٠	١.٧٣	٣٧٠٢٥	٤.٣٢
المجموع	٦٠٨٣٣٨	١٠٠	٨٥٦٠٩٩	١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي ، مجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ديالى ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢-٢٣.

ثانياً : العوامل الإقتصادية :-

تعد العوامل الإقتصادية من بين العوامل التي لها الأثر الأكبر في توطن وتوزيع الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة ومن بين هذه العوامل التي كانت لها تأثير واضحاً ومهماً وهي عامل النقل وعامل المواد الخام والوفورات الإقتصادية .

١- عامل النقل :

تمثل شبكة النقل في أي إقليم أو منطقة درجة التقدم البشري فيها حتى لو كانت الظروف الطبيعية غير مؤاتية . لهذا يقال أن شبكة النقل الأرضي تعكس بصدق مدى رقي المجتمع والمراحل التقنية التي يلقاها [١] .

هذا أن دل على شيء إنما يدل أن للنقل أهمية كبيرة بدأت منذ أن خلق الله (عز وجل) الإنسان على الأرض وتزايدت أهمية النقل في الوقت الحاضر مع تزايد النمو المساحي والسكاني ، فشبكة النقل لها الأثر الفعال في حياة الشعوب فهي وسيلة لتطور العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية إذ يتم بواسطتها انتقال السكان والبضائع فقد أخذت سائر الدول في العالم الاهتمام بتحسين وسائل النقل [٢] .

أما أهمية النقل من الناحية الإقتصادية فإنَّه يلعب دوراً مهماً في التنمية الإقتصادية لأي رقعة جغرافية وذلك لما له من قدرة كبيرة في تسهيل عمليات استغلال الموارد الطبيعية عبر استثمار الطرق والوسائل الحديثة في النقل [٣] .

تتميز مشاريع النقل بكونها ترتبط بشكل مباشر ببقية أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي سواء كان صناعي أو زراعي أو ثقافي بل أن نجاح العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يتوقف على مدى كفاءة جهاز النقل الذي يقوم بنقلها .

فقد لعب النقل دوراً بارزاً بالنسبة للنشاط الصناعي فتعد الصناعة من بين أكثر الأنشطة الاقتصادية ارتباطاً بالنقل وتكاليفه لهذا فهو نشاط اقتصادي مستقل يهتم بالتبادل المكاني للإنتاج والسكان .

---

(١) محمد رياض ، جغرافية النقل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٧٠.

(٢) انتصار عبد الهادي ، نموذج لتوزيع المراكز الترفيهية في إقليم بغداد المركزي ، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ١٩٨٠ ،ص ٨٣ .

(٣) وليد غفوري معروف ، دور النقل في الأمن الوطني واستقراره (منطقة الهلال الخصيب) ، دراسة حالة ، مجلة الجمعية العراقية ، العدد ٤١، ١٩٩٩، ص١١٤.

إذن فالنقل يؤثر في كل من التركز الصناعي وذلك من خلال تحديد مكان المنشاة الصناعية واستمرارها في الإنتاج وتعدد وسائل النقل التي تستخدمها الصناعات المختلفة وذلك بحسب خصائص الوسيلة الناقلة وطبيعة السلعة المنتجة وموقع المنشاة الصناعية كلها عوامل تسهم في توطن الصناعي وتوضع في الاعتبار عند التخطيط للتنمية الصناعية [١] .

ويعد النقل احد المقومات الأساسية لنمو الصناعات لان السلع المنتجة لا تظهر قيمتها إلا بعد إيصالها إلى أسواقها الاستهلاكية . لذا فان المحافظة تتمتع بشبكة نقل داخلي كبيرة حيث تربط المحافظة بالمحافظات الشمالية (السليمانية وأربيل وكركوك وصلاح الدين) وكذلك العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية مثل محافظة واسط ، وكذلك شبكة نقل خارجي حيث تربط العراق بالدول المجاورة له المتمثلة بإيران .

أما من أهم النقل وأنواعه في المحافظة فهو النقل البري المتمثل بالطرق المعبدة إذ تعد الشكل السائد من أنماط النقل في المحافظة ، حيث تستخدم لذلك السيارات بمختلف أنواعها وأحجامها .أما سكك الحديد فقد ألغيت في مطلع التسعينات من القرن العشرين لعدم جدواها الإقتصادية .

بلغ مجموع أطوال الطرق في المحافظة عام ١٩٩٥ (١٨٨٥كم) من الطرق الرئيسية والثانوية والزراعية ، وقد صنفت إلى نوعين هما :-

أ- الطرق الرئيسية :

وهي الطرق التي تربط المدن جميعها في المحافظة ثم تربطها ببقية المحافظات ويصل عددها إلى (٦) طرق يبلغ مجموع أطوالها إلى (٥٣٤) كم ومن أهم هذه الطرق (رقم ٢) و(رقم ٥) و(رقم ٤) ، إذ يربط الأول (طريق رقم ٢) وسط العراق بشماله عن طريق ربط بغداد بمحافظة صلاح الدين ومن ثم ربط بغداد بالمحافظات الشمالية (السليمانية ، أربيل ، التأميم ، ونينوى) وبذلك يعد شرياناً حيوياً مهماً بالنسبة للمحافظات والقطر .

---

(١) سلمى عبد الرزاق لايد الشبلاوي ، الصناعات الغذائية في محافظات الفرات الأوسط (دراسة في الجغرافية الصناعة) أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بغداد ، ١٩٩٨، ص١٦٩.

أما الطريق الثاني (طريق رقم ٤) إذ يعد من الطرق المهمة منذ القدم حيث تربط العراق بالدول المجاورة المتمثلة بإيران ومن ثم دول الشرق .

أما الطريق الثالث (طريق رقم ٥) وهو طريق بغداد – بعقوبة – المقدادية وهو جزء من طريق (رقم ٤) وهو يربط المحافظة مع محافظة السليمانية في أجزاءها الشمالية شرقية .

إضافة إلى أنَّ هناك طريقان لم يتم ترقيمهما يربطان المحافظة بمحافظتي صلاح الدين و واسط . فقد كانت هذه الطرق مهمة للنقل المسافرين والتجارة بين العراق وإيران قبل عام ١٩٠٠م [١] .

ب- الطرق الثانوية و الزراعية :

يصل طول الطرق الثانوية إلى (١١٢٦) كم أما الطرق الزراعية يصل أطوالها إلى (٢٢٥) كم تربط هذه الطرق المستوطنات بعضها ببعض وهي تتفرع من الطرق الرئيسية أو تتقاطع معها بممر واحد وتكمن أهميتها في أنها تقدم خدمات النقل للسكان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية إذ إن الطرق الزراعية تلبي متطلبات السكان وتتفرع من الطرق الثانوية ويلاحظ تباين هذه الطرق من حيث انتشارها وأهميتها من مكان إلى آخر في أقضية المحافظة .

فقد مكنت هذه الشبكة من استقطاب وتأسيس مشاريع صناعية مختلفة الحجوم إذ تعمل نفقات النقل على تقليل المعوقات المكانية لمراكز التسويق التي تعتمد على طبيعة الأرض وكثافة هذه الطرق التي تزيد من تقارب أقضيتها الواحد من الآخر على الرغم من تباعد بعضها عن بعض ، ينظر إلى خارطة رقم (٣) وجدول رقم (١٣) .

---

(١) خضير عباس خزعل ، مصدر سابق ، ص٥٤ .

جدول رقم (١٣)

التوزيع الجغرافي لأطوال شبكة الطرق المعبدة بأنواعها المختلفة في محافظة ديالى عام ١٩٩٥

الإقضية	الطرق الرئيسية	الطرق الثانوية	الطرق الزراعية	المجموع
بعقوبة	١٤٤	٤٩	٥٤	٢٤٧
المقدادية	٣٥	٧٠	٥٤	١٥٩
الخالص	١١٩	٦٩	٧٥	٢٦٣
خانقين	١١١	٣٨٤	٤٢	٥٣٧
بلدروز	–	٢٩٣	–	٢٩٣
كفري	١٢٥	٩٨	–	٢٢٣
المجموع	٥٣٤	١١٢٦	٢٢٥	١٨٨٥

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد : خضير عباس خزعل ، التحليل المكاني لتباين شبكة الطرق المعبدة في محافظة ديالى ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٥٩ ، غير منشورة .

٢- المواد الخام :

يعد عامل المواد الخام من العوامل المهمة في جميع العمليات الصناعية إلا أن دوره في التوطن الصناعي يختلف من صناعة إلى أخرى حيث تختلف الصناعات في حاجتها للمواد الخام بسبب خصائصها الحجمية والنوعية وان أطوال شبكة الطرق ذات تأثير واضح على هذا العامل .

لذا فان موقع المحافظة بالنسبة إلى محافظة بغداد قد ساعد المحافظة على الحصول على المواد الخام التي تعتمد عليها الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة من المواد الخام المستوردة التي تتجمع في بغداد ثم توزع فيها إلى بقية المحافظات فقد وفرت المحافظة مواد خام كما في الصناعات التحويلية وخاصة من مادة الصوف والقطن التي تدخل في صناعة المنسوجات .

وكذلك أن هناك بعض المواد الخام تدخل في بعض الفروع الصناعية ومنها خامات الجص التي تدخل في صناعة الجص إحدى فروع قطاع الخامات التعدينية غير المعدنية (الإنشائية) وكذلك الماء العامل الرئيسي في اغلب الصناعات في المحافظة ويتم الحصول عليه من نهر ديالى . وان وفرة الحبوب في مختلف أنواعها (كالحنطة والشعير والذرة وزهرة الشمس) التي تدخل في الصناعات الغذائية وكذلك التمر . وينظر إلى جدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

المحاصيل الزراعية ومساحاتها وكمية إنتاجها في المحافظة لعام ٢٠٠٠

نوع المحصول	الحنطة	الشعير	القطن	زهرة الشمس	الذرة الصفراء	النخيل
المساحة (دونم)	٤٣٤٢٢٧	١٤٨١٤٦	٥٢١٠	١٢٠١	٧٧١٠٢	
الكمية المنتجة (طن)	٢٢٠٤٩٠	٤٣٠٧٤	٩٩٦	٣٢٨	٥٢٥٧٥	٤٦٥١٩

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،مديرية الإحصاء الزراعي ، نتائج الإحصاء الزراعي لعام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١٥)

إعداد الثروة الحيوانية في محافظة ديالى عام ٢٠٠١ [١]

النوع	الغنام	الأبقار	الجاموس	الماعز	الإبل
إعداد	٥٣٨٠٧٣	١١٣٣٢٨	٥٩٣٥	١٣٠٣٤٧	٦٨٢

المصدر : الجدول من عمل الباحثة ، بالاعتماد على بيانات جهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الزراعي ، مجموعة الإحصائية السنوية ،٢٠٠٠ .

أما الثروة الحيوانية فان المحافظة تمتلك ثروة حيوانية كبيرة تتمثل بأنواع الماشية كالأغنام والأبقار والجاموس والماعز والإبل كما هو مبين في جدول رقم (١٥) .

حيث تدخل بعض المنتجات الحيوانية كمادة خام في الصناعات الصغيرة الحجم وقسم من فروعها الصناعية إذ تدخل الأصواف مثلاً في معظم مراحل صناعة المنسوجات كذلك تدخل قسم من المنتجات الحيوانية في صناعة المواد الغذائية . وعلى الرغم من توافر الثروة الحيوانية إلا انه لا توجد صناعة تعتمد على منتجات هذه الثروة في الوقت الحاضر .

ومن الممكن قيام صناعات نسيجية صوفية تعتمد على الأصواف المتوافرة في كل أقضية المحافظة وكذلك إمكانية إنشاء معامل ألبان صغيرة الحجم في كل قطاع من أقضية

(١) تعذر على الباحثة الحصول على بيانات عام ٢٠٠٠ .

المحافظة لسد الحاجة المحلية للمحافظة من منتجات هذه الصناعة وذلك لتوافر إعداد كبيرة من الأبقار حيث يوجد مركز واحد لجمع الحليب في مركز قضاء المقدادية .

أما الثروة المعدنية فلا تتوفر المنتجات الجيولوجية للمحافظة ، ما يمكن أن يقال أن التكوينات الجيولوجية لمنطقة الدراسة تتوفر فيها إلا رسابات من الحصى والرمال التي تتركز في قضاء خانقين بمحاذاة نهر ديالى .

٣- الوفورات الإقتصادية :

يلعب الموقع وحجم المرافق والخدمات العامة الموجودة في مكان أثراً مهماً في الحصول عليها وبالتالي تقلل الأعباء المالية الملقاة على المستثمر الصناعي في القطاع الخاص ، ولذلك وجد عند التطبيقات العملية المختلفة و وجود وفورات ناجمة عن حجم المنطقة الصناعية وتوافر المرافق والخدمات و وفورات تركز خارجي ناتجة من خلال إعداد بيئة اقتصادية مناسبة للتنمية الصناعية . و وفورات تنجم عن كبر حجم المرافق والخدمات مما تسهم في انخفاض الكلف المقدمة للبضائع [١] .

لقد أثبتت دراسة تطبيقية عن (١٩٩) صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة العامل الموجه لتوطن الصناعة فظهر أن (٣٦) صناعة موجهة نحو السوق ، في حين (٣٤) صناعة موجهة نحو العمل و (٢٨) صناعة موجهة نحو المواد الخام و (٦٥) صناعة موجهة للوفورات الإقتصادية وهذا يدلل على أهمية هذا العامل في توطن الفعالية الصناعية ، والوفورات على نوعين وهي الوفورات الداخلية (Internal Economics) .

ففي محافظة ديالى نمت المنتجات الصناعية الصغيرة الحجم نتيجة لزيادة عدد السكان لكون هذه الصناعة ترتبط زيادتها بحجم وطبيعة السكان وكذلك ازدادت إنتاجية العمل فيها ، فهذه الصناعات تتميز بانخفاض أسعار منتجاتها ولهذا نجد لها أسواقاً واسعة في المحافظة ، فضلاً عن ذلك استخدام وسائل تقنية حديثة في اغلب فروعها الصناعية ساعد ذلك على زيادة إنتاجها كماً ونوعاً مما ساعد ذلك على تحقيق أرباح كبيرة . أما الوفورات الخارجية (External Economics) تعني القيمة التي تجنيها

---

(١) فاضل محسن يوسف ، الروابط الصناعية المكانية للمؤسسات الصناعية في بغداد ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الجغرافية ، كلية التربية الأولى ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠، ص٧٠.

الشركات الصناعية لتركزها في مناطق معينة . وبما أن السمة الغالبة للصناعات الصغيرة إنها صناعة خدمية فإنها ترتبط منتجاتها بوجود مثل هذه الأسواق لتصريف منتجاتها وان الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة في معظم فروعها ارتبطت بصناعات أخرى .

كصناعة الخراطة التي ترتبط بصناعات أخرى كصناعة تصليح السيارات والمكائن الزراعية ولهذا توسع إنتاجها بزيادة الطلب عليها نتيجة لزيادة تلك السيارات والمكائن بأنواعها وهي كلها ترتبط أيضاً بحجم السكان ، فضلاً عن استفادة فئة من السكان من الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة من قيام الدولة ببناء أحياء صناعية متخصصة للأعمال الصناعية مقابل بدل إيجار يسير مما انعكس ذلك على تقليل تكاليف الإنتاج .

ثالثاً : العوامل التخطيطية (السياسات التخطيطية):

التخطيط هو علم تنظيم استعمالات الأرض طبيعياً وبشرياً أي انه كافة العمليات التي توضع للتصاميم والمخططات التي ترسم المسار المقبل للتطورات الإقتصادية والإجتماعية كما يريدها المجتمع وقياداته السياسية (١) .

فالتخطيط مسؤول عن اختيار الموقع الأمثل والأنسب للصناعات والوقت الأمثل والإمكانيات الأفضل لاستخدامات الموارد البشرية والطبيعية وهو ذو هدف إنساني طالما انه مكرس لخدمة الإنسان (٢) .

وقد برزت الحاجة إلى التخطيط من خلال عدم المساواة والحرمان والأزمات الناتجة عن العوامل السوق الحرة المتداخلة والنقص في الاهتمامات بالجانب الاجتماعي ويختلف التخطيط تبعاً لفلسفة الدولة حيث هو في الاقتصاد المركزي أساسه الملكية العامة لوسائل الإنتاج (٣) .

أما في اقتصاديات المؤسسات الخاصة فاخذ هيئة التعاون بين القطاع العام والخاص مما كون منتجون ومستهلكون أحراراً في تكيف فعاليتهم استجابة إلى التغيرات في ظروف السوق (الأسعار النسبية) .

---

(١) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، اسس الجغرافية الصناعة وتطبيقاتها . مصدر سابق ، ص ١٧٣.

(٢) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، مصدر نفسه ، ص ١٧٥.

(٣) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، مصدر نفسه ، ص ١٨٠.

والعراق واحد من الدول التي أخذت بمبدأ التخطيط من منطلق انه وسيلة لبناء الاقتصاد الوطني على أسس علمية . فالتخطيط يؤدي وظيفته في تحديد توزيع المناطق الصناعية داخل المناطق الحضرية لتقليل التحديات والمشاكل ففي المحافظة تم بناء أحياء صناعية في أقضية المحافظة مع الأخذ بعين الاعتبار التوسع الأفقي لمراكز الأقضية في المستقبل القريب والبعيد وكذلك الأخذ بالاعتبار الصناعات الملوثة للبيئة.

رابعا : العوامل النفسية والاجتماعية :

يعد هذا العامل من العوامل المهمة في توزيع الصناعي وتوطن الصناعات الصغيرة فهو يعتمد على رغبة المستثمر فهناك رغبة لأكثرية المستثمرين في أن يقيموا مشاريعهم الصناعية في المدن التي يقيمون فيها أو سبق وان انحدروا منها على الرغم من أن هذه المواقع قد لا تكون أفضل من غيرها ولكن للاعتبارات الشخصية والإجتماعية أثرت في اختيارها وهذا العامل يكون وضوحاً في اختيار مواقع المؤسسات الصغيرة بينما يضعف تأثيره في الشركات المساهمة وأحياناً تأتي الرغبة بعد عملية المفاضلة بين عدة مناطق تقرر لقيام هذه المؤسسات وهذا ما حدث فعلاً في عملية التوزيع الصناعي لمؤسسات القطاع الصناعي بعد قرار لجنة تنظيم التجارة الصادر في ٦/٧/ ١٩٨١ الذي ينص بتحديد المناطق الصناعية في بغداد وبعض المحافظات والتي من ضمنها محافظة ديالى وقد لجا عدد كبير من المستثمرين إلى مركز المحافظة المتمثل بقضاء بعقوبة وكذلك إلى قضاء الخالص اللذان تسمح ظروف موقعهما الحالي برحلة العمل اليومية لهؤلاء المستثمرين والعاملين في مؤسساتهم .

نستنتج أن هذا العامل ضعيفاً ومحدداً بالشكل الذي لم يكن تأثيره واضحاً على جميع أقضية المحافظة .

المبحث الثاني : التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠

من خلال جدول رقم (١٦) يلاحظ وجود عدة قطاعات صناعية بالمحافظة وسوف نستعرض أهمية كل قطاع بالاعتماد على مؤشرات عدد المنشآت وعدد المشتغلين والأجور والمزايا .

١- قطاع صناعة المواد الغذائية :

تظهر منشات هذا القطاع في جميع أقضية المحافظة الستة ويظهر من جدول رقم (١٦) تصدر قضاء بعقوبة أقضية المحافظة من حيث توزيع منشات هذا القطاع حيث بلغت نسبتها في القضاء نحو (٤٥,٤٨%) ثم يليه قضاء خانقين بنسبة (١٧.٧٧%) بالمرتبة الثانية ثم جاءت أقضية المقدادية والخالص وبلدروز و كفري بالمرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على التوالي وحصلت على النسب (١٢.٠٥% ، ١١.١٤%، ١٠.٥٤%، ٣.٠١%) .

أما مؤشر عدد المشتغلين فقد اعتمدته الباحثة كمعيار في التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في المحافظة فيظهر من الخريطة رقم (٤) تفوق قضاء بعقوبة بالمرتبة الأولى بنسبة (٤٥%) ويليه قضاء خانقين بالمرتبة الثانية بنسبة (٢٠.١٣%) وقضاء الخالص بنسبة (١٧.٨٨%) بالمرتبة الثالثة وقضاء المقدادية بالمرتبة الرابعة بنسبة (١٠.١٣%) أما قضاء بلدروز قد جاء بالمرتبة الخامسة بنسبة (٦.٨٨ %) بينما استبعد قضاء كفري لعدم وجود بيانات حول سكان الحضر في مركز القضاء في تلك السنة .

إن تعدد صناعات هذا القطاع تعطي بمجموعها أمثلة مهمة في تواجدها المكاني عن الصناعات ذات العلاقة بنقاط وأماكن الاستهلاك لمنتجاتها إذ يتميز هذا القطاع بتعدد منشاته الصناعية المتمثلة بالمخابز والأفران ومعامل الألبان و صناعة أعلاف الحيوانية والمنتجات الأغذية الأخرى ولهذا يؤدي العامل السكاني دوراً مهماً في توفير السوق الذي تبحث عنه هذه الصناعات وتنجذب إليه بفعل طبيعة منتجاتها الصناعية السريعة التلف وعدم قدرتها الإقتصادية على تحمل النقل والموصلات ، فضلاً عن ذلك إن عامل حجم سكان الحضر في مراكز الإقضية يؤثر في توفير اليد العاملة التي تحتاجها منشآت هذا القطاع بشكل واسع .

وقد تبين من خلال الجدول رقم (١٧) إن درجة الارتباط قوية جداً بين متغيرات (+ ٠.٨٣) وتبين كذلك وجود انحرافات موجبان متمثلان بقضائي (خانقين والخالص) اللذان تميزا بدرجة ارتباط موجبة بلغت (+١١.٢٦، +٥.٩٠) .

جدول رقم (١٧)

معامل درجة التوطن الصناعي بالإقضية بتأثير عامل السوق في صناعة المواد الغذائية في المحافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، سكان ديالى على مستوى الريف عام ٢٠٠٠م .

نتيجة لتركز سكان الحضر في مراكز الإقضية متزامناً معه تركز في نسبة المشتغلين . إذ بلغت نسبة تركز سكان الحضر في مراكز القضائيين ما نسبته

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية%	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢	–	١٠٠	٠.٨٣
عدد المشتغلين في صناعة المواد الغذائية %	٤٥	١٠.١٣	١٧.٨٨	٢٠.١٣	٦.٨٨			
معاملات الإرتباط مع السكان %	٧.٥٥–	٥.٧٢–	٥.٩٠+	١١.٢٦+	٣.٨٤–	–	١٧+ ١٧ –	

(٢٠.٨٢%) من إجمالي سكان الحضر في مراكز الإقضية لعام ٢٠٠٠ .

أما نسبة المشتغلين في هذا القطاع الصناعي في الإقضية المذكورة آنفاً فقد بلغت النسبة (٣٠.٠١%) من إجمالي المشتغلين في الصناعات الغذائية الصغيرة في المحافظة عام ٢٠٠٠ .

أما نسبتهم إلى مجموع المشتغلين في الصناعات الصغيرة في المحافظة فقد بلغت (١١.٦٤%) . وبلغت نسبة منشآت هذا القطاع من مجمل المنشآت الصناعية الصغير ة قي المحافظة عام ٢٠٠٠ نحو (١٣.٤١%) .

وتتميز منتجاتها بكونها سريعة التلف ترتبط بحياة الفرد اليومية مثل المخابز والألبان والمعجنات . أما من حيث مؤشر الأجور والمزايا فتميزت في هذا القطاع بانخفاضها فقد بلغت النسبة نحو (٤.٥٦%) من إجمالي تلك الصناعات في المحافظة عام ٢٠٠٠ . وربما يعود سبب ذلك إلى عدم احتياج هذا القطاع الصناعي إلى الأيدي العاملة الفنية وكذلك يمكن الحصول عليها باجور منخفضة مما أدى إلى وفرتها في كل أقضية المحافظة ، وبالتالي أدى ذلك إلى توطنها في معظم أقضية المحافظة مع تباينها بين تلك الإقضية .

ومن خلال البيانات فقد لوحظ تركز فروع صناعة (المخابز والمعجنات والألبان) داخل المدينة (مراكز الإقضية) لارتباطها بصورة مباشرة بحياة السكان اليومية ، أما فروع منتجات المطاحن التي تتمثل بطحن الحبوب وجرشها فتتركز عند مداخل الإقضية أو أطراف مراكز الإقضية وذلك لتأثيرها على البيئة المحيطة بها لما تخلفه من ضوضاء والتربة وغبار وتحتاج مساحة من الأرض لتلبية مستلزماتها الصناعية .

٢- صناعة المنسوجات :-

تظهر منشات هذا القطاع في جميع الإقضية ماعدا قضاء كفري ويعود سبب ذلك لكون نسبة سكان الريف في القضاء أكثر من سكان الحضر واعتماد السكان على الزراعة أكثر من الصناعة .

يلاحظ من خلال جدول رقم (١٦) إن توزيع منشات هذا القطاع تتباين أهميتها بين الإقضية . فمن حيث إعداد المنشآت تركزت في قضاء بعقوبة اكبر نسبة من المنشآت وبلغت النسبة نحو (٥٥.١٧%) وبواقع اثنان وثلاثون منشأة صناعية صغيرة الحجم ، ثم يليه قضاء الخانقين بنسبة (١٥.٥٢%) بواقع تسع منشآت صناعية ، وبالمرتبة الثالثة جاء قضاء المقدادية بنسبة (١٣.٧٩%) ينظر جدول رقم (١٨) وخارطة رقم (٥) .

أما من حيث مؤشر المشتغلين فقد توزعت على أقضية المحافظة حيث بقى قضاء بعقوبة بالمرتبة الأولى بنسبة (٥٦,١٤%) ثم يليه قضاء المقدادية بنسبة (١٥.٧٩%) وبالمرتبة الثالثة جاء قضاء خانقين بنسبة (١٤ .٠٤%) وان تفوق قضاء بعقوبة بنسب المؤشر السابق يعود إلى توافر المادة الخام كالأصواف والقطن حيث المناطق المحيطة بمركز القضاء هي مناطق زراعية تقوم بتسويق منتجاتها إلى مركز القضاء وتوفر الأيدي العاملة فضلاً عن ذلك وجود الخبرة قديماً وحديثاً في الإستثمار في هذه الصناعة .

جدول رقم (١٨)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في قطاع صناعة المنسوجات في المحافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

أما من حيث مؤشر الأجور والمزايا ومن حيث النسب المسجلة نجد أن أهميتها

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٩١
عدد المشتغلين في صناعة المنسوجات %	٥٦.١٤	١٥.٧٩	٥.٢٦	١٤.٠٤	٨.٧٧			
معاملات الإرتباط مع السكان %	٣.٤٥	٠.٠٦ –	٦.٧٢ –	٥.١٧	١.٩ –		٩+ ٩–	

مماثلة للمؤشرات الآنفة الذكر مما يدلل على أهمية هذا القطاع الصناعي في هذه الإقضية . أما عامل الوفورات الإقتصادية فلها اثر كبير في زيادة الإنتاج الصناعي للمناطق التي تظهر فيها تركز من المنشآت وبالتالي تتخصص صناعياً .

إن أفكار الإنسان ونجاحها بوصفها عاملاً مؤثراً في توزيع الصناعات والتخطيط له يمكن أن يكون وراء التركز الصناعي في المنطقة فهو يستشعر بالفوائد الصناعية المكانية . التي يكون فيها تماس مباشر مع السكان وذلك لتلبية متطلباتهم من هذا القطاع الصناعي ورغباتهم الشخصية فضلاً عن ذلك إن هذا القطاع يستخدم في صناعة المفروشات والأغطية أقمشة مستوردة ومحلية مما يحصل عليها من الأسواق المحلية والخارجية من بغداد المركز الرئيس لتجارة الجملة والمفرد أو عن طريق التجار مع الإقضية .

أما مصادر تجهيزها بالطاقة فهذه الصناعات تستخدم مكائن خاصة بحلج الأقطان والأصواف التي تعمل منها حوالي (٩٧%) بالطاقة فهذه الصناعات تستخدم مكائن خاصة بحلج الأقطان والأصواف التي تعمل منها حوالي (٩٧%) بالطاقة الكهربائية ومصدرها الشبكة الوطنية إذ لا تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض .

ان معدلات مساحة معاملها لا يتجاوز (٢٥م^{٢}) حيث لا تشكل المساحة عاملاً مكانياً مؤثر في توطن هذه الصناعات . ومن خلال الجدول رقم (١٨) تبين قوة معامل

الإرتباط حيث بلغ (٠.٩١) مما يدل على أن هنالك علاقة قوية موجبة وربما يعود سبب ذلك إلى كثرة عدد المنشآت و كثرة عدد المشتغلين في هذه الصناعات وكذلك يلاحظ تباين معامل الإرتباط بين أقضية المحافظة ففي قضاء خانقين بلغ معامل الإرتباط نحو (+٥.١٧) تنتشر صناعة حلج القطن والصوف وصناعة المفروشات والأغطية في حين معامل الإرتباط في قضاء بعقوبة نحو (+٣.٤٥) وكان معامل الإرتباط بالسالب في بقية الإقضية مما يدل على ضعف العلاقة بين المشتغلين وتوزيع سكان الحضر في مراكز الإقضية .

٣- صناعة الملابس الجاهزة : -

من الجدول رقم (١٦) ظهر أن منشات هذا القطاع توزعت على خمس أقضية في المحافظة وقد تباين في أهميتها بين تلك الإقضية . فمن حيث المنشآت تركزت في قضاء بعقوبة اكبر نسبة من المنشآت بلغت (٥٠%) وبواقع (١١٥) منشأة صناعية . ثم

قضاء خانقين بالمرتبة الثانية بواقع (٥٤) منشأة صناعية وبنسبة (٢٣.٤٧%) وقضاء المقدادية بالمرتبة الثالثة وبواقع (٢٧) منشأة صناعية وبنسبة (١١.٧٤%) ثم قضاء الخالص بالمرتبة الرابعة وبواقع (٢٠) منشأة صناعية ونسبة (٨.٧٠ %) أما في المرتبة الخامسة فقد جاء قضاء بلدروز بواقع (٠١٤) منشاة صناعية وبنسبة (٦.٠١ %).

أما من حيث مؤشر المشتغلين فقد جاءت مراتب الإقضية مختلفة من حيث النسب . إذ يظهر من خارطة رقم (٦) إن قضاء بعقوبة حقق نسبة عالية من المشتغلين في هذا القطاع وبلغت نسبة المشتغلين فيه (٥٩.٢٦%) ثم يليه بالمرتبة الثانية قضاء خانقين حيث بلغت النسبة (٢٠. ٣٧%) إن تفوق هذين القضاء ين ربما يعود ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع نسبة الذين في خياطة الملابس وفق مواصفات وخصائص معينة أو على وفق الموديلات الشائعة ، تزاد على ذلك إلى ارتفاع المستوى المعاشي في تلك الإقضية بصورة عامة ، حتى أطلق بعض الباحثين على هذه الصناعة (بصناعة الذوق أو المودة أو الطلب)[١] . ثم جاءت بقية الإقضية اقل أهمية متمثلة بأقضية المقدادية والخالص وبلدروز وقد حققت النسب (٩.٢٦%، ٧.٤١ %، ٣.٧٠%) على التوالي .

إن هذا القطاع الصناعي يتمثل بصناعة خياطة الملابس النسائية والرجالية في ضوء طبيعة منتجاتها فإنها تبحث عن السوق في توطنها الصناعي ، لكونها تحتاج إلى الأماكن التي يكون فيها تماس مباشر مع السكان ، لتلبية رغبات وأذواق المستهلكين .

إن هذه الصناعات تستخدم الأقمشة المستوردة بنسبة (٦٠%) وأقمشة محلية من المنتج الوطني بنسبة (٤٠%) إذ يتم الحصول عليها من الأسواق الرئيسة في بغداد.

أما مصادر تجهيزها بالطاقة فتستخدم هذه الصناعة مكائن خاصة للخياطة تعمل على الطاقة الكهربائية بنسبة أكثر من (٩٥%) مصدرها الشبكة الوطنية . إلا أن شحة وانقطاع التيار الكهربائي باستمرار دفع أصحاب المنشآت الخاصة بالخياطة إلى استعمال مولدات خاصة مما زاد من تكاليف الإنتاج.

---

(١) علي جاسم حمود ، مصدر سابق ، ص١٢٣ .

إلا إن ظروف الحصار الاقتصادي واستمراره أدى إلى تذبذب وانقطاع التيار الكهربائي مما أدى إلى استخدام مكائن خاصة بتوليد الطاقة الكهربائية ولارتفاع تكاليف توليدها انعكس ذلك على ارتفاع أسعار منتجاتها .

جدول رقم (١٩)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في قطاع صناعة الملابس الجاهزة في محافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

من جدول رقم (١٩) يظهر أن معامل الإرتباط بين توزيع المشتغلين وتوزيع

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٨٢
عدد المشتغلين في الملابس الجاهزة %	٥٩.٢٦	٩.٢٦	٧.٤١	٢٠.٣٧	٣.٧٠			
معاملات الإرتباط مع السكان %	+٦.٧١	– ٦.٥٩	– ٥٧.	+١١.٥٠	–٧.٠٢		– ١٨ + ١٨	

السكان كانت العلاقة ايجابية حيث بلغ (٠.٨٢%) مما يشير أن العلاقة موجبة قوية .

وكان ذلك على مستوى المحافظة ، وكانت معاملات درجة التوطن الصناعي موجبة في قضاء خانقين حيث بلغت (+١١.٥٠) إذ تنتشر منشات الخياطة وهي صغيرة الحجم تتصل بشكل مباشر بالمستهلك وتنفذ له متطلباته وفق تصاميم يختارها صاحب العلاقة . ثم يليه قضاء بعقوبة حيث بلغ معامل ارتباطه (+٦.٧١) أما بقية الإقضية فكانت معاملات ارتباطها سالبة مع توزيع السكان، مما يدلل عل ضعف عامل السوق في هذه الإقضية ذات الإرتباط السلبي بالسوق . إن الوفورات الإقتصادية تؤدي أداءً كبيراً في زيادة الإنتاج الصناعي للمناطق التي ظهر فيها تركز مثل هذه المنشآت .

٤- صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية :

عند مراجعة جدول رقم (١٦) يظهر أن هذا القطاع بدا متركزاً في قضاء واحد وهو قضاء بعقوبة بشكل كثيف ، إذ بلغت نسبة منشات هذا القطاع الصناعي في القضاء

(١٠٠%) وكذلك حقق القضاء النسبة نفسها في المؤشرات الأخرى . أما بقية الإقضية فلا توجد فيها هذه الصناعة .

إن هذا القطاع الصناعي تأثر بعامل السوق في توطن منشاته أكثر من العوامل الأخرى حيث تستلم مستلزمات إنتاجها من الجلود المستوردة والمواد الاحتياطية لمكائنها بما يتم الحصول عليه من العاصمة بغداد مركز النشاط التجاري والصناعي

جدول رقم (٢٠)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية في محافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

وعند ملاحظة جدول رقم (٢٠) أن معامل الإرتباط بين سكان الحضر والمشتغلين في أقضية المحافظة ليس بالقوي حيث بلغ معامل ارتباطها (+ ٠.٥٣) وتميز قضاء

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٥٣
عدد المشتغلين في الجلود والمنتجات الجلدية %	١٠٠							
معاملات الإرتباط مع السكان %	٤٧.٤	-١٥.٨٥	-١١.٩٨	-٨.٨٧	-١٠.٧٢		+٤٧.٤ -٤٧.٤	

بعقوبة عن الإقضية الأخرى بتوطن هذه الصناعة حيث بلغ معامل ارتباطه (+ ٤٧.٤) إذ يشير إلى أن العلاقة موجبة وقوية مما يدلل على وجود اكبر سوق لهذه الصناعة في هذا القضاء حيث تتركز فيه لكونه مركز المحافظة فضلاً عن وجود المراكز التجارية لتصريف منتجاته التي تنشط إنتاجها فيه .

٥- صناعة المنتجات الورقية (الطباعة) :-

عند مراجعة جدول رقم (١٦) يظهر أن هذا القطاع بدا متركزاً في قضاء واحد وهو قضاء بعقوبة بشكل كثيف ، إذ بلغت نسبة منشات هذا القطاع الصناعي في القضاء

(١٠٠%) وكذلك حقق القضاء النسبة نفسها في المؤشرات الأخرى . أما بقية الإقضية فلا توجد فيها هذه الصناعة . إن هذا القطاع الصناعي تأثر بعامل السوق في توطن منشاته أكثر من العوامل الأخرى حيث تستلم مستلزمات إنتاجها من الورق المستوردة والأحبار والمواد الاحتياطية لمكائن الطباعة بما يتم الحصول عليه من العاصمة بغداد مركز النشاط التجاري والصناعي .

جدول رقم (٢١)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في صناعة المنتجات الورقية (الطباعة) في محافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

وعند ملاحظة جدول رقم (٢١) إن معامل الإرتباط بين سكان الحضر والمشتغلين في أقضية المحافظة ليس بالقوي حيث بلغ معامل ارتباطها (+ ٠.٥٣) وتميز قضاء بعقوبة عن

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٥٣
عدد المشتغلين في المنتجات الورقية %	١٠٠							
معاملات الإرتباط مع السكان %	٤٧.٤	– ١٥.٨٥	١١.٩٨–	٨.٨٧–	– ١٠.٧٢		٤٧.٤+ ٤٧.٤–	

الإقضية الأخرى بتوطن هذه الصناعة حيث بلغ معامل ارتباطه (+ ٤٧.٤) إذ يشير إلى أن العلاقة موجبة وقوية مما يدلل على وجود اكبر سوق لهذه الصناعة في هذا القضاء حيث تتركز فيه كل المؤسسات الحكومية لكونه مركز المحافظة فضلاً عن وجود المراكز التجارية لتصريف منتجاته التي تنشط إنتاج مثل هذه الصناعات .

٦- قطاع صناعة المواد الكيمياوية والمنتجات البلاستيكية :-

عند مراجعة جدول رقم (١٦) يلاحظ أن منشات هذا القطاع الصناعي قد تركزت في قضاء واحد تمثل في قضاء بعقوبة في حين افتقرت بقية الإقضية لمثل هذا

النوع من الصناعة . إذ بلغت نسبة منشاته (١٠٠%) وكذلك مؤشر المشتغلين حيث بلغت النسبة نفسها. إذ يظهر الجدول رقم (١٦) . إن نسبة المشتغلين بلغت في قضاء بعقوبة (١٠٠%) . وان هذا القطاع الصناعي يتكون من فرعين هما الفرع الأول صناعة غاز الأوكسجين والفرع الآخر صناعة الحبيبات من النايلون القديم لسد الحاجة المحلية من تلك المنتجات لسد حاجات السوق من تلك المنتجات في المحافظة . حيث لوحظ أن تركز هذه المنشآت في قضاء بعقوبة برز فيه عامل السوق كان أساس في توطنها المكاني ، على الرغم مما تسببه قسم من هذه المنشآت الصناعية تلوثاً للبيئة لكن يظل الطلب المتزايد على منتجاتها عاملاً مهماً في جذب هذه الصناعة إلى منطقة السوق ويمكن إبراز تأثير هذا العامل من الجدول رقم (٢٢) .

جدول رقم (٢٢)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في صناعة المواد الكيمياوية و المنتجات البلاستيكية في محافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

حيث يظهر من الجدول إن نسبة درجة معامل الإرتباط كانت موجبة في قضاء بعقوبة

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٥٣
عدد المشتغلين في صناعة المواد الكيميائية والمنتجات البلاستيكية %	١٠٠							
معاملات الإرتباط مع السكان %	٤٧.٤	-١٥.٨٥	-١١.٩٨	-٨.٨٧	-١٠.٧٢		+٤٧.٤ -٤٧.٤	

حيث بلغت (٤٧.٤) حيث يلاحظ أن معامل غاز الأوكسجين موضعها غرب مدينة بعقوبة في المنطقة الصناعية وتستخدم من قبل ورش سمكرة السيارات والخدمات الصناعية الأخرى وكذلك

يستخدم الأوكسجين في عملية اللحام لمختلف الاستخدامات أما معامل إنتاج الحبيبات من إعادة النايلون القديم فان منتوجها ينقل إلى معامل إنتاج النايلون والمنتجات البلاستيكية في بغداد .

٧- صناعة أصناف منتجة من الفحم والنفط (اللدائن) :-

من خلال جدول رقم (١٦) يظهر أن هذا القطاع بدا متركزاً في قضاء واحد وهو قضاء بعقوبة بشكل كثيف ، إذ بلغت نسبة منشات هذا القطاع الصناعي في القضاء (١٠٠%) وكذلك حقق القضاء النسبة نفسها في المؤشرات الأخرى . أما بقية الإقضية فلا توجد فيها هذه الصناعة .

إن هذا القطاع الصناعي تأثر بعامل السوق في توطن منشاته أكثر من العوامل الأخرى حيث تستلم مستلزمات إنتاجها من المواد الأولية للدائن المستوردة والمواد الاحتياطية لمكائنها بما يتم الحصول عليه من العاصمة بغداد مركز النشاط التجاري والصناعي.

جدول رقم (٢٣)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في صناعة أصناف منتجة من الفحم والنفط (اللدائن) في المحافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

وعند ملاحظة جدول رقم (٢٣) إن معامل الإرتباط بين سكان الحضر والمشتغلين في أقضية المحافظة ليس بالقوي حيث بلغ معامل ارتباطها (+ ٠.٥٣) وتميز قضاء بعقوبة عن الإقضية الأخرى بتوطن هذه الصناعة حيث بلغ معامل ارتباطه (+٤٧.٤) إذ يشير إلى أن العلاقة موجبة وقوية مما يدلل على وجود اكبر سوق لهذه الصناعة في هذا

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٥٣
عدد المشتغلين في صناعة أصناف منتجة من الفحم والنفط %	١٠٠							
معاملات الإرتباط مع السكان %	٤٧.٤	-١٥.٨٥	-١١.٩٨	-٨.٨٧	-١٠.٧٢		+٤٧.٤ -٤٧.٤	

القضاء حيث تتركز فيه كل المؤسسات الحكومية لكونه مركز المحافظة فضلاً عن وجود المراكز التجارية لتصريف منتجاته التي تنشط إنتاج مثل هذه الصناعات .

٨- صناعة الخامات التعدينية غير المعدنية (الإنشائية) :-

عند مراجعة جدول رقم (١٦) يظهر أن هناك تباين مكانياً في توزيع منشات هذا القطاع ، إذ تركز أكثر من نصف منشات في قضاء الخالص حيث بلغت النسبة (٥٦.٥%) ويليه قضاء بعقوبة بنسبة (٢٨.٣%) أما بقية الإقضية فقد جاءت اقل أهمية وقد تمثلت باقضية (المقدادية ، بلدروز) وبنسب (١٠.٩%،٤.٣٥%) على التوالي . أما قضاء خانقين فلم توجد فيه مثل هذه الصناعة .

أما مؤشر المشتغلين فقد استمرت أهمية قضاء الخالص بنسبة (٦٠.٣٩%) يليه قضاء بعقوبة بنسبة (٢٣.١٤%) في حين هبطت أهمية باقي الإقضية عن (١١.٣٧%) ولم تظهر أهمية هذا القطاع الصناعي في قضاء خانقين ، ينظر إلى الخريطة رقم (٧) إن منشآت الصناعية في هذا القطاع في ضوء خصائصها الإقتصادية تمارس منشاتها إنتاج البلوك والكآشي والشتايكر والأعمدة الكونكريتية وقطع السلالم والجص وأنواع أخرى حيث تساهم منتجاتها في عملية البناء والتشييد لسكان المحافظة .

ولهذا ظهرت تركزات صناعية لهذا القطاع الصناعي في بعض الإقضية دون الأخرى بفعل عامل السوق بوصفه جانباً مهماً يوفر لها تصريفاً كاملاً لمنتجاتها ، فضلاً عن تجهيزها بالأيدي العاملة التي تحتاجها هذه الصناعة .

لذلك ظهرت علاقة ارتباط ايجابية بين توزيع هذه الصناعة وتوزيع سكان الحضر في مراكز الإقضية حيث بلغت (+ ٥٢) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول رقم (٢٤) . حيث تبين أن نسبة معاملات الإرتباط كانت متباينة بين الإقضية فقد تبين أن أقوى علاقة بين توزيع المشتغلين وتوزيع سكان الحضر في مراكز الإقضية كانت في قضاء الخالص إذ بلغت (+٤٨.٤) .

أما بقية الإقضية فكانت العلاقة سالبة ، لصغر منشاتها وقلة المشتغلين فيها ، حيث تتركز في قضاء الخالص معامل البلوك والكآشي والشتايكر وقطع السلالم والجص وذلك لوفرة السوق والماد الخام والمتمثلة (بالحصى والرمل والجص) وكذلك قربها من العاصمة بغداد التي تعد من الأسواق الكبيرة لتصريف منتجات هذه الصناعة وتتميز هذه الصناعة بان منتجاتها كبيرة الحجم وثقيلة الوزن وبالتالي يكون نقلها مكلفاً . لذا نجدها

تتركز قرب سوق إنتاجها ولهذا نجدها موزعة على معظم أقضية المحافظة وان منشات هذا القطاع الصناعي تحصل على مادتها الخام من داخل المحافظة وذلك لوفرتها أما مصادر الطاقة فيتم التزود من المحطات المخصصة لتعبئة الوقود الموزعة في أقضية المحافظة .

جدول رقم (٢٤)

معامل درجة التوطن الصناعي في الأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة التعدينية الغير معدنية (الإنشائية) في المحافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٥٢
عدد المشتغلين في صناعة التعدينية الغير معدنية %	٢٣.١٤	١١.٣٧	٦٠.٣٩		٥.١٠			
معاملات الإرتباط مع السكان %	-٢٩.٤١	-٤.٤٨	+٤٨.٤	-٨.٨٧	-٥.٦٢		-٤٨.٤ +٤٨.٤	

٩- الصناعات المعدنية الأساسية :-

من خلال جدول رقم (١٦) يظهر أن هذا القطاع الصناعي قد تركز في قضائيين هما قضاء بعقوبة وقضاء الخالص حيث بلغت نسبة منشات كل منهما (٨٥.٧% ، ١٤.٣%) وكذلك الحال لمؤشر المشتغلين وقد تركزت هذه الصناعة في هذين القضائيين إذ تتوافر مستلزمات إنتاجها ، لقد ظهر ومن الجدول رقم (٢٥) والخارطة

رقم (٨) ، إن درجة ارتباطها بالسوق بالقوية إذ بلغت (+ ٦٥) وذلك لتركزها في قضائيين .

أما توزيع معاملات الإرتباط فقد اقتصر توزيعها على قضائي بعقوبة والخالص إذ بلغت درجة معامل ارتباطهما (+٣٥.٤) وذلك لوفرة السوق والخبرة والمهارة في هذين القضائيين وعدم وجود مثل هذه الصناعة في بقية الإقضية الأخرى .

أما الوفورات الإقتصادية إذ تؤثر عوامل الروابط الصناعية في عملية تركز هذه الصناعة مع صناعات أخرى مرتبطة بها .

جدول رقم (٢٥)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في صناعات المعدنية الأساسية في محافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٦٥
عدد المشتغلين في صناعات المعدنية الأساسية %	٨٦.٧		١٣.٣					
معاملات الإرتباط مع السكان %	+٣٤.١		+١.٣				+٣٥.٤ -٣٥.٤	

١٠- الصناعات المعدنية عدا المكائن : -

عند مراجعة الجدول رقم (١٦) يظهر لنا أن هذا القطاع الصناعي يتواجد في أغلب أقضية المحافظة مع وجود تباين مكاني في التوزيع إذ احتل قضاء بعقوبة اكبر نسبة من المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم بلغت (٣٥.٧%) ثم يليه قضاء الخالص بنسبة (٢، ٣٦%) أما بقية الإقضية جاءت اقل من (١٦.٢%) أما قضاء خانقين فلا توجد فيه مثل هذه الصناعة .

أما من حيث توزيع المشتغلين فقد ظهر أن قضاء بعقوبة حقق اكبر نسبة من المشتغلين في هذا القطاع الصناعي حيث بلغت النسبة (٤٨.٢٧%) ويليه قضاء الخالص بنسبة (٣٣.٩٣%) ثم جاءت بقية الإقضية اقل أهمية من حيث نسب المشتغلين . أما من حيث مؤشر الأجور والمزايا فقد فاق قضاء بعقوبة بقية الإقضية بنسبة (٥٦. ٨%) مما يشير إلى ارتفاع أجور المشتغلين في هذا الصناعة في هذا القضاء وذلك لحاجة هذه الصناعة إلى خبرة ومهارة عالية تختلف عن الصناعات الأخرى فضلا عن ذلك أن المشتغلين في هذه الصناعة اغلبهم وبنسبة اكبر من (٩٥%) يعملون باجر وقد جاءت بقية الإقضية اقل أهمية وبنسب اقل من (٢٩.٨%) .

فقد برز في هذا القطاع الصناعي تنوع الفروع الصناعية حيث برزت صناعة الحدادة (الأبواب والشبابيك الحديدية) أما الفرع الثاني في هذا القطاع الصناعي تمثل بفرع صناعة اللحام والخراطة . وتركزت منشات الصناعية لصناعة الحدادة مكانياً قرب السوق لتوفر مستلزمات هذه الصناعة حيث يتم الحصول على الحديد المستورد من مخازن الشركة العامة للمواد الإنشائية في مركز المحافظة في قضاء بعقوبة . أما صناعة اللحام والخراطة فهي من الصناعات المكملة للصناعات الأخرى والتي تحتاجها صناعة الخدمة في الإحياء الصناعية في مراكز الإقضية . أما معامل الإرتباط بين المشتغلين في هذا القطاع الصناعي وسكان الحضر في مراكز الإقضية . فقد تبين من الجدول رقم (٢٦) أن درجة الإرتباط موجبة قوية إذ بلغت (٠.٧٨%) أما من حيث نسبة درجة الإرتباط فقد كانت موجبة وقوية في قضاء الخالص حيث بلغت (+٢١.٩٥) أما بقية الإقضية فقد ظهرت نسب درجات الإرتباط سالبة وذلك لصغر منشاتها وقلة المشتغلين فيها . ينظر إلى خارطة رقم (٩) .

إضافة إلى ما تحققه هذه الصناعة من الوفورات الإقتصادية وما تحققه من أرباح مادية نتيجة الاستخدام .

جدول رقم (٢٦)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في منتجات المعدنية عدا المكائن في محافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

الإقضية المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٧٨
عدد المشتغلين في منتجات المعدنية عدا المكائن %	٤٧.٢٧	١٢.٨٤	٣٣.٩٣		٥.٩٥			
معاملات الإرتباط مع السكان %	٥.٢٨-	٣.٠١-	٢١.٩٥-	٨.٨٧-	٤.٧٧-		٢١.٩+ ٢١.٩-	

١١- الصناعات المتفرقة :-

يتبين من خلال جدول رقم (١٦) إن منشآت هذا القطاع الصناعي قد ظهرت في أغلب أقضية المحافظة ولكن متباينة من حيث توزيعها فقد ظهر قضاء بعقوبة بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (٤٢.٧%) وتليه قضاء المقدادية بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت

(٢٢.٩%) وجاء قضاء الخالص بالمرتبة الثالثة بنسبة (٢٠.٤%) أما بقية الإقضية اقل أهمية من حيث النسب .

أما من حيث مؤشر المشتغلين فقد ظهر توزيعهم من حيث النسبة متبايناً . إذ تظهر الخريطة رقم (١٠) إن قضاء بعقوبة قد حقق اكبر نسبة من المشتغلين في هذا القطاع الصناعي حيث بلغت (٤٩.٠٧%) ثم يليه قضاء الخالص بنسبة (٢٢.٢٥%) ثم يليه قضاء المقدادية بنسبة بلغت (١٨.٥٤%) أما بقية الإقضية فقد جاءت اقل أهمية من حيث النسب .

فقد تركزت منشات هذا القطاع فروع الصناعية كل من صناعة المجوهرات والحلي وصناعة الأثاث (الموبيليات) وهذه المنشآت كصناعات صغيرة يرتبط وجودها الصناعي بعامل السوق .

وتبحث عن المناطق التي يظهر فيها نشاطاً تجارياً ووظائف اقتصادية تعجل من إنتاجياتها لهذا تبرز هذه الصناعات متركزة في المناطق الحضرية لكونها تبحث عن مناطق الاستهلاك في تصريف منتجاتها التي من مزاياها إن تكون قريبة من السكان لكي تتمكن من تلبية رغباتهم ومتطلباتهم التي يحتاجونها فضلاً على أنها صناعة غير ملوثة للبيئة . لذلك ظهرت علاقة ارتباط ايجابية وقوية بين توزيع هذه الصناعة وتوزيع سكان الحضر في مراكز الإقضية حيث بلغت (+٠.٨٦) .

أما من حيث معاملات الإرتباط فيظهر من خلال جدول رقم (٢٧) متباينة بين الإقضية فقد تبين أن أقوى علاقة بين توزيع المشتغلين وتوزيع سكان الحضر في مراكز الإقضية كانت بلغت في قضاء الخالص إذ بلغت (+ ١٠.٢٧) ثم ظهرت علاقة موجبة في قضاء المقدادية وبنسبة (+ ٢.٦٩) أما في بقية الإقضية فكانت العلاقة سالبة لصغر منشاتها وقلة المشتغلين فيها .

جدول رقم (٢٧)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في الصناعات المتفرقة في محافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢		١٠٠	٠.٨٦
عدد المشتغلين في الصناعات المتفرقة %	٤٩.٠٧	١٨.٥٤	٢٢.٢٥	٦.٧٠	٣.٤٢			
معاملات الإرتباط مع السكان %	٣.٤٨-	٢.٦٩+	١٠.٢٧+	٢.١٧-	٧.٣-		١٣- ١٣+	

١٢- الخدمات الصناعية

عند مراجعة الجدول رقم (١٦) ظهر لنا أنَّ هذا القطاع الصناعي يتواجد في أغلب أقضية المحافظة مع وجود تباين مكاني في التوزيع ، إذ احتل قضاء بعقوبة أكبر من

نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم حيث بلغت النسبة (٥١,٤٨%) ثُمَّ يليهِ قضاء المقدادية بنسبة (١٨,٨٥%) ثمَّ قضاء الخالص بنسبة (١٤,٨٤%) ثُمَّ جاءت بقية الأقضية أقل أهمية من حيث النسبة والتي تمثلت بأقضية (خانقين وبلدروز) وقد حققت النسب (١١,٠٤ و ٦,٧٩) على التوالي ، بينما افتقر قضاء كفري إلى مثل هذهِ الصناعات .

أمّا من حيث توزيع المشتغلين فقد ظهر توزيعهم الأهمية نفسها ، إذ تظهر خارطة رقم (١١) إنَّ قضاء بعقوبة قد حقق أكبر نسبة من المشتغلين في هذا القطاع الصناعي حيث بلغت النسبة (٥٥,٧٠%) ثُمَّ يليهِ قضاء الخالص بنسبة (١٤,٠٩%) ثُمَّ يليهِ قضاء المقدادية بنسبة (١٣,٨٦%) أمّا بقية الأقضية فقد جاءت أقل أهمية من حيث نسبة المشتغلين .

إذ تضمنت فروع هذا القطاع الصناعي على تصليح المركبات ذات المحركات وتصليح الأدوات والعدد المنزلية التي تركزت أغلبها في قضاء بعقوبة ، وذلك إلى ارتفاع أجور المشتغلين في هذهِ الصناعة في هذا القضاء ولحاجة هذهِ الصناعة إلى الخبرة والمهارة العالية .

تختلف عن الصناعات الأُخرى التي يرتبط وجودها بعامل السوق وتبحث عن المناطق التي يظهر فيها نشاطاً تجارياً ووظائف اقتصادية ؛ لذا تبرز هذهِ الصناعات متركزة في المناطق الحضرية التي تكون قريبة من السكان لكي تتمكن من تلبية رغباتهم ومتطلباتهم التي يحتاجونها ؛ لذلك ظهرت علاقة ارتباط ايجابية وقوية جداً بين توزيع هذهِ الصناعة وتوزيع سكان الحضر في مراكز الأقضية حيث بلغت (٩٤,٧%) ، أما من حيث معاملات الإرتباط فيظهر من خلال جدول رقم (٢٨) متباينة بين الأقضية ، فقد تبين أنَّ أقوى علاقة بين توزيع المشتغلين وتوزيع سكان الحضر في مراكز الأقضية كانت قد بلغت في قضاء بعقوبة (+٣,١٥) ثم ظهرت علاقة موجبة في قضاء الخالص بنسبة (+٢,١١) ، أما بقية الأقضية فقد كانت العلاقة سالبة لفقر منشآتها وقلة المشتغلين فيها .

جدول رقم (٢٨)

معامل درجة التوطن الصناعي في الإقضية بتأثير عامل السوق في الصناعات المتفرقة في محافظة عام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (١٦) .

الإقضية / المؤشرات	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري	المجموع	درجة معامل الإرتباط %
سكان الحضر في مراكز الإقضية %	٥٢.٥٥	١٥.٨٥	١١.٩٨	٨.٨٧	١٠.٧٢	–	١٠٠	%٩٤.٧
عدد المشتغلين في الصناعات المتفرقة %	٥٥.٧٠	١٣.٨٦	١٤.٠٩	٨.٣٨	٧.٩٥	–	–	
معاملات الإرتباط مع السكان %	+٣.١٥	-٢	٢.١١	-٠.٥	-٢.٨	–	+٥.٣ -٥.٣	

المبحث الأول : التركز والتشتت والتنوع والتخصص الصناعي للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى

أولاً : مفهوم التركز الصناعي

إن التركز الصناعي (LOCALIZATION) موضوع مهم من موضوعات جغرافية الصناعة لأنه يعني مدى تأثير مقومات الصناعة المختلفة في جذب الصناعة أليها وان توطن أي صناعة من الصناعات يحمل في ثناياه حقيقة إحصائية ولكن دراسة الموقع (LOCATION)[١]، لأي صناعة لا يمكن أن يعالج على أساس إحصائي فحسب وإنما على أساس استعراض العوامل المختلفة التي تجتذب إليها الصناعة ، فإذا كان التوطن معالجة للواقع وإيجاد المبررات التي ساعدت على ذلك ، فان دراسة موقع الصناعة تحليلاً لهذا الواقع وإظهار ما فيه من مزايا وعيوب كما انه مهم في تخطيط من اجل مستقبل زاهر للصناعة ومفهوم التركز الصناعي[*] الذي اتفق عليه الجغرافيون يعني (وجود المنشآت الصناعية في إقليم أو منطقة ما بحيث يفوق في واقعه الأقاليم أو المناطق الأخرى التي يقارن معها)[٢] .

وتجرى عادة المقارنة بمعيار واحد أو أكثر من المعايير المستخدمة في الدراسة الصناعة منها عدد المنشات وعدد المشتغلين وقيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات والقيمة المضافة وأي معيار آخر[٣] .

وقد يكون التركز الصناعي متمثلاً بمجموعة متكاملة من الصناعات المتشابكة التي يكمل بعضها بعضاً أو قد تكون الصناعة واحدة معينة تشغل أهمية موقعية كبيرة كما يأخذ التركز أشكالاً عديدة مختلفة في شدتها وكثافة مصانعها وحجمها[٤] .

---

(١) فؤاد محمد الصقار ، دراسات في جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص٢٩.

(*)- للمزيد من التفاصيل عن مفهوم التركز وتطبيقاته في العراق ينظر : عبد خليل فضيل ، واحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص ٢٩٩- ٣٢٠ .

(٢) احمد حبيب رسول ، مبادئ جغرافية الصناعة ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص١٤٩ .

(٣) محمد أزهر السماك ، وعباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، مصدر سابق ، ص٢٤٤ .

(٤) إبراهيم شريف وزملاؤه ، مصدر سابق ، ص١٢.

وقد عرف التركز الصناعي بأنه (تحديد نمط التوطن الصناعي في مدة معينة لمعرفة الحصة النسبية لصناعة معينة في منطقة ما بالقياس إلى حصته نفسه بالقطر)[١].

وللتركز الصناعي نتائج عديدة ، وقد تظهر في نمو المدن أو المناطق نمواً كبيرا" وفي المشكلات العاملين فيها وفي تراكم الإنتاج ، وكما يتسبب في تغيير المظهر الطبيعي العام في المنطقة ، وأخيراً بروز مشكلة تلوث البيئة ويعزى التركز الصناعي إلى جملة من العوامل الاقتصادية والتقنية[٢] ، فمن العوامل الاقتصادية ، توافر السوق الواسع أو مصادر الطاقة أو المواد الخام وعوامل أخرى ، أما العوامل التقنية فتتمثل بتطور طرق الإنتاج واستعمال الآلات الحديثة كما أن التطور الفني في مجال الصناعة ساعد على استخدام المنتجات الثانوية والغازات والأبخرة مواد أولية لصناعات جديدة ، وان استمرار تطور النقل والمواصلات شجع على تركز الصناعات بصورة اشد في المناطق التي بميزات أفضل للصناعة وقد يكون لعامل الموقع الجغرافي اثر كبير في التركز الصناعي كالموقع قرب مركز حضري .

أو الوفورات الاقتصادية والتي تتمثل بالمزايا الموقعية لها دور في زيادة الأرباح أو خفض في كلف إنتاجها إذ تكون للسياسة الاقتصادية التي تتبعها مختلف البلدان لتحقق أهداف إستراتيجية وأمنية واجتماعية [٣] .

أ - قياس التركز الصناعي

تستخدم لقياس التركز الصناعي ، العديد من الطرق الإحصائية ، ويعتمد القياس على نوع المعيار المتخذ للبحث وطبقاً للأهداف المتوخاة منها أو طبقاً لتوافر البيانات عنها ويمكن قياس التركز الصناعي على وفق اعتبارات مختلفة منها عدد المنشآت الصناعية وعدد المشتغلين فيها وقيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات والقيمة المضافة

---

(١) مجيد ملوك دهدي السامرائي ، العلاقة المكانية بين الطرق النقل البرية والصناعة في محافظة الأنبار ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافية ،كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦، ص٨٨.

(٢) إبراهيم شريف وزملاؤه ، جغرافية الصناعة ،مصدر سابق ، ص١٢١-١٢٢.

(٣) محمد أزهر السماك وعباس علي التميمي ، أسس الجغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، مصدر سابق ، ص٢٤٦.

ومقدار رؤوس الأموال الموظفة فيها وقد اعتمدت الباحثة على معيار عدد المشتغلين وهو الأكثر شيوعاً وانتشاراً في العالم في قياس كثافة التركز الصناعي ، وهذا يعود إلى توافر الإحصاءات الخاصة بعدد المشتغلين في كل إحصائية ولارتباط عدد المشتغلين بعدد السكان وبمقدار الأجور والمزايا وتأثير الإقليمي ، وان هذا المقياس مهم ن وجهة الجغرافية لعلاقته بتوزيع السكان وانه خال من الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالتغيرات النقدية ومشاكلها فهو مقياس جغرافي يتصل بالخصائص الجغرافية التي تخص الوحدة المكانية للصناعة فأي تغير يحصل لهذا المقياس تصاحبه تأثيرات أخرى على عكس المقاييس الأخرى . ولذلك فمن السهولة استعماله في توزيع الصناعات مكانياً وزمانياً .

ب - طرق قياس التركز الصناعي

ثمة محاولات عديدة في مجال الجغرافية الصناعية لقياس درجة التركز الصناعي في أي منطقة من مناطق الأقاليم أو المحافظة[١] من أبرزها دراسة الأستاذ الكسندر الذي اقترح فيها طرق قياس مختلفة لتحديد التركز الصناعي ومن هذه الطرق :

١- حاصل الموقع :

تبين هذه الطريقة درجة التركز الصناعي للمنشات الصناعية الصغيرة الحجم في محافظة ديالى مع تركز تلك الصناعات في العراق عام ٢٠٠٠[*] وذلك لاحتواء بيانات هذه السنة على جميع فروع الصناعات الصغيرة . وبمقياس عدد المشتغلين في تلك الصناعات على مستوى المحافظة والقطر معاً .

---

(١) إبراهيم شريف وآخرون ، جغرافية الصناعة، مصدر سابق ، ص١٢٠-١٢٥

(*)- طريقة الكسندر (Alexander) لقياس نسبة التركز الموقعي وتتلخص بما يأتي :

أ- احتساب النسبة المئوية بقسمة عدد المشتغلين لكل قطاع صناعي في المحافظة على كل قطاع صناعي مثيله في القطر .

ب- احتساب النسبة المئوية بقسمة مجموع المشتغلين في القطاعات الصناعية في المحافظة على مجموع المشتغلين في القطاعات الصناعية في القطر .

ج- قسمة ناتج الفقرة (أ) على ناتج الفقرة (ب) وناتج القسمة يمثل نسبة التركز الموقعي في محافظة ديالى .

جدول رقم (٢٩)

نسبة التركز الموقعي للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠

المؤشرات القطاع الصناعي	عدد المشتغلين في المحافظة (١)	عدد المشتغلين في القطر (٢)	نسبة المشتغلين في المحافظة / نسبة المشتغلين في القطر ٢/١ = ٣	مجموع المشتغلين في المحافظة / مجموع المشتغلين في القطر *١٠٠ = ٤	التركز الموقعي في المحافظة ٣/٤ = ٥
المواد الغذائية	٨٣٠	٢٠٧٥٤	٣.٩٩		٠.٥٩
المنسوجات	٥٧	٢٧٣٨	٢.٠٨		٠.٣١
الملابس الجاهزة	٣٤٤	١٠٥٥٠	٣.٢٦		٠.٤٨
الطباعة	٢٨	١٢١٧	٢.٣٠		٠.٣٤
منتجات الجلدية	٩	٢٠٨٣	٠.٤٣		٠.٠٦
منتجات اللدائن	١١٤	٠	٠		٠
الكيمياوية والبلاستيكية	٣٤	٣٣٣٤	١.٠٢		٠.١٥
الخامات التعدينية (الجص والرمل)	٢٥٥	٦٥٠٦	٣.٩٢		٠.٥٨
المعدنية الأساسية	٣٠	٤٠٣	٧.٤٤		١.١٢
المعدنية عدا المكائن	١٤٢٦	٢٣٦٢٥	٦.٠٤		٠.٩٠
المتفرقة	٧٠١	١٨٠٥	٣٨.٨٤		٥.٧٩
الخدمات الصناعية	٦٢١٥	٧٦٩٩٧	٨.٠٧		١.٢٠
المجموع	١٠٠٤٣	١٥٠٠١٢		٦.٧	

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد : بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصائيات الصناعات الصغيرة عام ٢٠٠٠ .

من خلال جدول رقم (٢٩) يلاحظ ما يأتي :-

١- إن نسبة (٤٠%) من القطاعات الصناعية الصغيرة الحجم أكدت توطنها الصناعي مع اختلاف درجة توطن في تلك القطاعات المذكورة حيث تبلغ أقصاها في قطاع الصناعات المتفرقة بنسبة (٥.٧٩) لما لهذا القطاع من أهمية ومكانة بارزة على مستوى عموم القطر ولهذا تميز بتوطنه العالي وكذلك يلاحظ أن محافظة ديالى من المحافظات التي يتركز فيها قطاع الخدمات الصناعية حيث بلغت درجة توطنه الصناعي نحو (١.٢٠) وكذلك قطاع صناعات المعدنية الأساسية وبدرجة توطن بلغت نحو (١.١٢) لأهميتها في عموم القطر .

٢- إن نسبة (٦٠%) من القطاعات الصناعية الصغيرة الحجم غير متوطنة لانتشارها الواسع في عموم محافظات القطر مع تفاوت في درجاتها أيضاً تمثلت بقطاعات صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الورقية والمنتجات الكيمياوية والبلاستيكية ويعود سبب ذلك إلى محدودية المشتغلين فيها وكذلك إلى محدودية الإنتاج حيث نستنتج من ذلك الآتي :-

أ- هنالك ثلاثة قطاعات صناعية برزت في توطنها الصناعي تمثلت بالقطاعات الصناعية (الصناعات المتفرقة ، الخدمات الصناعية ، الصناعات المعدنية الأساسية) .

ب- تبين آن هنالك سبع قطاعات صناعية صغيرة الحجم جاءت دون درجة توطنها على مستوى القطر .

ج- عدم توطن قطاع صناعي واحد لانعدامه على مستوى القطر . درجة التوطن الصناعي للقطاعات الصناعية الصغيرة الحجم في أقضية المحافظة .

يلاحظ من تطبيق معادلة معامل الموقع ومن خلال جدول رقم (٢٨) جرى التوصل إلى ما يأتي :-

١- صناعة المواد الغذائية :

من خلال جدول رقم (٣٠) يظهر توطن هذا القطاع في جميع أقضية المحافظة مع تباين في درجة توطنه بين الاقضية حيث يلاحظ قضاء كفري جاء بالمرتبة الأولى وقد حقق درجة توطن عالية قياساً بما حققته أقضية المحافظة بنحو (٦) ويعود سبب ذلك إلى وجود عشرة منشات صناعية في هذا القضاء . ثم جاء قضاء خانقين بالمرتبة الثانية محققا " درجة توطن بلغت (٢.٤) على مستوى المحافظة ، في حين جاء قضاء (بعقوبة والخالص وبلدروز) بدرجة التوطن تقريباً (١) .

٢- صناعة المنسوجات : -

يتوطن هذا القطاع الصناعي في جميع أقضية المحافظة ماعدا قضاء كفري . مع تباين درجة توطنه في تلك الاقضية حيث جاء قضاء خانقين بالمرتبة الأولى محققاً بذلك درجة توطن بلغت (٢) ثم جاء قضاء بلدروز بالمرتبة الثانية وبلغت درجة التوطن نحو (١.٣) في حين جاء قضاء المقدادية بالمرتبة الثالثة حيث بلغت درجة التوطن فيه نحو (١.٢) ويليه قضاء بعقوبة في المرتبة الرابعة حيث بلغت درجة التوطن فيه نحو (١) في حين لم يتوطن هذا القطاع الصناعي في قضاء الخالص حيث بلغت درجة التوطن فيه نحو (٠.٣) .

٣- صناعة الملابس الجاهزة :-

من خلال جدول رقم (٣٠) يلاحظ توطن منشات هذا القطاع في اغلب أقضية المحافظة ماعدا قضاء كفري مما يدل على انتشارها الواسع وقد جاء قضاء خانقين بالمرتبة الأولى حيث بلغت درجة توطن ذلك القطاع نحو (٢.٤) ثم جاء كل من قضاء (بعقوبة والمقدادية وبلدروز) بالمرتبة الثانية وبدرجة توطن نفسها حيث بلغت (١) في حين لم يتوطن هذا القطاع في قضاء الخالص حيث بلغت درجة توطنه نحو (٠.٤) .

٤- صناعة الطباعة :-

اختصرت هذه الصناعة في قضاء بعقوبة حيث حقق درجة توطن بلغت نحو (٢) على مستوى المحافظة . حيث توطنت منشات هذا القطاع في هذا القضاء لكونه أقدم وحدة إدارية في المحافظة .

٥- صناعة المنتجات الجلدية :-

اختصرت هذه الصناعة في قضاء بعقوبة حيث حقق درجة توطن بلغت نحو (٢) على مستوى المحافظة . حيث توطنت منشات هذا القطاع في هذا القضاء لكونه أقدم وحدة إدارية في المحافظة .

٦- صناعة المنتجات الكيماوية والبلاستيكية :-

اختصرت هذه الصناعة في قضاء بعقوبة حيث حقق درجة توطن بلغت نحو (٢) على مستوى المحافظة . حيث توطنت منشات هذا القطاع في هذا القضاء لكونه أقدم وحدة إدارية في المحافظة .

٧- صناعة أصناف منتجة من الفحم والنفط (اللدائن) :-

اختصرت هذه الصناعة في قضاء بعقوبة حيث حقق درجة توطن بلغت نحو (٢) على مستوى المحافظة . حيث توطنت منشات هذا القطاع في هذا القضاء لكونه أقدم وحدة إدارية في المحافظة .

٨- صناعة الخامات التعدينية غير معدنية :-

تتوطن هذه الصناعة في أربعة أقضية ، حاز قضاء الخالص بالمرتبة الأولى وبدرجة توطن بلغت نحو (٣.٣) متفوقاً على مستوى المحافظة ثم يليه قضاء المقدادية وبلدروز بدرجة توطن نفسها فقد بلغت نحو (١) في حين جاء قضاء بعقوبة اقل الاقضية من حيث درجة التوطن فقد بلغت اقل من (واحد صحيح) فقد اثبت وجوده فقط .

٩- الصناعات المعدنية الأساسية :-

اقتصر توطن هذا القطاع في قضاء بعقوبة والخالص حيث جاء قضاء بعقوبة بالمرتبة الأولى محقق درجة توطن بلغت نحو (٢) في حين جاء قضاء الخالص بالمرتبة الثانية محقق درجة توطن نحو (١) أما بقية الاقضية في المحافظة فلم تتوطن هذه الصناعة في تلك الاقضية .

١٠- صناعات المعدنية عدا المكائن :-

توطنت هذا الصناعة في اغلب أقضية المحافظة ماعدا قضاء خانقين ،حيث جاء قضاء كفري بالمرتب الأولى وبدرجة توطن نحو (٣.٦)

ويليه قضاء الخالص بالمرتبة الثانية وبدرجة توطن بلغت نحو (٢) أما قضاء بعقوبة والمقدادية وبلدروز فقد جاءوا بالمرتبة الثالثة وبدرجة توطن نفسها بلغت نحو (١) .

١١- الصناعات المتفرقة :-

من خلال جدول رقم (٣٠) يظهر توطن هذا القطاع الصناعي جميع أقضية المحافظة ماعدا قضاء كفري . حيث جاء قضاء المقدادية بالمرتبة الأولى وبدرجة توطن بلغت نحو (١,٤) ويليه قضاء الخالص بالمرتبة الثانية ويلغت درجة التوطن فيه نحو (١.٢) في حين جاء كل من قضاء بعقوبة وخانقين بالمرتبة الثالثة وبدرجة توطن نفسها بلغت نحو (١) أما قضاء بلدروز جاء اقل الاقضية في درجة توطن هذه الصناعة حيث بلغت اقل من (واحد صحيح) .

١٢- الخدمات الصناعية : -

يتوطن هذا القطاع الصناعي في جميع أقضية المحافظة ماعدا قضاء كفري ، حيث جاء قضاء بلدروز بالمرتبة الأولى وبدرجة توطن بلغت نحو (١.٢) ثم يليه قضاء المقدادية بالمرتبة الثانية وبدرجة توطن بلغت نحو (١.١) في حين جاء قضاء بعقوبة والخالص وخانقين بالمرتبة الثالثة وبدرجة توطن نحو (١) .

نستنتج مما تقدم ما يأتي :-

١- لقد توطنت في قضاء بعقوبة جميع القطاعات الصناعية الصغيرة الحجم وهي (المواد الغذائية ، والمنسوجات ، والملابس الجاهزة ، والطباعة ، والجلود والمنتجات الكيمياوية ، والبلاستيكية ، واللدائن ، والتعدنية (غير معدنية) ، والمعدنية الأساسية ، والمعدنية عدا المكائن ، والمتفرقة وخدمات الصناعية) ، وهنالك تباين في درجة توطنها .

٢- توطنت في كل من قضاء المقدادية وبلدروز سبع قطاعات صناعية صغيرة الحجم مع اختلاف درجة التوطن فيها .

٣- توطنت في قضاء الخالص ثماني قطاعات صناعية صغيرة الحجم ومع تباين درجات توطنها

٤- توطنت في قضاء خانقين خمس قطاعات صناعية صغيرة الحجم .

٥- توطن في قضاء كفري قطاعيين صناعيين صغيرا الحجم مع اختلاف درجة توطنهما .

٢- **قرينة التركز (الاقتران) :**

تقيس درجة تركز أي نشاط اقتصادي في منطقة معينة ، ويقوم حسابه على إجراء مقارنة بين ظاهرتين بدرجة متباينة وذلك لتقليل من تأثير تباين المحافظة في المساحة والسكان إذا اعتمد هذا المقياس واهم خطواته :

١- تحديد عدد السكان محافظة ديالى لعام٢٠٠٠ والبالغ عددهم نحو (١٤٦٤٤٣٧) نسمة ، وعدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم للعام نفسه نحو (١٠٠٤٣) مشتغلاً .

٢- نأخذ نصف عدد المشتغلين ، أي قسمة ٢/١٠٠٤٣= ٥٠٢٢ مشتغلاً تقريباً .

٣- نستخرج من كل قضاء النسبة الألفية للمشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم .

٤- نرتب الاقضية من الأعلى إلى الأدنى لعدد المشتغلين في تلك الصناعات لكل ألف من السكان ويتضح ذلك من جدول رقم (٣١) .

جدول رقم (٣١)

التوزيع المكاني للمشتغلين مقترناً بعدد السكان بحسب أقضية محافظة لعام ٢٠٠٠

المصدر : الجدول والنسب من عمل الباحثة بالاعتماد على : بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،

الاقضية	عدد السكان لكل ألف نسمة (١)	عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم (٢)	مشتغل لكل ألف نسمة (٣)	الاقضية بعد الترتيب	مشتغل لكل ألف نسمة
بعقوبة	٥٨٩١٣٣	٥٣١٩	٩.٠٣	بعقوبة	٩.٠٣
المقدادية	٢٣٣١٧٨	١٣٤٠	٥.٧	الخالص	٦.١
الخالص	٢٩٩٢٩٧	١٨٣٣	٦.١	المقدادية	٥.٧
خانقين	١٦٨٢٩٠	٨٠٣	٤.٨	بلدروز	٥.٤
بلدروز	١٢٦٩٨٤	٦٨٦	٥.٤	خانقين	٤.٨
كفري	٤٧٥٥٥	٦٢	١.٣	كفري	١.٣
المجموع	١٤٦٤٤٣٧	١٠٠٤٣	٦.٨٦		٦.٨٦

مديرية الإحصاء السكاني ، نتائج التقديرات سكان العراق بحسب المحافظات لعام ٢٠٠٠ .

من خلال جدول رقم (٣١) يمكن التعرف على واقع التركز الصناعي في المحافظة عام٢٠٠٠ وباستخدام الوسط الحسابي للمشتغلين في عموم المحافظة بلغ مقداره (٦.٨٦) يعني ذلك أن الصناعات الصغيرة الحجم تركزت في الاقضية التي تجاوز هذا الوسط والتي تمثلت بقضاء (بعقوبة) فقط .

٣- معامل التوطن

يعد هذا المقياس احد أساليب القياس الكمي المتداولة في التخطيط الإقليمي لقياس مدى تركز صناعة أو فرع صناعي معين في إقليم أو منطقة ما. وعلى هذا يمكن تحليل التباين المكاني لقطاعات الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة عام٢٠٠٠ باستخدام معامل التوطن أو المعامل الموقع(*) حيث تم الاعتماد على مؤشر عدد المشتغلين في تلك الصناعات وهو القياس الشائع الذي يستخدم في حساب هذا العامل على أساس كونه مؤشراً مادياً لا يتأثر

(*) يتم استخراج معامل التوطن الصناعي لمنطقة ما بإتباع الخطوات الآتية :

١- استخراج نسبة المشتغلين في الصناعة داخل المنطقة أو الإقليم المراد استخراج معامل موقعه الصناعي من مجموع المشتغلين في الصناعة على صعيد القطر أو الدولة

٢-استخراج المشتغلين في كل صنف من أصناف الصناعات داخل المنطقة أو الإقليم المراد استخراج معامل موقعه الصناعي من مجموع المشتغلين لذلك الصنف من الصناعة في القطر أو الدولة

٣- استخراج معامل الموقع الصناعي لكل صناعة بقسمة نسبة العاملين في الصنف من الصناعة داخل المنطقة أو الإقليم المراد استخراج معامل موقعه الصناعي على نسبة الأيدي إلا عاملة في كل صناعات تلك المنطقة أو الإقليم .

٤- إذا كان معامل الموقع (واحد صحيح) فمعناه أن هذا الصنف تركز في إقليم أو منطقة . أما إذا كان اقل من واحد صحيح يدل ذلك على تركز الصنف الصناعي في إقليم اقل من تركز الصناعة فيه . وإذا كان أكثر من واحد صحيح يدل ذلك إلى تركز الصنف الصناعي في إقليم اكبر من تركز الصناعة فيه . حيث تم استخدام معادلة معامل الموقع على وفق النحو الآتي :

- عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم في كل قضاء .
- مجموع المشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة .
- عدد المشتغلين في كل قطاع من قطاعات الصناعات الصغيرة الحجم في كل قضاء .
- مجموع المشتغلين في كل قطاع من الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة .

وأهم خطواتها :

١-استخراج نسبة عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم لكل قضاء إلى مجموع المشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة

٢-استخراج نسبة عدد المشتغلين في كل قطاع من القطاعات الصغيرة الحجم لكل إلى مجموع المشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة

٣-استخراج معامل الموقع بقسمة نسبة العاملين لكل قطاع صناعي في الاقضية إلى نسبة المشتغلين في الصناعات الصغيرة الحجم في كل قضاء .

٤- استحواذ قضاء الخالص على ثمانية قطاعات صناعية شملت جميع القطاعات الصناعية ماعدا قطاعات (الطباعة والجلود و البلاستيكية واللدائن) .

٥- كما استحوذ قضاء خانقين على خمس قطاعات صناعية صغيرة الحجم وهي (المواد الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة والمتفرقة والخدمات الصناعية) .

٦- أما قضاء كفري اقل الاقضية نصيباً من القطاعات الصناعية فقد استحوذ على قطاعين فقد وهما (قطاع المواد الغذائية والمعدنية عدا المكائن) .

بالتذبذب الذي يحصل في القيم نتيجة التغيرات التي تحدث في أسعار وعلى هذا الأساس يعكس هذا المؤشر بدرجة كبيرة المحتوى الاجتماعي إلى جانب المحتوى الاقتصادي لعملية التصنيع [١] .

ومن خلال جدول رقم (٣٢) الذي يبين توطن الصناعات الصغيرة الحجم بحسب القطاعات الصناعية والقضاء في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠.

١- تقارب معاملات توطن القطاعات الصناعية مع نسبة تركزها الموقعي من خلال جدول رقم (٣٢) يتبين أن الصناعات المتفرقة نالت أعلى معامل (٥.٨٣) تليها الخدمات الصناعية (١.٢١) ثم الصناعات المعدنية الأساسية (١.١٢) .

٢- هنالك قضاء واحد تركزت فيه جميع القطاعات الصناعية وهو قضاء بعقوبة التي تمثلت بقطاعات (المواد الغذائية والمنسوجات والملابس والطباعة والجلود والمواد الكيمياوية والبلاستيكية وصناعة الخامات التعدينية غير المعدنية والمعدنية الأساسية والمعدنية عدا المكائن والصناعات المتفرقة والخدمات الصناعية) ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع عدد السكان فيه وضخامة الاستثمارات والقرب من المواد الخام وتسهيلات النقل البري والقرب من الأسواق .

٣- استحواذ قضاء المقدادية وبلدروز على سبع قطاعات صناعية من إجمالي القطاعات الصناعية الصغيرة الحجم (عدا قطاعات الطباعة والجلود واللدائن والبلاستيكية والمنتجات المعدنية الأساسية) في المحافظة عام ٢٠٠٠ البالغ عددها اثني عشر قطاع صناعي .

جدول رقم (٣٢)

توطن الصناعات الصغيرة الحجم بحسب القطاعات والأقضية في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠

(١) حبيب محمد فرحان ، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في تنمية المكانية منطقة الدراسة إقليم أربيل ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٣٢، غير منشورة .

ت	المؤشرات–القطاعات– الصناعية	معامل التوطن	القضاء	الفروع الصناعية
١	المواد الغذائية	٠.٥٩	بعقوبة المقدادية الخالص خانقين بلدروز كفري	منتجات المخابز– طحن الحبوب– المعجنات منتجات الألبان– المخابز– طحن الحبوب المخابز– طحن الحبوب– المعجنات المخابز– طحن الحبوب– المعجنات المخابز– طحن الحبوب– المعجنات المخابز– طحن الحبوب– المعجنات
٢	المنسوجات	٠.٣١	بعقوبة المقدادية الخالص خانقين بلدروز	الندافة وخياطة المفروشات الندافة وخياطة المفروشات وحياكة البسط الندافة وخياطة المفروشات وحياكة البسط الندافة وخياطة المفروشات وحياكة البسط الندافة وخياطة المفروشات وحياكة البسط
٣	الملابس الجاهزة	٠.٤٨	بعقوبة المقدادية الخالص خانقين بلدروز	خياطة الملابس خياطة الملابس خياطة الملابس خياطة الملابس خياطة الملابس
٤	الطباعة	٠.٣٤	بعقوبة	طباعة الرسائل والاطاريح الجامعية
٥	منتجات الجلدية	٠.٠٦	بعقوبة	صناعة الأحذية والحقائب
٦	منتجات اللدائن	٠	بعقوبة	منتجات اللدائن
٧	الكيمياوية والبلاستيكية	٠.١٥	بعقوبة	معامل الأوكسجين – ومنتجات البلاستيكية
٨	الخامات التعدينية (الجص والرمل)	٠.٥٨	بعقوبة المقدادية الخالص بلدروز	البلوك – الكاشي – الشتايكر – قطع السلالم – والجص البلوك – الكاشي – الشتايكر – قطع السلالم – والجص البلوك – الكاشي – الشتايكر – قطع السلالم – والجص البلوك – الكاشي – الشتايكر – قطع السلالم – والجص البلوك – الكاشي – الشتايكر – قطع السلالم – والجص
٩	المعدنية الأساسية	١.١٢	بعقوبة الخالص	سباكة المعادن الحديدية وغير الحديدية سباكة المعادن الحديدية وغير الحديدية

١٠	المعدنية عدا المكائن	٠.٩٠	بعقوبة المقدادية الخالص بلدروز كفري	عمل الأبواب والشبابيك الحديدية واللحام الخراطة عمل الأبواب والشبابيك الحديدية واللحام الخراطة عمل الأبواب والشبابيك الحديدية واللحام الخراطة عمل الأبواب والشبابيك الحديدية واللحام الخراطة عمل الأبواب والشبابيك الحديدية واللحام الخراطة
١١	المتفرقة	٥.٧٩	بعقوبة المقدادية الخالص خانقين بلدروز	الأثاث – تصليح الأدوات المنزلية والمجوهرات الأثاث – تصليح الأدوات المنزلية والمجوهرات الأثاث – تصليح الأدوات المنزلية والمجوهرات الأثاث – تصليح الأدوات المنزلية والمجوهرات الأثاث – تصليح الأدوات المنزلية والمجوهرات
١٢	الخدمات الصناعية	١.٢٠	بعقوبة المقدادية الخالص خانقين بلدروز	صيانة تصليح المركبات – والدراجات النارية صيانة تصليح المركبات – والدراجات النارية صيانة تصليح المركبات – والدراجات النارية صيانة تصليح المركبات – والدراجات النارية صيانة تصليح المركبات – والدراجات النارية
المجموع		١١.٥٩		

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول رقم (٣٢) .

من خلال الطرق الإحصائية (طريقة نسبة التركز الموقعي وطريقة معامل التوطن) وجدول رقم (٣٠) لمعرفة تباين المكاني لتوطن الصناعات الصغيرة الحجم عام ٢٠٠٠ نستنتج الآتي :-

١- أظهرت النتائج الإحصائية من حيث التوزيع الجغرافي للتباين القطاعي على أن صناعة المواد الغذائية من الصناعات المنتشرة في جميع أقضية المحافظة إلا أن هنالك تباين في درجة تركزها بين قضاء وآخر . إذ جاء قضاء كفري بأعلى مرتبة من التوطن بين أقضية المحافظة ، إذ بلغ معامل التوطن فيه نحو (٦) ثم يليه قضاء خانقين نحو (٢.٤) في حين جاء قضاء بلدروز بمعامل توطن نحو (١) ثم جاءت الاقضية (الخالص ، بعقوبة) بتسلسل تنازلي في معامل التوطن تلك الصناعة (٠.٩، ٠.٨) على التوالي خلال عام ٢٠٠٠ .

٢- تبين من خلال الطريقتين الإحصائيتين (طريقة التركز الموقعي وطريقة معامل التوطن) إن صناعة المنسوجات تتركز بشكل عالي في قضاء خانقين حيث بلغ معامل توطنها نحو (٢) ثم يليه كل من قضاء بلدروز والمقدادية بعقوبة بتسلسل تنازلي في معامل التوطن نحو (١،١.٢،١.٣) ثم قضاء الخالص بمعامل توطن (٠.٣) أما قضاء كفري فلم يسجل أي توطن لهذه الصناعة فيه .

١- أما بالنسبة إلى صناعة الملابس الجاهزة فقد تميزت بتوطنها العالي في قضاء خانقين إذ بلغ معامل توطنها خلال عام ٢٠٠٠ نحو (٢.٤) في حين تميزت أقضية (بعقوبة والمقدادية وبلدروز) بمعامل توطن (١) أما قضاء الخالص قد جاء بمعامل توطن (٠.٤) في حين قضاء كفري لم تسجل هذه الصناعة أي توطن .

٢- تميزت الصناعات المنتجات الورقية وصناعة المنتجات الجلدية والمنتجات الكيمياوية والبلاستيكية وصناعة الأصناف المنتجة من الفحم والنفط بتوطنها العالي في قضاء بعقوبة دون الاقضية الأخرى ، إذ بلغ معامل توطنها خلال عام ٢٠٠٠ نحو (٢) في حين بقية الاقضية لم تشكل هذه الصناعات أي توطن فيها .

٣- تبين من خلال الطريقتين الإحصائيتين (طريقة التركز الموقعي وطريقة معامل التوطن) إن صناعة المنتجات المعدنية غير تعدينية تتركز بشكل عالي في قضاء الخالص حيث بلغ معامل توطنها نحو (٣.٣) ثم يليه كل من قضاء بلدروز والمقدادية في معامل التوطن نحو (١) ثم قضاء بعقوبة بمعامل توطن (٠.٤) اما قضاء كفري وخانقين فلم يسجلا أي توطن لهذه الصناعة فيهما .

٤- من خلال الطريقتين الإحصائيتين (طريقة التركز الموقعي وطريقة معامل التوطن) ان صناعة المنتجات المعدنية الأساسية تتركز بشكل عالي في قضاء بعقوبة حيث بلغ معامل توطنها نحو(٢) ثم يليه قضاء الخالص في معامل التوطن نحو (١) أما قضية فلم تسجل أي توطن لهذه الصناعة فيها .

٥- تبين من خلال الطريقتين الإحصائيتين (طريقة التركز الموقعي وطريقة معامل التوطن) إن صناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن تتركز بشكل عالي في قضاء كفري حيث بلغ معامل توطنها نحو(٣.٣) ثم قضاء الخالص بمعامل توطن (٢) ثم

يليه كل من قضاء بلدروز والمقدادية وبعقوبة في معامل التوطن نحو (١) أما قضاء خانقين فلم يسجل أي توطن لهذه الصناعة فيه .

٦- من خلال (طريقة التركز الموقعي وطريقة معامل التوطن) إن صناعات المتفرقة تتركز في قضاء المقدادية حيث بلغ معامل توطنها نحو(١.٤) ثم يليه قضاء الخالص بمعامل توطن (١.٢) حيث جاء قضاء بعقوبة وخانقين بمعامل توطن (١) ثم قضاء بلدروز بمعامل توطن (٠.٥) أما قضاء كفري فلم يسجل أي توطن لهذه الصناعة فيه .

٧- أما بالنسبة إلى الخدمات الصناعية فقد تميزت بتوطنها في قضاء بلدروز ، إذ بلغ معامل توطنها خلال عام ٢٠٠٠ نحو (١.٢) في حين تميز قضاء المقدادية وبعقوبة بمعامل توطن (١.١) أما كل من قضاء الخالص و خانقين فقد جاءت بمعامل توطن (١) أما قضاء كفري فلم يسجل أي توطن لهذه الصناعة فيه .

ثانياً : التشتت الصناعي :-

التشتت الصناعي مظهر آخر للتوزيع الإقليمي للصناعة أو صورة معكوسة للتركز الصناعي . فإذا كان الأخير يقيس تمركز الصناعة في إقليم معين ، فان دراسة التشتت الصناعي تشير بصورة معاكسة إلى الكيفية التي تتوزع أو تنتشر فيها الصناعة في الإقليم (المحافظة)[١] .

وقد وضع باتن (patin) مصطلح (Dispersal) الذي يعني التفرق او التبعثر أو الانتشار في أكثر من موقع للصناعة[٢] . وعد التفرق معاكس للتركز ومشابها إلى اللاتركز (Deconcentration) وان ما توصل إليه باتن في تحديد مفهوم التفرق والتركز يطابق ما توصل إليه الدنماركي (R.H.Jensen) في بحثه (تغيرات في التوزيع الجغرافي للصناعة الدنماركية)[٣] .

---

(١) محمد أزهر السماك وعباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، مصدر سابق ، ص٢٦٥.

(٢) عبد خليل فضيل ، تغيرات التوزيع الجغرافي للصناعة ، معايير وطرق قياسها ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد الثالث ، ١٩٧٩، ص١٢٤-١٢٥.

(٣) علي جاسم حمود ، اتجاهات توطن الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين ، مصدر سابق ، ص١٥٦.

قياس التشتت الصناعي

لا يمكن الاكتفاء بتلخيص وتوصيف البيانات الواردة عن الصناعة على حساب احد المتوسطات التي تكشف مقدار التركز للتوزيع الصناعي إذ لابد من استخدام طرق أخرى تبين مدى بعثرة قيم التوزيع عن متوسطها الحسابي أو مقدار ابتعادها أو التفافها حول المعدل العام إلا أن الانحراف عن المتوسط يعد من الوجهة الإحصائية اقل أهمية من غيره من مقاييس التشتت[١] . وذلك لأنه لا يمكن تحقيق فائدة منه إلا بالاعتماد على أكثر من معيار . وهنالك أكثر من مقياس للتشتت الصناعي منها :-

١- الانحراف المعياري (Standard Deviation) :-

يعد هذا المقياس الأكثر دقة من المقاييس الأخرى الذي بموجبه يمكن قياس التشتت الصناعي عن الوسط الحسابي باستخدام احد معايير الصناعة[٢] لذا يمكن استخدامه لقياس درجة التشتت للتوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة عام ٢٠٠٠ .

وللحصول على الانحراف المعياري يجب إتباع الخطوات الآتية :-

١- ينظم جدول للقيم أو المشاهدات ويستخرج وسطها الحسابي

٢- تؤخذ الانحرافات عن الوسط الحسابي ، ثم تربع الانحرافات وتجمع

٣- يقسم الناتج على عدد الأقاليم (الاقضية) ، ثم يحسب الجذر التربيعي له طبقاً للصيغة الآتية :-

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مج} (\text{س} - \bar{\text{س}})^2}{\text{ن}}}$$

الانحراف المعياري لتشتت الصناعي = أي الجذر التربيعي لمربع (مجموع القيم – مجموع الانحرافات المطلقة) مقسوماً على عدد القيم أو المشاهدات (عدد الاقضية) .

---

(١) عبد المجيد فراج الأسلوب الإحصائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص٨٨ .

(٢) محمد أزهر السماك وعباس علي التميمي ، المصدر نفسه ، ٢٧٢.

إن صورة التشتت التي يوضحها الانحراف المعياري تعطي فكرة أكثر وضوحاً إذا اقترنت بظاهرة أخرى أو بانحراف قياسي آخر مكانياً أو زمانياً [١] .

وان قصور الانحراف المعياري لا يعني الاستغناء عنه باعتباره مقياساً للتشتت وذلك لميزته في الاستجابة للمعالجة الرياضية ولسهولة إجراء المقارنات فيه كما انه يستخدم في العديد من القوانين الإحصائية ومن هذا القوانين قانون (معامل الاختلاف) .

٢- معامل الاختلاف (Coefficient Variation) :-

ويعني معامل الاختلاف ، الإنحراف المعياري مقسوماً على الوسط الحسابي ثم يضرب الناتج في مائة أي انه يعبر عن الانحراف المعياري بصورة نسبة مئوية من الوسط الحسابي[٢] ، ونحصل عليه طبقاً للصيغة الآتية : –

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسط الحسابي}} \times ١٠٠$$

جدول رقم (٣٣)

التوزيع الجغرافي الايدي المشتغلة في الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠

---

(١) محمد أزهر السماك وعباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، مصدر سابق ، ص٢٧٢.

(٢) صبري رديف العاني وسليم إسماعيل الغرابي ، الطرق الإحصائية ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل ، بغداد ١٩٨٢ ، ص ٦١-٦٤ .

المؤشرات	المشتغلين		الانحراف عن الوسط	مربع الانحرافات
الأقضية	العدد	%	الحسابي (س-س-)	(س-س-)٢
بعقوبة	٥٣١٩	٥٣	٣٦.٣+	١٣١٧.٧
المقدادية	١٣٤٠	١٣.٣	٣.٤-	١١.٦
الخالص	١٨٣٣	١٨.٣	١.٦+	٢.٦
خانقين	٨٠٣	٨	٨.٧-	٧٥.٧
بلدروز	٦٨٦	٦.٨	٩.٩-	٩٨.٠١
كفري	٦٢	٠.٦	١٦.١-	٢٥٩.٢١
المجموع	١٠٠٤٣	١٠٠		١٧٦٤.٨٢

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٢٩)

ومن خلال بيانات جدول رقم (٣٣) التوزيع الجغرافي للأيدي المشتغلة في الصناعات الصغيرة في المحافظة عام ٢٠٠٠ . حيث تم ملاحظة ما يأتي :-

١- يلاحظ ان الانحراف المعياري قد بلغ نحو (٧.٠٠) أي ان التشتت الصناعي قد انحرف انحرافاً كبيراً عن الوسط الحسابي الذي بلغ نحو (١٦.٧) .

٢- يشير معامل الاختلاف إلى أن هناك تشتت صناعي قليل لتوزيع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في المحافظة حيث بلغ نحو (٤١.٩١) .

٣- أما من حيث مربع الانحرافات للمشتغلين في المحافظة إذ حقق قضاء بعقوبة أعلى مرتبة إذ بلغ (١٣١٧.٧) لتركز تقريباً جميع الصناعات الصغيرة في المحافظة فيه ، ثم يليه قضاء كفري حيث بلغ (٢٥٩.٢١) الذي حقق اقل عدد من المشتغلين في تلك الصناعات الصغيرة إذ بلغ عددهم (٦٢) . في حين نجد انخفاض نسبة معامل الاختلاف وذلك لوجود تباين صغير في توزيع الصناعات الصغيرة في أقضية المحافظة بمؤشر (المشتغلين) .

ويمكن إدراك ذلك بوضوح من خلال مقارنته مع التوزيع الجغرافي السكان في المحافظة بعد استخراج الوسط الحسابي له ومعامل الاختلاف لمعرفة مقدار التشتت بين

التوزيع الجغرافي للأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة وبين التوزيع الجغرافي للسكان وذلك من خلال ملاحظة جدول رقم (٣٤) .

جدول رقم (٣٤)

التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠

المؤشرات	السكان		الانحراف عن الوسط	مربع الانحرافات
الاقضية	العدد	%	الحسابي (س_س-)	(س_س-)٢
بعقوبة	٥٨٩١٣٣	٤٠.٢٢	٢٣.٥٢+	٥٥٣.١٩
المقدادية	٢٣٣١٧٨	١٥.٩٢	٠.٧٨-	٠.٦١
الخالص	٢٩٩٢٩٧	٢٠.٤٣	٣.٧٣ +	١٣.٩١
خانقين	١٦٨٢٩٠	١١.٤٩	٥.٢١ -	٢٧.١٤
بلدروز	١٢٦٩٨٤	٨.٦٧	٨.٠٣ -	٦٤.٤٨
كفري	٤٧٥٥٥	٣.٢٤	١٣.٤٦-	١٨١.١٧
المجموع	١٤٦٤٤٣٧	١٠٠		٨٤٠.٥

الجدول من عمل الباحثة : بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء السكاني ، إحصاءات سكان المحافظة عام ٢٠٠٠ .

من خلال جدول رقم (٣٤) وبعد إدخال البيانات إلى الحاسوب تم التوصل إلى النتائج الآتية :-

١- بلغ الوسط الحسابي (١٦.٧) في حين بلغ الانحراف المعياري (٤.٨٣) يلاحظ ان هنالك تشت كبير بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتوزيع الجغرافي للسكان .

٢- بلغ معامل الاختلاف (٢٨.٩٢) مما يشير أن التوزيع الجغرافي للسكان غير متباين إلى درجة كبيرة بالمقارنة مع توزيع الجغرافي للمشتغلين في الصناعات الصغيرة في المحافظة عام ٢٠٠٠ .

مقارنة بين القطاعات الصناعية الصغيرة الحجم من حيث مقاييس التشتت :

هنالك بعض الاختلافات الموجودة بين القطاعات الصناعية الموزعة على أماكن وجودها في أقضية المحافظة بحسب المقاييس الخاصة بالتشتت ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول رقم (٣٥) :-

١- مقياس الانحراف المعياري : الذي يقيس مقدار التشتت لمجموعة من القيم الموزعة على الاقضية عن وسطها .

وعادةً ما تأخذ النسبة بنظر الاعتبار جميع نسب التوزيع لذلك ظهرت عدد من المقاييس بهذا الشأن فأعلى قيمة للتشتت حصلت في الخدمات الصناعية حيث بلغ الانحراف المعياري (٢٧٢٤.٨) وهذا طبيعي لان اقل هذه النسب كانت في قضاء بلدروز حيث بلغ عدد المشتغلين فيه (٤٩٤) مشتغلاً أي بنسبة (٨%) ثم يليه في مقدار التشتت قطاع الصناعات المنسوجات إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٨٨.٤) وذلك لتفاوت الموجود بين هذه الاقضية في مكانة هذه الصناعة باعتبار عدد المشتغلين في كل قضاء حيث اقل نسبة للمشتغلين كانت في فضاء الخالص وهي(٥.٣%) وهذا التفاوت في نسب المشتغلين في هذا القطاع الصناعي يخلق عدم تجانس في التوزيع الصناعي في أقضية المحافظة .

ويمكن القول بان الانحراف المعياري لجميع القطاعات الصناعية الصغيرة الحجم كبيرة إلى حد ما وحتى أصغرها والممثلة بقطاع صناعة المنتجات الغذائية ، إذ بلغت نسبة انحرافه (٢.٩) حيث لا يشير إلى وجود توزيع متقارب أو يقترب من المعدل العام ، حيث اقل نسبة للمشتغلين في هذه الصناعة بلغت (٣.٦%) في قضاء كفري وأعلى نسبة في هذه الصناعة في قضاء بعقوبة إذ بلغت (٤٣.٤%) مما يشير إلى تفاوت الكبير في توزيع هذه الصناعة .

٢- باعتبار معامل الاختلاف :

من خلال الجداول (٣٤-٣٥) يلاحظ أن هناك تبايناً كبيراً في توزيع الصناعات الصغيرة الحجم في أقضية المحافظة ، حيث بلغ معامل الاختلاف (١٧٦%) علم٢٠٠٠ مما يشير إلى التباين الكبير في توزيع الصناعات الصغيرة في المحافظة وعند مقارنته مع معامل الاختلاف للسكان للمحافظة الذي بلغ (٢٨.٩٢%) يشير إلى قلة التفاوت في

توزيع السكان في المحافظة مع وجود تفاوت كبير في توزيع القطاعات الصناعية الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠

جدول رقم (٣٥)

التشتت الصناعي لقطاعات الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠

المؤشرات	المشتغلين		الانحراف عن الوسط	مربع الانحرافات
القطاعات الصناعية	العدد	%	الحسابي (س ـ س-)	(س ـ س-)٢
المواد الغذائية	٨٣٠	٨.٣	١.٧-	٢.٩
المنسوجات	٥٧	٠.٦	٩.٤-	٨٨.٤
الملابس الجاهزة	٣٤٤	٣.٤	٦.٦-	٤٣.٦
المنتجات الجلدية	٩	٠.١	٩.٩-	٩٨
البلاستيكية والدائن	١٤٨	١.٥	٨.٥-	٧٢.٣
خامات المعدنية	٢٥٥	٢.٥	٧.٥-	٥٦.٣
معدنية عدا المكائن	١٤٢٦	١٤.٣	٤.٣	١٨.٥
المتفرقة	٧٠١	٧	٣-	٩
الخدمات الصناعية	٦٢١٥	٦٢.٢	٥٢.٢	٢٧٢٤.٨
المجموع	٩٩٨٥	١٠٠		٣١١٣.٨

الجدول من عمل الباحثة : بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، بيانات الصناعات الصغيرة لعام ٢٠٠٠ ، بيانات غير منشورة .

ثالثاً : التنوع والتخصص الصناعي (Diversification and Specialiryation)

يقصد بالتنوع الصناعي (Diver siffication) وجود أو قيام صناعات متنوعة الإنتاج في منطقة واحدة وبهذا يخالف التخصص الصناعي (Specialiryation) والذي يقصد به الاقتصار على صناعة واحدة أو أنواع محددة منها[١] كما يمكن أن يعرف التنوع الصناعي بأنه وجود عدد كبير من المصانع المتنوعة الإنتاج في إقليم معين وهذا النمط

(١) عبد الحسين زيني ، حول الطريقة الجديدة لقياس التنوع الصناعي ، بحث مقدم الى المؤتمر الجغرافي في العراق الثاني ، ص١-١١ (مطبوع بالرونيو) .

من التركيب الصناعي يؤدي إلى صور اقرب للاكتفاء الذاتي ويعمل على جعل الصناعة واقتصاد الإقليم أكثر استقراراً في مواجهة الأزمات الاقتصادية [١] .

جدول رقم (٣٦)

هيكل العمل للصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة عام ١٩٩٥

القطاعات الصناعية	عدد المشتغلين		الترتيب التنازلي	الترتيب التصاعدي
	العدد	%		
المواد الغذائية	١١٧	١.٧١	٧٧.٨	٧٧.٨
المنسوجات	١٣٢	١.٩٤	٧.٥٠	٨٥.٣
الملابس الجاهزة	١٥٩	٢.٣٣	٥.٩٠	٩١.٢
المنتجات الجلدية	٤٠٢	٥.٩٠	٢.٣٣	٩٣.٥٣
خشب والثوابت	٥٧	٠.٨٤	١.٩٤	٩٥.٤٧
البلاستك ومنتجات الفحم	٤٤	٠.٦٥	١.٧١	٩٧.١٨
تعدنية غير معدنية	٩١	١.٣٣	١.٣٣	٩٨.٥١
معدنية عدا المكائن	٥١٢	٧.٥٠	٠.٨٤	٩٩.٣٥
صناعات متفرقة	–	–	٠.٦٥	١٠٠
الخدمات الصناعية	٥٣٠٤	٧٧.٨	–	١٠٠
المجموع	٦٨١٨	١٠٠		٧٣٨.٣٤

الجدول من عمل الباحثة : بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، بيانات الصناعات الصغيرة لعام ١٩٩٥ ، بيانات غير منشورة .

يلاحظ من خلال تطبيق معادلة معامل التنوع أن التنوع الصناعي للصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة عام١٩٩٥ نحو (٠.٤٢) حيث تشير النتيجة إلى أن معامل التنوع ذو أهمية نسبية مما يشير إلى زيادة التنوع الصناعي في المحافظة مع قلة التخصص الصناعي للصناعات الصغيرة فيها وهذا ما يلاحظ من خلال دليل التنوع الذي بلغ نحو (٠.٥٨) ودليل التخصص الذي بلغ نحو (٠.٤٢) .

---

(١) احمد حبيب رسول ، مبادئ جغرافية الصناعة ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ص ١٦٠- ١٦٢ .

جدول رقم (٣٧)

هيكل العمل للصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة عام ٢٠٠٠

القطاعات الصناعية	عدد المشتغلين		الترتيب التنازلي	الترتيب التصاعدي
	العدد	%		
المواد الغذائية	٨٣٠	٨.٣	٦٢.٢	٦٢.٢
المنسوجات	٥٧	٠.٦	١٤.٣	٧٦.٥
الملابس الجاهزة	٣٤٤	٣.٤	٨.٣	٨٤.٨
المنتجات الجلدية	٩	٠.١	٧	٩١.٨
خشب والثوابت	–	–	٣.٤	٩٥.٢
البلاستك ومنتجات الفحم	١٤٨	١.٥	٢.٥	٩٧.٧
تعدنية غير معدنية	٢٥٥	٢.٥	١.٥	٩٩.٢
معدنية عدا المكائن	١٤٢٦	١٤.٣	٠.٦	٩٩.٨
صناعات متفرقة	٧٠١	٧	٠.١	١٠٠
الخدمات الصناعية	٦٢١٥	٦٢.٢	١٠٠	١٠٠
المجموع	٩٩٨٥	١٠٠		٩٠٧.٢

الجدول من عمل الباحثة : بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، بيانات الصناعات الصغيرة لعام ٢٠٠٠ ، بيانات غير منشورة .

وبتطبيق نفس المعادلة السابقة لاستخراج معامل التنوع تم التوصل إلى أن معامل التنوع الصناعي للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة عام٢٠٠٠ بلغ نحو (٠.٧٩) مما يشير إلى انخفاض التنوع الصناعي وارتفاع التخصص الصناعي للصناعات الصغيرة في المحافظة عن المدة السابقة في حين بلغ دليل التنوع نحو (٠.٢١) إذ تم استخراجه بطرح نتيجة معامل التنوع من (الواحد صحيح) وبالطريقة نفسها يمكن التوصل إلى معامل التنوع ودليل التنوع الصناعي للصناعات الصغيرة في المحافظة لعام ٢٠٠٤ ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول رقم (٣٦) . إذ بلغ معامل التنوع نحو (٠.٧٢) وبلغ دليل التنوع نحو (٠.٢٨) .

جدول رقم (٣٨)

هيكل العمل للصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة عام ٢٠٠٤

القطاعات الصناعية	عدد المشتغلين		الترتيب التنازلي	الترتيب التصاعدي
	العدد	%		
المواد الغذائية	١٨١٥	٤٦	٤٦	٤٦
المنسوجات	٥٧	١.٥	١٩.٤	٦٥.٤
الملابس الجاهزة	١٢٩	٣.٣	١٤.٦	٨٠
المنتجات الجلدية	–	–	١٠.٧	٩٠.٧
خشب والثوابت	–	–	٤.٥	٩٥.٢
البلاستك ومنتجات الفحم	١٧٧	٤.٥	٣.٣	٩٨.٥
تعدنية غير معدنية	٧٦١	١٩.٤	١.٥	١٠٠
معدنية عدا المكائن	٤٢٠	١٠.٧	–	١٠٠
صناعات متفرقة	٥٧٢	١٤.٦	–	١٠٠
الخدمات الصناعية	–	–	–	١٠٠
المجموع	٣٩٣١	١٠٠		٨٧٥.٨

الجدول من عمل الباحثة : بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، بيانات الصناعات الصغيرة لعام ٢٠٠٤ ، بيانات غير منشورة .

ولأجل إعطاء صورة كاملة عن التنوع الصناعي للصناعات الصغيرة في المحافظة نأخذ دليل التنوع ودليل التخصص لثلاث سنوات متباعدة زمنياً وهما (١٩٩٥– ٢٠٠٠– ٢٠٠٤) حيث تم التوصل إلى نتائج دليل التنوع ودليل التخصص هو في أدناه :-

السنة	دليل التنوع	دليل التخصص
١٩٩٥	٠.٥٨	٠.٤٢
٢٠٠٠	٠.٢١	٠.٧٩
٢٠٠٤	٠.٢٨	٠.٧٢

حيث تشير الأرقام التي تم التوصل إليها من خلال نتائج دليل التنوع ونتائج دليل التخصص الى تباين التنوع والتخصص الصناعي في المحافظة وان دليل التنوع تراوح مابين ٠.٥٨ – ٠.٢١ حيث تشير النسب إلى تأثير الظروف غير المستقرة في العراق بصورة عامة ومحافظة ديالى بصورة خاصة للسنوات المذكورة آنفاً من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية حيث تشكل هذه السنوات مراحل من التشتت وعدم الثبات مع التباين المكاني والقطاعي للصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة .

فقد شهدت هذه الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ فترة عدم استقرار اقتصادي وسياسي بسبب استمرار الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية التي فرضت التي أثرت على التنوع والتخصص الصناعي حتى عام ٢٠٠٣ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق ، كل هذه الظروف أثرت سلباً على الصناعات الصغيرة في عموم العراق ومنها منطقة الدراسة .

٢- اتجاهات التنوع والتخصص في الصناعات الصغيرة حسب أقضية المحافظة لعام ٢٠٠٠ .

من خلال مراجعة نتائج جدول رقم (٣٩) والخاص بقياس معامل التنوع (١) الصناعي للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٤ حيث تم ملاحظة اتجاهات التنوع والتخصص الصناعي للصناعات الصغيرة الحجم بالاعتماد على مؤشر الأيدي المشتغلة في هذه الصناعة جدول رقم (٣٩) يبرز لنا النتائج الآتية :-

جدول رقم (٣٩)

معامل التنوع والتخصص الصناعي للوحدات الإدارية (الاقضية) لمحافظة ديالى عام ٢٠٠٠

الاقضية	قيمة معامل التنوع الصناعي(*)
بعقوبة	٠٥٥ %.
المقدادية	٠.٥٥ %
الخالص	٠.٦٨ %
خانقين	٠.٥٣ %
بلدروز	٠.٤٥ %
كفري	٠.٥٠ %

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٣٠)

١- يمثل قضاء بلدروز أوطأ قيمة لمعامل التنوع إذ بلغ معامل تنوعه (٠.٤٥%) لتركز سبعة قطاعات صناعية والتي تعد من الصناعات الصغيرة الرئيسية في المحافظة .

٢- بلغ معامل التنوع في أقضية (بعقوبة ، والمقدادية) نحو (٠.٥٥%) لكل واحد منهما ، لتواجد عشرة قطاعات صناعية صغيرة في قضاء بعقوبة وهذا يؤكد تركز جميع القطاعات الصناعية الصغيرة فيه ، إضافة إلى تركز أكثر من (٥٣%) من الأيدي المشتغلة فيها من إجمالي الأيدي المشتغلة في الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة .

إلا انه لم يحصل على اوطا قيمة وذلك يعود إلى وجود قطاع في القضاء لا يتجاوز عدد المشتغلين فيه عن (٩ مشتغل) وتمثل بقطاع (صناعات الجلدية) ، إما قضاء المقدادية فتوجد فيه سبعة قطاعات صناعية باستثناء قطاع (صناعات الجلدية ومنتجات البلاستيكية ومنتجات الفحم) .

(*) لاحتساب معامل التنوع الصناعي لمنطقة ما ينظر إلى : محمد أزهر السماك ، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، مصدر سابق ، ص٢٧٥- ٢٧٨ .

٣- بلغ معامل التنوع في قضاء الخالص نحو (٠.٦٨%) لتواجد سبعة قطاعات صناعية فيه باستثناء قطاع (صناعات الجلدية ومنتجات البلاستيكية ومنتجات الفحم) مما يدل على توجه هذا القضاء نحو التخصص .

٤- أما فيما يخص قضاء (خانقين، وكفري) فقد بلغ معامل تنوعهما (٠.٥٣% و٠.٥٠%) على التوالي . حيث يوجد في قضاء خانقين خمسة قطاعات صناعية باستثناء قطاع (صناعات الجلدية ومنتجات البلاستيكية ومنتجات الفحم وصناعة الخامات التعدينية وصناعة المعدنية عدا المكائن) أما قضاء كفري فقد ضم فقد قطاعيين صناعيين وهما قطاع (المواد الغذائية وصناعة المعدنية عدا المكائن).

المبحث الثاني : المشاكل المكانية والقطاعية التي تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى

تواجه المنشات الصناعية الصغيرة صعوبات ومشاكل مكانية وقطاعية تعيق نموها وتطورها في الوقت الذي أظهرت الدراسة أهمية الصناعات وأثرها في التنمية الصناعية على الرغم من صغر حجم استثماراتها لإنتاجها الصناعي ومع ذلك فان لكل صناعة خصوصيتها التي يمكن تشخيص قسم منها بقدر تعلق الصعوبات والمشاكل فيها . وان البحث والاستقصاء عن الصناعات الصغيرة ودراستها تكتسب أهمية بالغة لأثرها الحاسم في توفير إمكانيات إضافية لها وكذلك في تهيئة المناخ الملائم لاستثمارها الفعلي في عملياتها الإنتاجية [١] .

ولذلك فقد اعتمد الفصل على دراسة المنشات الصناعية الصغيرة البالغ عدد منشاتها (٥١٦٣) عام ٢٠٠٠ والتي توزعت بحسب مناطق التجمعات الصناعية إذ يظهر فيها تركز لمختلف المنشات الصناعية الصغيرة في أقضية المحافظة ومنها حيث وجد أنَّ الصناعات الصغيرة في أقضية المحافظة تعاني من مشاكل مهنية وبنيوية ومكانية.

أولاً : المشاكل المكانية التي تواجه الصناعات الصغيرة و تأثيرها .

توزعت المنشات الصغيرة الحجم في المحافظة على ست أقضية مع تامين توزيعها بين الاقضية . إن الصناعات الصغيرة المنتشرة في المحافظة يعود تاريخ وجودها إلى مدد زمنية مختلفة ، قسم منها يعود إلى زمن مدحت باشا وقسم آخر يعود إلى فترة الستينات القرن الماضي وتتركز بصورة نسبية في مراكز الاقضية ونمت بصورة عشوائية وتتداخل في استعمالات الأرض المختلفة وتفتقر إلى الخدمات الأساسية لكونها مناطق غير مخططة وتنعدم فيها المناطق المفتوحة وظهور هذه الصناعات في مراكز الاقضية لم يكن ظاهراً بشكل كثيف مثل ما هو معتمد اليوم وربما يعود ذلك لنمو مساحياً واقتصادياً ومكانياً .

ولتغير وسائل النقل ودخول ألآله في الإنتاج علاوة على عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى . كل ذلك بات يشكل تحدياً مكانياً انعكس على تنامي هذه الصناعات في

---

(١) علي جاسم حمود ، مصدر سابق ، ص ١٦٦.

تلك المناطق فتولدت نتيجتها ولتغير استعمالات الأرض صعوبة الحركة ونقل عناصر الإنتاج ولزيادة التأثير على البيئة والخدمات والبنى التحتية في المنطقة وما حولها الأمر الذي اثر سلبياً في تناغم استعمالات ارض المدينة وسلامة البيئة ، وتتجلى هذه المشاكل بشكل واضح في مراكز الاقضية إذ قسما" من المنشات الصناعية تولد الضوضاء كما هو الحال في الصناعات المعدنية عدا المكائن وخاصة منشات الخراطة والحدادة واللحام ولتداخل هذه الصناعات مع السكان في مراكز الاقضية حيث تولد الإشعاعات الناتجة عن اللحام فضلاً عن عمليات القطع وتعديل زوائد اللحام بالات تولد اصواتا" عالية جدا" إضافة إلى ما تترك هذه الصناعة من مخلفات تؤثر على البيئة وخاصة المواد الصلبة وكذلك الدخان الناتج من المخابز وعلى الرغم من إنشاء حي صناعي غرب مدينة بعقوبة في بني سعد بمسافة (٣-٥) كيلو متر إلا انه مازالت بعض المنشات الصناعية المعدنية تتواجد بصورة تامة داخل الأحياء السكنية في مركز المدينة حالياً .

حيث يمكن إجمال أهم المشاكل المكانية التي تعاني منها الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة إلى ما يأتي :-

١- صعوبة التوسع مساحيا لقسم من الصناعات التي توجد داخل مركز الاقضية وذلك لوجودها في مناطق تمارس وظائف نشطة مركزياً تميزت بارتفاع أسعار الأراضي والعقارات ولكونها صناعات صغيرة من حيث حجوم استثماراتها وبالتالي لا يمكن أن تتنافس على المكان .

٢- إن معظم الصناعات في المحافظة متوارثة من الأب إلى الابن بغض النظر عن التحصيل العلمي للآباء والأبناء معاً على الرغم من أن بعض الصناعات تحتاج إلى ثلاثة تخصصات مالية وتقنية وفنية كصناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن والصناعات الغذائية وصناعة الملابس الجاهزة وصناعة المواد الكيمياوية والبلاستيكية والصناعات المعدنية الأساسية . وهذا ينعكس على جودة المنتوج ونوعه ومدى إمكانية التنافس في السوق حيث يحتاج إلى إدارة ذات كفاءة تساعد على منافسة المنتوج الأقل في الأسواق المحلية .

٣- هنالك تداخل في استعمالات الأرض المختلفة داخل الأحياء السكنية (صناعي ، سكني ، تجاري)

٤- حماية البيئة من السلبية الناجمة عن الفضلات الصناعية المختلفة التي تطرحها الصناعات الملوثة من خلال ابعادها مسافات مناسبة عن حدود مراكز الاقضية مما يقلل من التاثير السلبي .

٥- الحد من تداخل استعمالات الأرض داخل مراكز الاقضية وبناء شبكة نقل حديثة .

٦- عدم توافر الخدمات الصناعية المتمثل بعدم تعبيد المناطق الصناعية من الداخل الأحياء الصناعية وكذلك عدم وجود تصريف للمياه عند موسم تساقط الأمطار وبالتالي ينعكس على المنتج والمستهلك في آن واحد ، فضلا" عن طبيعة البنى التحتية من حيث التصميم والبناء فإنها أيضاً مشكلة ناتجة من تباين المنشات الصناعية الصغيرة الحجم في المحافظة من حيث وفرة المساحة لتلك الصناعات والمطلوب قيامها .

ثانياً : - المشاكل القطاعية التي تواجه الصناعات الصغيرة في المحافظة .

إن معظم الصناعات الصغيرة تعد صناعات غير منظمة تابعة إلى القطاع الخاص إذ تستثمر مدخلات الأفراد التي تشكل مشاريع صناعية صغيرة . لذلك تتميز هذه الصناعات بمحدودية استثماراتها المالية التي تنعكس بالتالي على إنتاجها وطبيعة أجور العاملين والعلاقات المباشرة بين المستثمر والمشتغلين ، وزيادة على جوانب أخرى ترتبط بالحوافز والامتيازات التي يمكن أن توفرها هذه الصناعات التي لا تمتلك القسم الكبير من ضمانات مصرفية أو عقارية بعكس ذلك الصناعات الكبيرة أو الشركات الصناعية التي ترتبط بضوابط تأسيس وإعفاءات وامتيازات وهي مشمولة بقوانين الاستثمار الصناعي .

إذ يمكن إجمال المشاكل القطاعية بما يأتي :-

١- تتصف المشاريع الصناعية الصغيرة بعدم استقرارها في منطقة واحدة إذ وجد إن التواجد المكاني لهذه الصناعات خاضع لقرارات المستثمر فهو يسعى إلى المناطق التي تحقق له الربح الوفير وبأقل الكلف ولذلك تجابه مشاريعه الصناعية بمنافسة استعمالات الأرض إذا كانت في مناطق غير صناعية مما تفرضه للانتقال إلى مناطق أخرى يراد لها أن تكون قريبة من مناطق سكن العاملين .

٢- ظهر وجود مشاكل بين المشتغلين ورب العمل في أكثر المشاريع الصناعية الصغيرة ولأسباب عديدة منها :-

أ- مشكلة الأجور وزيادتها ، إذ إن المشكلة تصبح معلقة لعدم وجود حدود ثابتة للزيادة تتغير تبعا" لطبيعة المرحلة وقرارات صاحب المشروع

ب- عدم استقرار مجموعة من العاملين في الصناعات الصغيرة لمدة طويلة في إعمالها لأسباب منها عدم التوافق بين العاملين وصاحب العمل أو لأسباب طبيعة العمل الذي يكون موسمياً أو ظهور قسم من المشتغلين في المشروع من ذوي إفراد صاحب المشروع ويعملون بدون اجر .

ت- عدم خضوع أكثر من المشتغلين بالصناعات الصغيرة إلى قانون الضمان الاجتماعي. حيث يمتنع معظم أصحاب المنشات الصناعية من إعطاء العدد الحقيقي للعمال حتى لا يدفع الضمان الاجتماعي .

ث- عدم توافر الشروط الصحية ومستلزمات الراحة لأكثر المشاريع الصناعية الصغيرة .

٣- سيادة انتشار الصناعات الاستهلاكية للحاجة إلى تلك الصناعات نتيجة الظروف التي مر بها القطر والمحافظة معا" خلال تلك الفترة .

٤- قلة جودة المنتجات السلعية التي تنتج في المنشات الصناعية الصغيرة الحجم في المحافظة ربما يعود ذلك إلى عدم خضوع جميع المنتجات إلى ضوابط الصحية والسيطرة النوعية لقلة تأثيرها ضمن الظروف التي يعشها البلد خلال تلك الفترة .

٥- تعاني الصناعات الصغيرة الحجم من منافسة ومزاحمة المشاريع الصناعية الكبيرة لها مما يؤدي إلى انقراض عدد كبير منها وتحجيم دورها ناهيك عن الحماية التي تتمتع بها منتجات الصناعات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص والمختلط في ضوء إمكانياتها النابعة من استثماراتها .

٦- عدم توافر الترابطات الصناعية المكانية أو من يساعد على تحقيقها بين المشاريع المختلفة ذات المصالح المشتركة فضلاً عن ذلك عدم معرفة المستثمر الصناعي الصغير إمكانية توفر بعض المواد الوسيطة من مناطق أو منشآت أخرى يمكن تقلل به كلف الإنتاج .

٧- تعاني اغلب الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة من مشكلة التمويل المالي . إذ تتميز الصناعات وخاصة عند البدء بالتأسيس بضعف في عملية الاستثمار لكلفة

البناء والنشيد الباهظة نتيجة لارتفاع أسعار مواد البناء خاصة في عام ٢٠٠٠ .

أولاً : الإستنتاجات

١- انتشار الصناعات الصغيرة في المحافظة بصورة عشوائية وعدم وجود تخطيط لها مما سبب في تداخلها مع استعمالات الأرض الأُخرى مما أدى إلى صعوبة توسع هذهِ الصناعات في المستقبل .

٢- عدم توفر شبكة البنى التحتية داخل الأحياء الصناعية .

٣- تعاني الصناعات الصغيرة من مشكلة التمويل المالي للمشاريع الصغيرة الحديثة الإنشاء ؛ وذلك لإرتفاع نسبة تكاليف البناء والإنشاء ، وكذلك ارتفاع أسعار الأراضي .

٤- انتشار الصناعات الغذائية في جميع أقضية المحافظة لحاجة المستهلك المباشرة لها .

٥- عدم وجود سياسات تخطيطية تنموية للصناعات الصغيرة في المحافظة للمساعدة في عميلة الاستثمار .

٦- هنالك تباين من حيث التوزيع المكاني للسكان ، إذ يتركز معظم السكان في مراكز الأقضية ؛ لتوفر الخدمات فيها .

٧- هنالك تباين في توزيع الصناعات الصغيرة مكانياً في أقضية المحافظة ومن قضاء إلى آخر ، ومن صناعة إلى أُخرى .

٨- عدم وجود توزيع مكاني منتظم للمناطق الصناعية في أقضية المحافظة بالرغم من وجود العوامل المساعد لقيام مثل تلك المناطق .

٩- ضعف المهارات والخبرات لدى معظم المشتغلين في أغلب الصناعات ؛ بسبب انخفاض المستوى التعليمي لديهم .

١٠- عدم وجود إحصائيات دقيقة حول حجم المنشآت وحجم المشتغلين في المؤسسات الصناعية في المحافظة ، واعتمادها على عامل التقدير ، وهذا ناتج من خوف أصحاب المنشآت إعطاء العدد الحقيقي لحجم المشتغلين وحجم المنشآت خوفاً من فرض ضرائب عليهم .

١١- يلاحظ وجود تخصص صناعي ، ولا يوجد تنوع صناعي لكثير من الصناعات الصغيرة في المحافظة .

١٢- يلاحظ هنالك كثير من المشاكل بين أصحاب المنشآت والمشتغلين منها :

أ- مشكلة الأجور .
ب- مشكلة الضمان الاجتماعي .
ج- عدم توفر وسائل الراحة والسلامة الصحية في الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم .

١٣- عدم وجود دورات تدريبية وتطويرية للمشتغلين في المؤسسات الصناعية في المحافظة

ثانياً : التوصيات

١- إعادة تخطيط الصناعات الصغيرة ، بهدف توزيعها بشكل منتظم في أقضية المحافظة بما ينسجم مع مفاهيم التوزيع المكاني الصحيحة .

٢- إعادة الصناعات الصغيرة إلى مواقعها الأصلية التي كانت موجودة فيها بعد تحسن الظروف الأمنية .

٣- التنسيق مع دائرة صحة ديالى لمعالجة أهم السلبيات عند إنشاء المصانع دون تخطيط مسبق ؛ للمحافظة على صحة وسلامة العاملين والسكان ، وذلك من خلال حملات التوعية الصحية لأصحاب المعامل .

٤- قيام دائرة بيئة ديالى بالكشف عن أهم الملوثات الناتجة عن استخدام للمواد الملوثة مثل الوقود من أصحاب المعامل والمنشآت الصغيرة ، والعمل على إبعادها إلى خارج مراكز أقضية المحافظة .

٥- دعم المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم حديثة الإنشاء ، وذلك من خلال منح التسهيلات والقروض المصرفية وكذلك الإعفاءات الضريبية التي تفرض على أصحاب المنشآت أو المستثمرين الجدد .

٦- التركيز على فتح دورات تأهيلية وتخصصية لأصحاب الصناعة الصغيرة من خلال التنسيق بين المحافظة ومنظمات التنمية الصناعية في المحافظة .

٧- التأكيد على أهمية الصناعات الصغيرة الحجم في عملية التنمية الصناعية من خلال التركيز عليها عند تدريس مادة جغرافية الصناعة في جامعة ديالى .

٨- تشكيل لجنة متعددة الأطراف تضم ممثلين من الدوائر التخطيطية والاحصائية في المحافظة واتحاد الصناعات والاتحاد العام لنقابة العمال في المحافظة لإقامة دورات تدريبية وتطويرية تأخذ على عاتقها الاهتمام بهذهِ الصناعات .

٩- فتح قسم في المعهد الفني في بعقوبة متخصص بإدارة المشاريع يتولى الإشراف على إدارة المشاريع وتقديم الخبرات والاستشارات الإدارية والفنية ومقترحات تطوير عمل هذه المشاريع ، ويشمل ذلك أيضاً كلية الإدارة والاقتصاد وفي حالة تعذر ذلك إدخال مواد دراسية ذات علاقة .

١٠- التنسيق بين دائرة بيئة ديالى والتخطيط العمراني لإعادة دراسة ضوابط ومحددات الموقعية للمشاريع التي يمكن إقامتها داخل حدود محافظة ديالى .

١١- تعزيز الخدمات للمناطق الصناعية لتشجيع المستثمرين لإقامة نشاطاتهم ضمنها ، من اجل الحد من التجاوزات داخل المدن .

١٢- ضرورة قيام الدوائر الإحصائية والتخطيطية في المحافظة بالاهتمام بطريقة جمع وتوفير البيانات الإحصائية الخاصة بالأنشطة الصناعية وان تتضمن الواقعية وتعكس حقيقة تلك الأنشطة .

القرآن الكريم

أولاً : الكتب

١- شريف، ابراهيم و أحمد حبيب رسول و نعمان دهش ، جغرافية الصناعة ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢ .

٢- رسول ،أحمد حبيب ، مبادئ جغرافية الصناعة ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٨١ .

٣- فضيل ، عبد الخليل وأحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، جامعة الموصل ، (١٩٨٤) .

٤- رسول ، أحمد حبيب ، دراسات في جغرافية الصناعة ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ .

٥- الهادي ، انتصار عبد ، نموذج لتوزيع المراكز الترفيهية في اقليم بغداد المركزي ، بغداد .

٦- الكريم، باسم عبد ، الصناعات الصغيرة وأثر المجمعات الصناعية في تطويرها ، اتحاد الصناعات العراقي ، ١٩٧٤ .

٧- عباس، بشير ، دليل كتابة التقرير ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٨- شماع ،سميرة كاظم ، مناطق الصناعة في العراق ، وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨٠ .

٩- العاني ،صبري رؤوف و سليم اسماعيل القرابي ، الطرق الإحصائية ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل ، الموصل، ١٩٨٢ .

١٠- فضيل ، عبد الخليل ، دراسات في الجغرافية الصناعية ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ١٩٨٩ .

١١- فراج ، عبد المجيد ، الاسلوب الاحصائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

١٢- مرزة ، علي خضير و محمد حسين باقر ، متطلبات التخطيط من البيانات الإحصائية ، المعهد القومي للتخطيط ، ١٩٨٤ .

١٣- التميمي، عباس علي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥ .

١٤- الصقار ، فؤاد محمد ، دراسات في جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٥- الرحمن، قحطان نشأت عبد ، الصناعات الصغيرة وواقعها في القطر العراقي ، أهميتها ، معضلاتها ، سبل تطويرها ، (بلا تاريخ) .

١٦- الكناني ، كامل كاظم ، دراسات في نظرية الموقع الصناعي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .

١٧- السماك ، محمد أزهر و وعباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧.

١٨- الصياد ، محمد محمود ، الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة ، معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٩- رياض، محمد ، جغرافية النقل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٢٠- بسيم ،مؤيد سعيد و هادي سهيل و جلال فضلي ، الدليل الإداري للجمهورية العراقية ، ج١ ، ١٩٨٩ .

ثانياً : الاطاريح والرسائل الجامعية

١- ابراهيم جواد كاظم ، تحليل إحصائي لإتجاهات تطور الصناعة والزراعة في العراق ، رسالة دكتوراه ، مقدمة إلى كلية التخطيط والبرمجة الاقتصادية ، بوخارست ، رومانية ، ١٩٨٥ .

٢- جمعة علي داي ، مستقبل تطور الصناعات الغذائية في اقليم ديالى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ .

٣- حبيب محمد فرحان ، سياسة التنمية الاقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية ، منطقة الدراسة اقليم أربيل ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

٤- خضير عباس خزعل ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

٥- سامي مجيد جاسم ، التنمية السياحية في منطقة الصدور وبحيرة حمرين وامكانية الجذب السياحي ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، قسم الجغرافية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

٦- سلمى عبد الرزاق الشبلاوي ، الصناعات الغذائية في محافظات الفرات الأوسط (دراسة في الجغرافية الصناعية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ .

٧- عدنان فضل أبو الهجاء ، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الصناعية ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى قسم الإقتصاد ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٩١ .

٨- علي جاسم حمود ، اتجاهات توطن الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة صلاح الدين ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٦ .

٩- فاضل محسن يوسف ، الروابط الصناعية المكانية للمؤسسات الصناعية في بغداد ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى قسم الجغرافية ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

١٠- مجيد ملوك دهدي السامرائي ، العلاقة المكانية بين طرق النقل البرية والصناعة في محافظة الانبار ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى قسم الجغرافية ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .

١١- محمد يوسف حاجم ، الصناعات الصغيرة الحجم في العراق (دراسة تطبيقية على محافظة بغداد) ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، قسم الجغرافية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

ثالثاً : البحوث العلمية والدوريات

١- ابراهيم جواد كاظم ، واقع الصناعات الصغيرة في العراق وهيكليتها ، بحث مقدم إلـة مجلـة ديـالى للبحـوث العلميـة والتربويـة ، كليـة التربيـة ، جامعـة ديـالى ، ع٢٩ ، ٢٠٠٨م .

٢- ابـراهيم جـواد كـاظم ، التكامـل الصـناعي بـين المنشـآت الصـغيرة والكبيـرة فـي محافظة ديالى للمدة ١٩٨٩- ١٩٩٢م ، بحث مقدم إلـى مجلـة ديـالى ، كليـة التربية ، ع٣٠ ، ٢٠٠٨م .

٣- سليم ياوس جمال ، التخطيط الصناعي ، تقرير غير منشور ، مقدم إلى كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، كانون الثاني ، ١٩٩٩م .

٤- عبد الحسين زيني ، تطور تصنيف السلع بين الأصل الصناعي ، المجلة الصناعية ، ع٢ ، بغداد ، ١٩٧٥م .

٥- عبد الحسين زيني ، حول الطرق الجديدة لقياس التنوع الصناعي ، بحث مقدم إلى المؤتمر الجغرافي في العراق الثاني ، بلا عنوان .

٦- عبد الله حسون محمد ، العوامل المكانية المؤثرة في تنمية الصناعات الصغيرة الحجم دراسة مقارنة للنشاط في مدينتي الخالص وبني سعد ، بحث مقدم إلى مجلة ديالى ، كلية التربية ، ع٩ ، ٢٠٠٦م .

٧- مظهر محمد صالح ، حول المشروعات الصغيرة واحتياجات العصر الإقتصادي العراقي الجديد ، برنامج العمل ومتطلبات التطوير ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ع١ ، السنة الثانية ، ٢٠٠٠م .

٨- وليد غفوري معروف ، دور النقل في الأمن الوطني واستقراره (منطقة الهلال الخصيب) ، دراسة مجلة الجمعية العراقية ، ع٤١ ، ١٩٩٩م .

٩- فالح حسن علوان ، ندوة الصناعات الصغيرة ، وزارة التخطيط ، بغداد ، للفترة ٢٩-٣٠/١٠/٢٠٠١م .

١٠- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، دليل أنشطة التصنيف الصناعي التنقيح الثالث (١٩٩١) ، (٢٠٠١) .

١١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج المسح الصناعي الشامل لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١ .

١٢- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٣ .

١٣- بحث الأنترنيت ، التشريعات الضريبية وتأثيرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

(W.W.W.Bere –iraq-com Google)

14- Okonomisches Wortedbuch , Verlay Die Wirtscheft Berlin 1961.

15- S.H. longnigg .iraq 1900-1950 Oxford . 1953 .

خارطة (١)
موقع منطقة الدراسة من العراق.

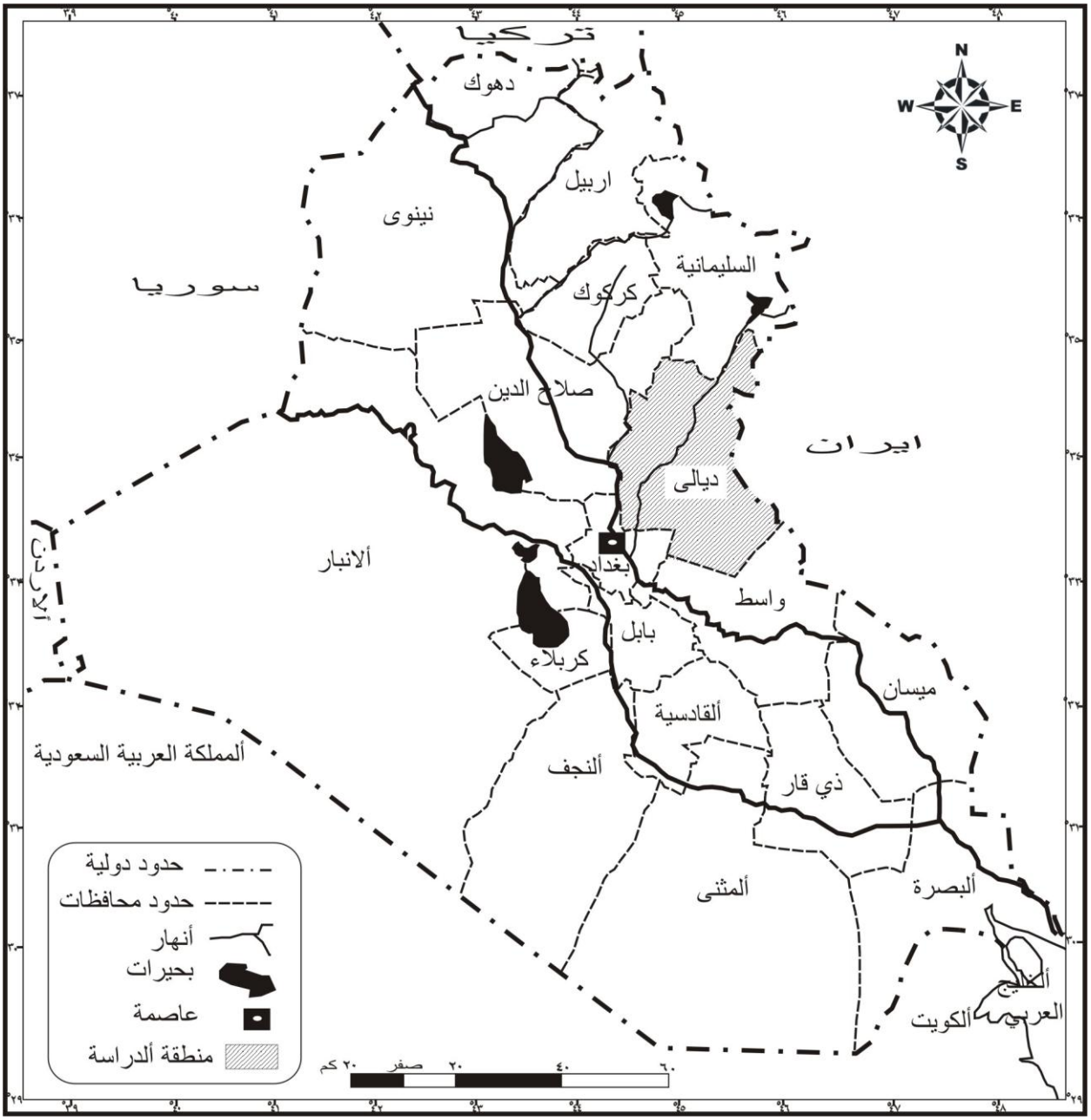

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، اطلس العراق ، خارطة العراق الادارية ، مقياس ١:٢٠٠٠٠٠٠ ، ٢٠٠٥.

خارطة (٢)
التقسيم ألإداري لمحافظة ديالى لعام ٢٠٠٥.

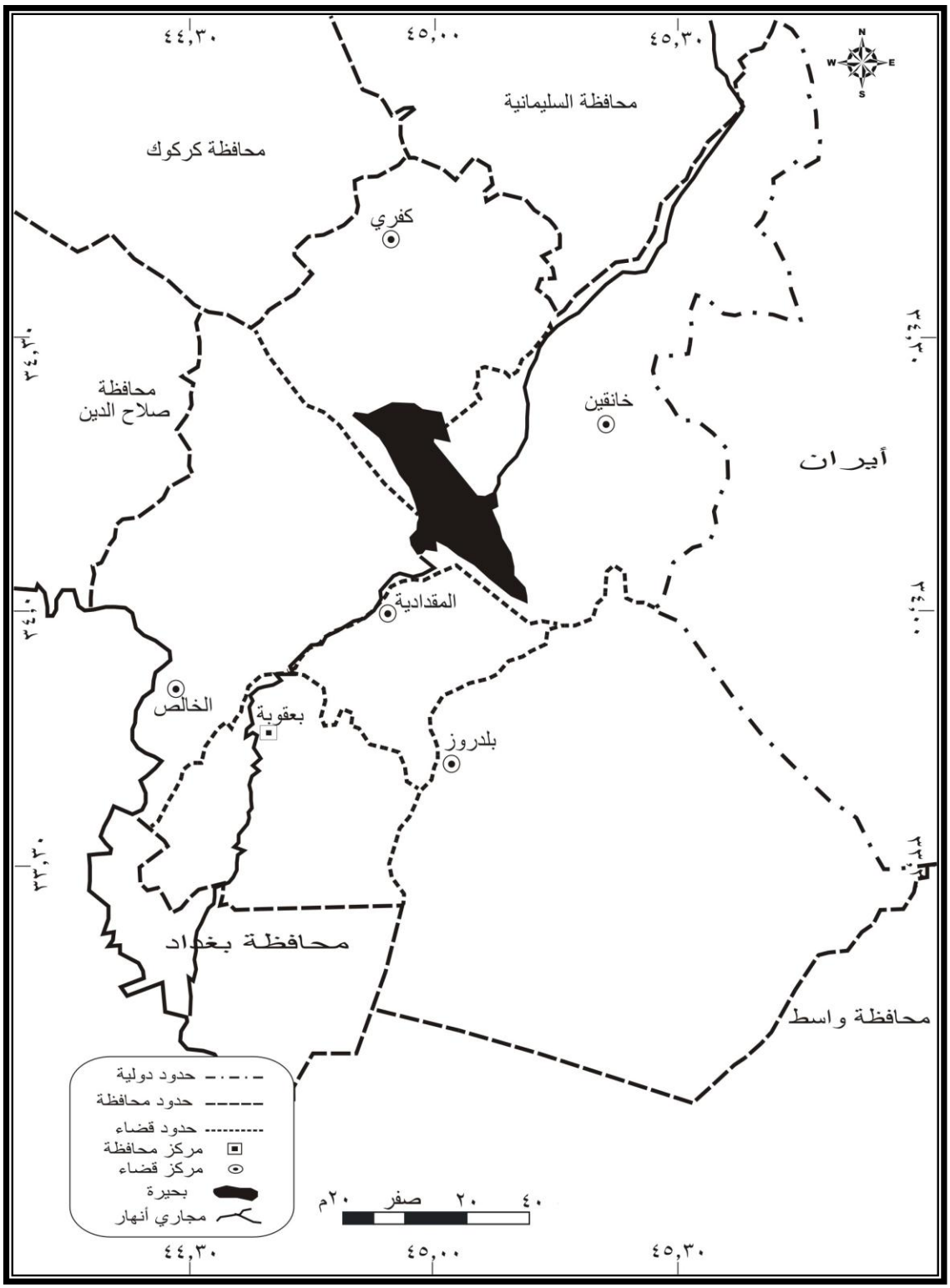

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، اطلس العراق ، خارطة ديالى الادارية ، مقياس ١: ٢٠٠٠٠٠٠، ٢٠٠٥

خارطة رقم (٥)
التوطن الصناعي بالاقضية بتاثير عامل السوق في صناعة المنسوجات في المحافظة عام ٢٠٠٠

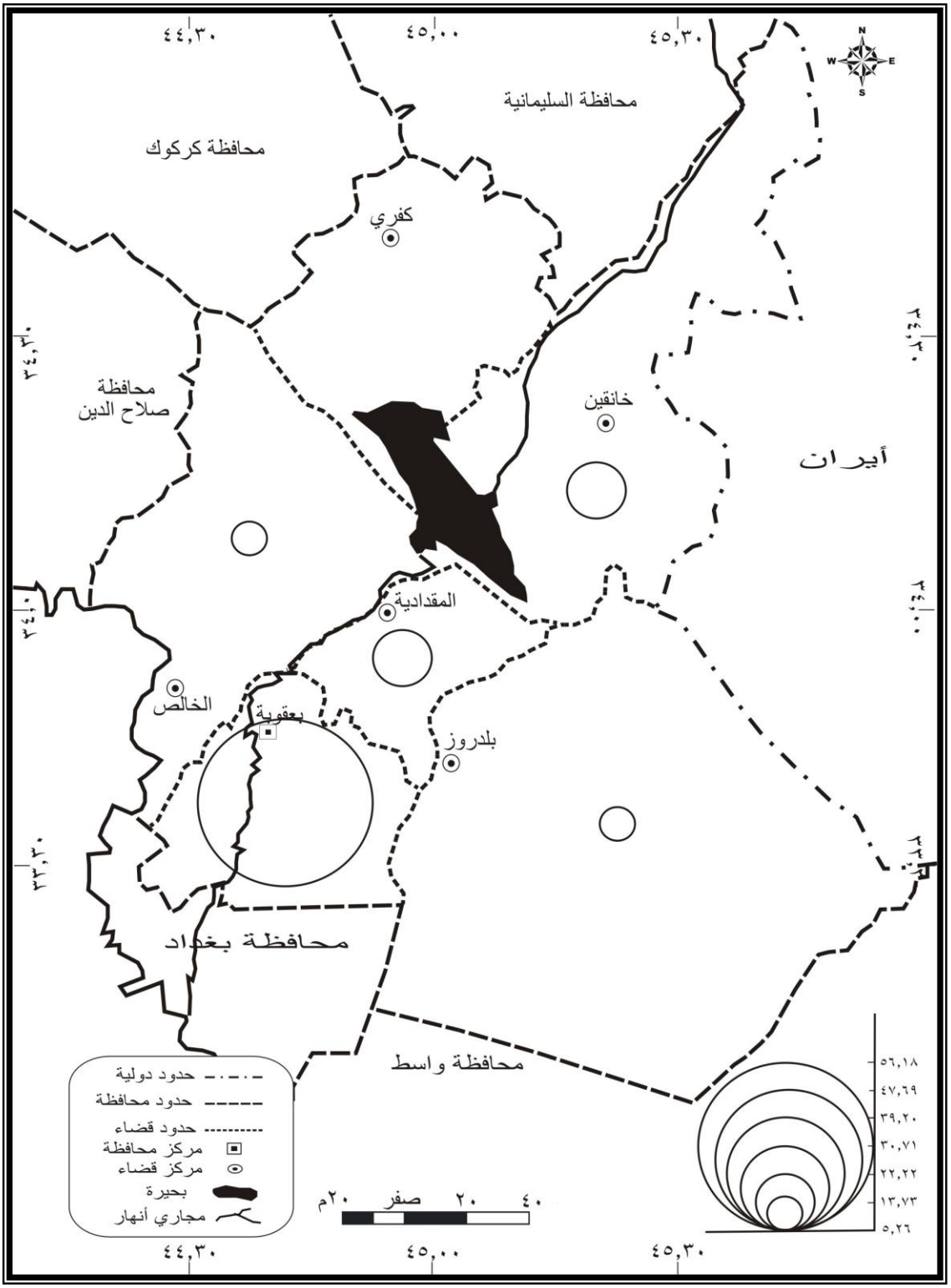

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٨).

خارطة رقم (٦)
التوطن الصناعي بالاقضية بتاثير عامل السوق في صناعة الملابس الجاهزة في المحافظة عام ٢٠٠٠

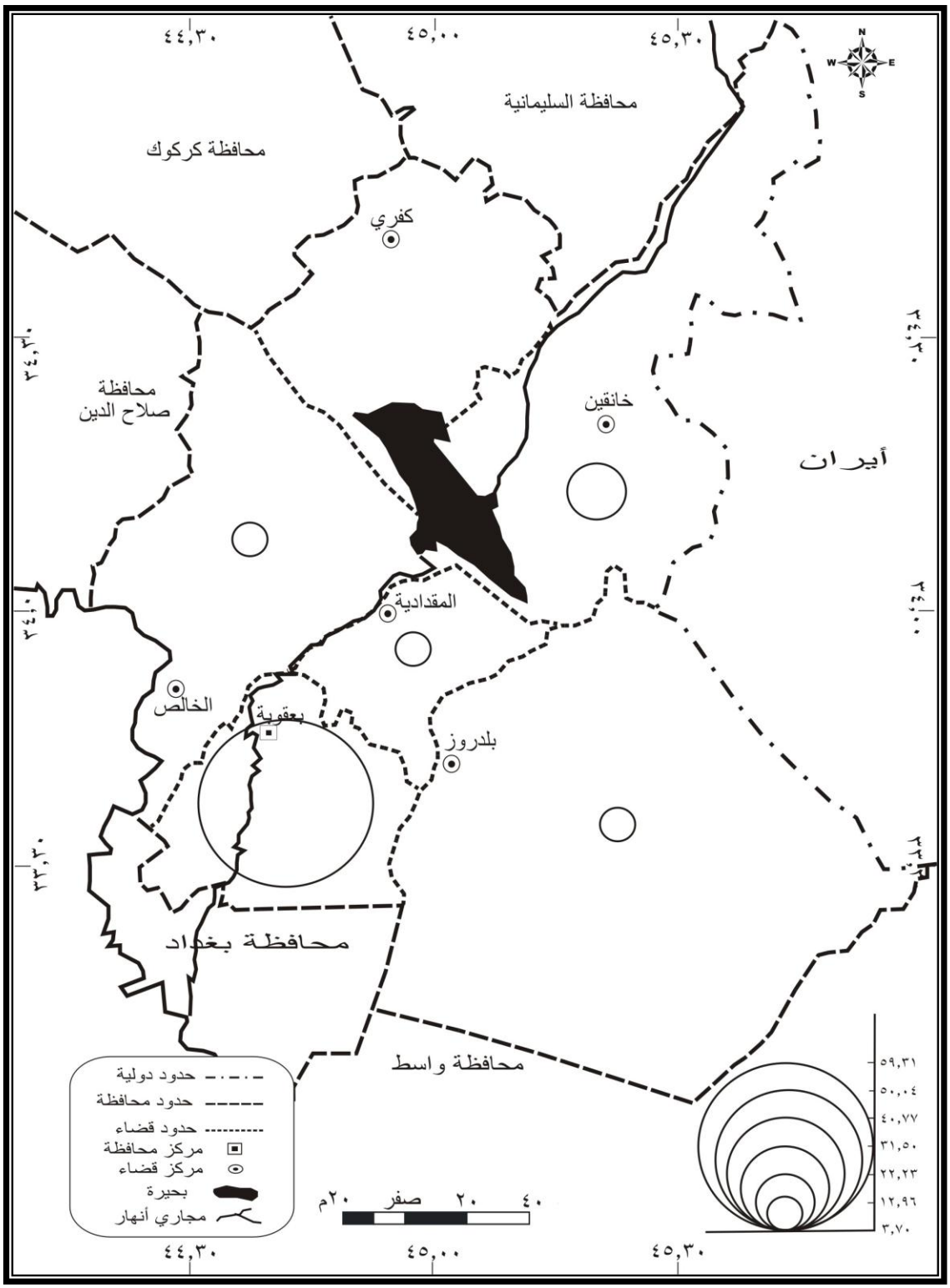

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٩).

خارطة رقم (٧)
التوطن الصناعي بالاقضية بتاثير عامل السوق في صناعة الخامات التعدينية الغير معدنية في المحافظة عام ٢٠٠٠

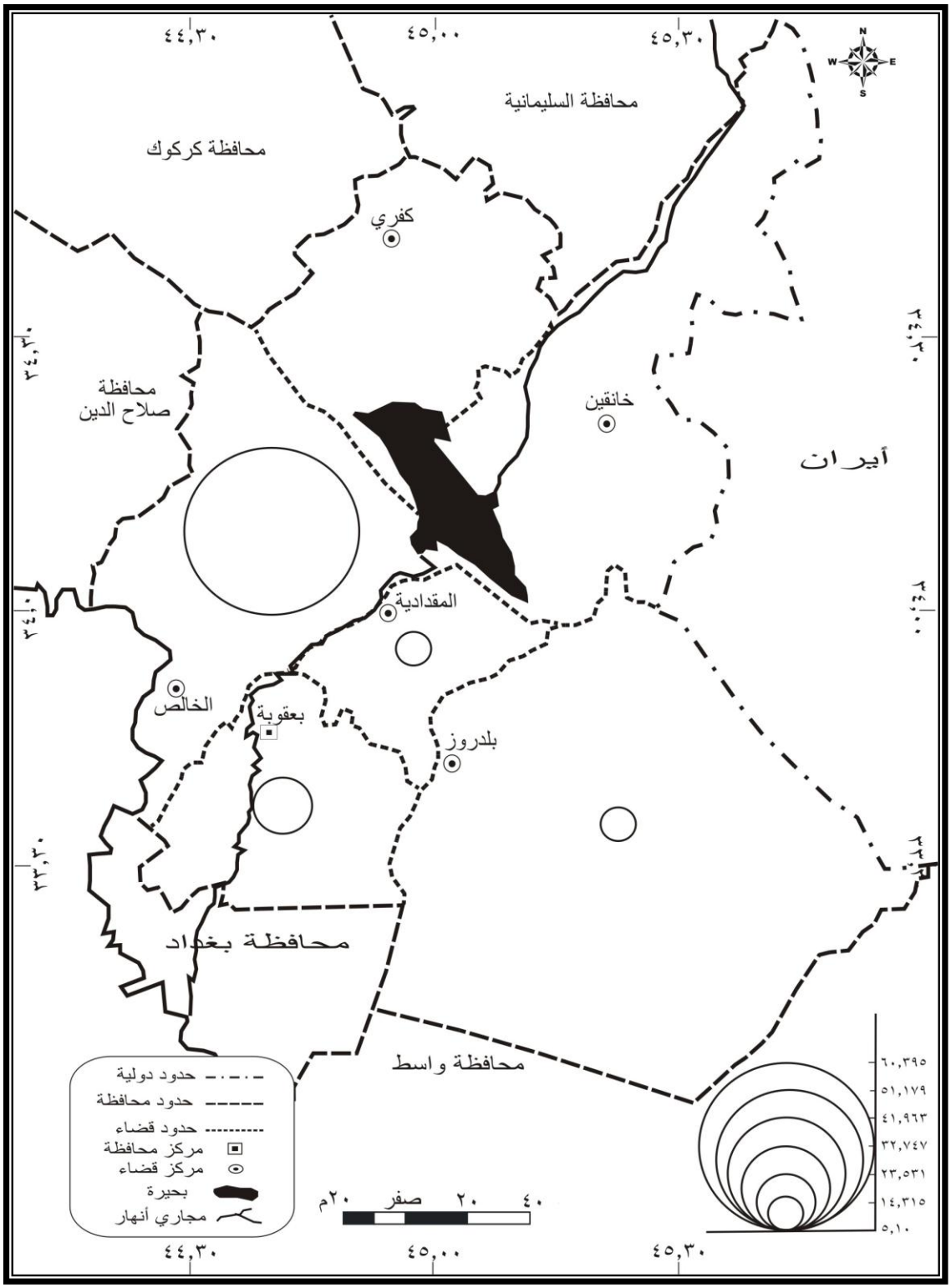

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٤).

خارطة رقم (٨)

التوطن الصناعي بالاقضية بتاثير عامل السوق في صناعات المعدنية الاساسية في المحافظة عام ٢٠٠٠

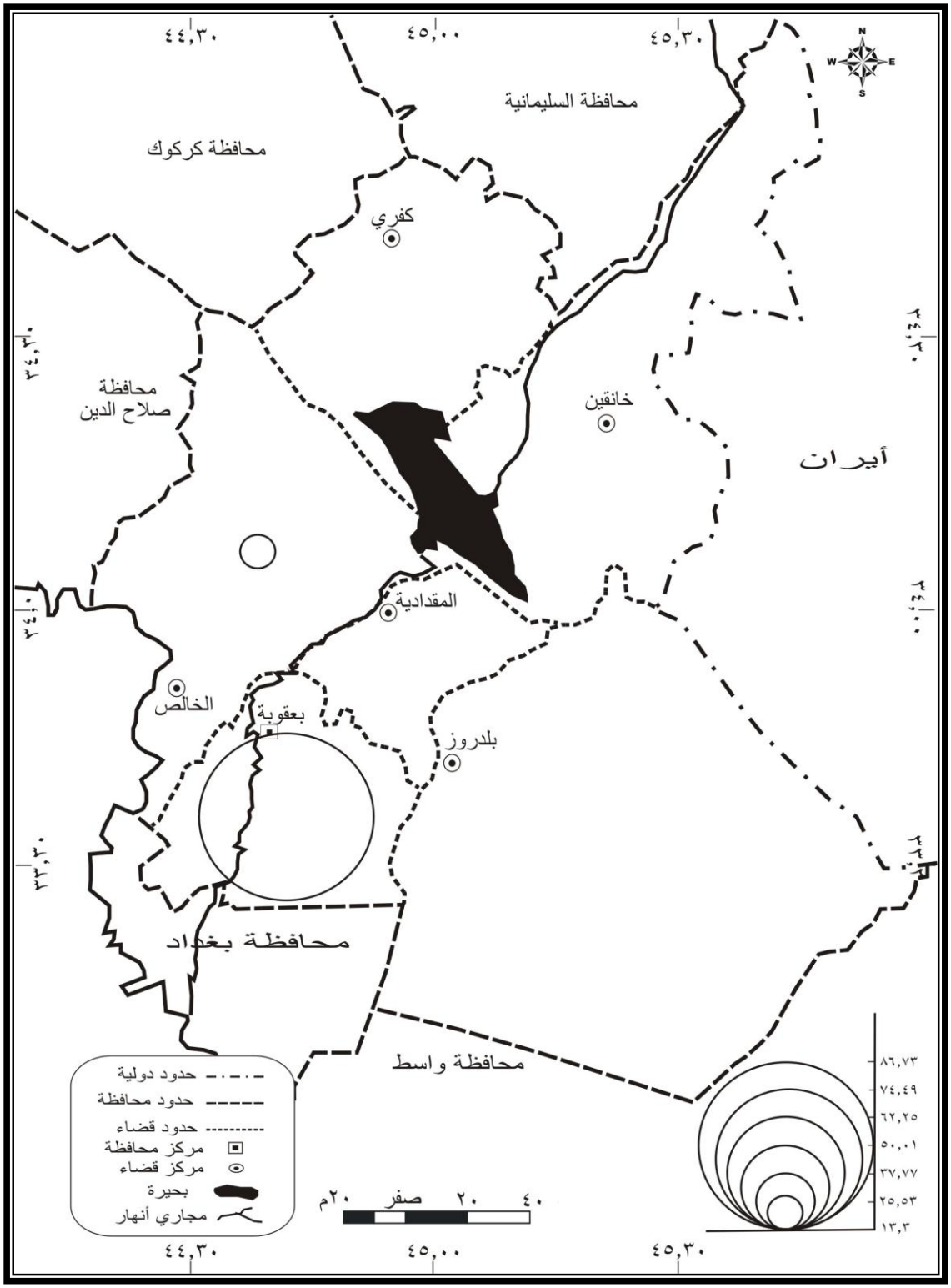

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٥).

خارطة رقم (٩)
التوطن الصناعي بالاقضية بتاثير عامل السوق في صناعات المعدنية عدا المكائن في المحافظة عام ٢٠٠٠

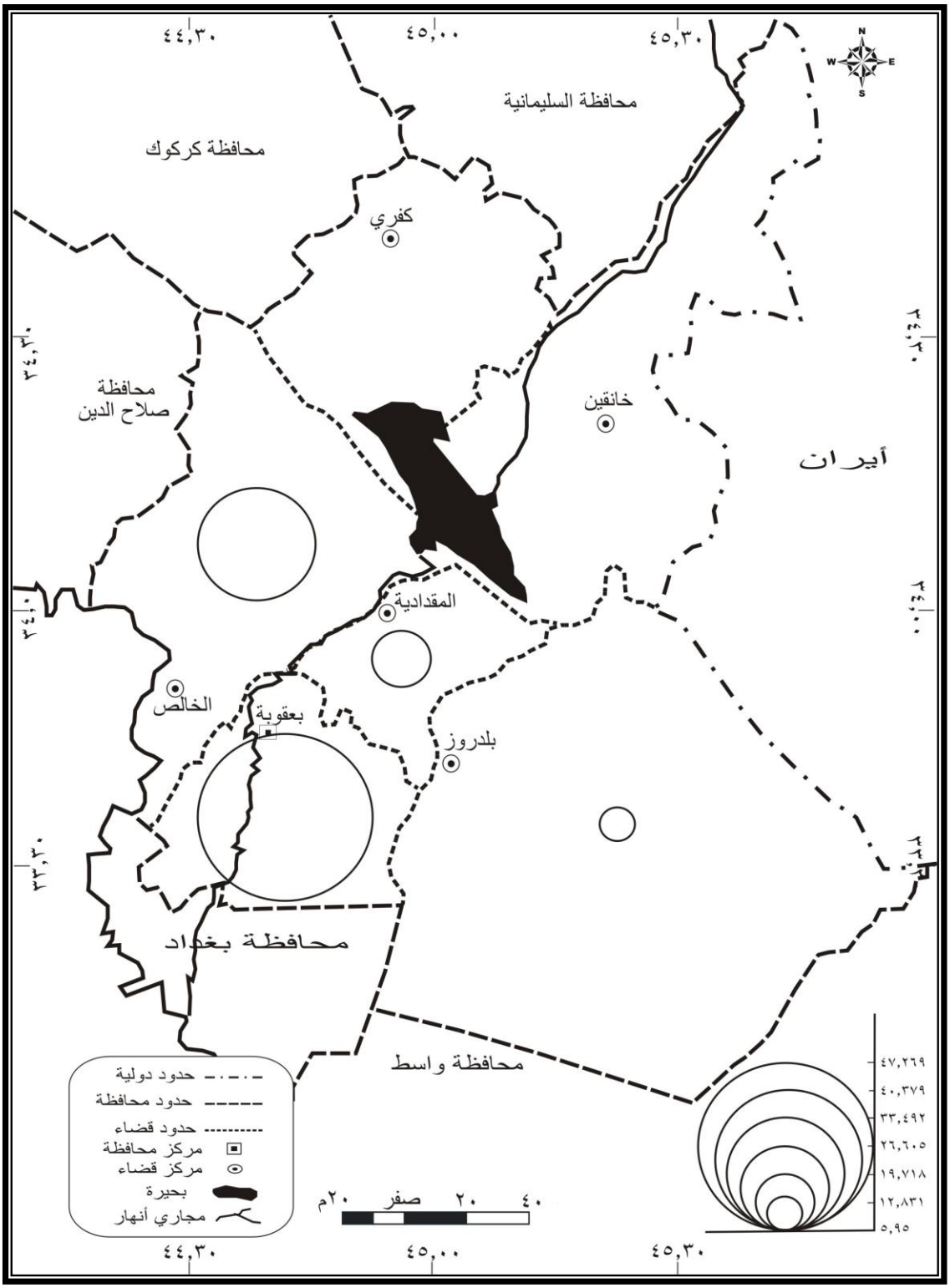

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٦).

خارطة رقم (١٠)
التوطن الصناعي بالاقضية بتاثير عامل السوق في الصناعات المتفرقة في المحافظة عام ٢٠٠٠

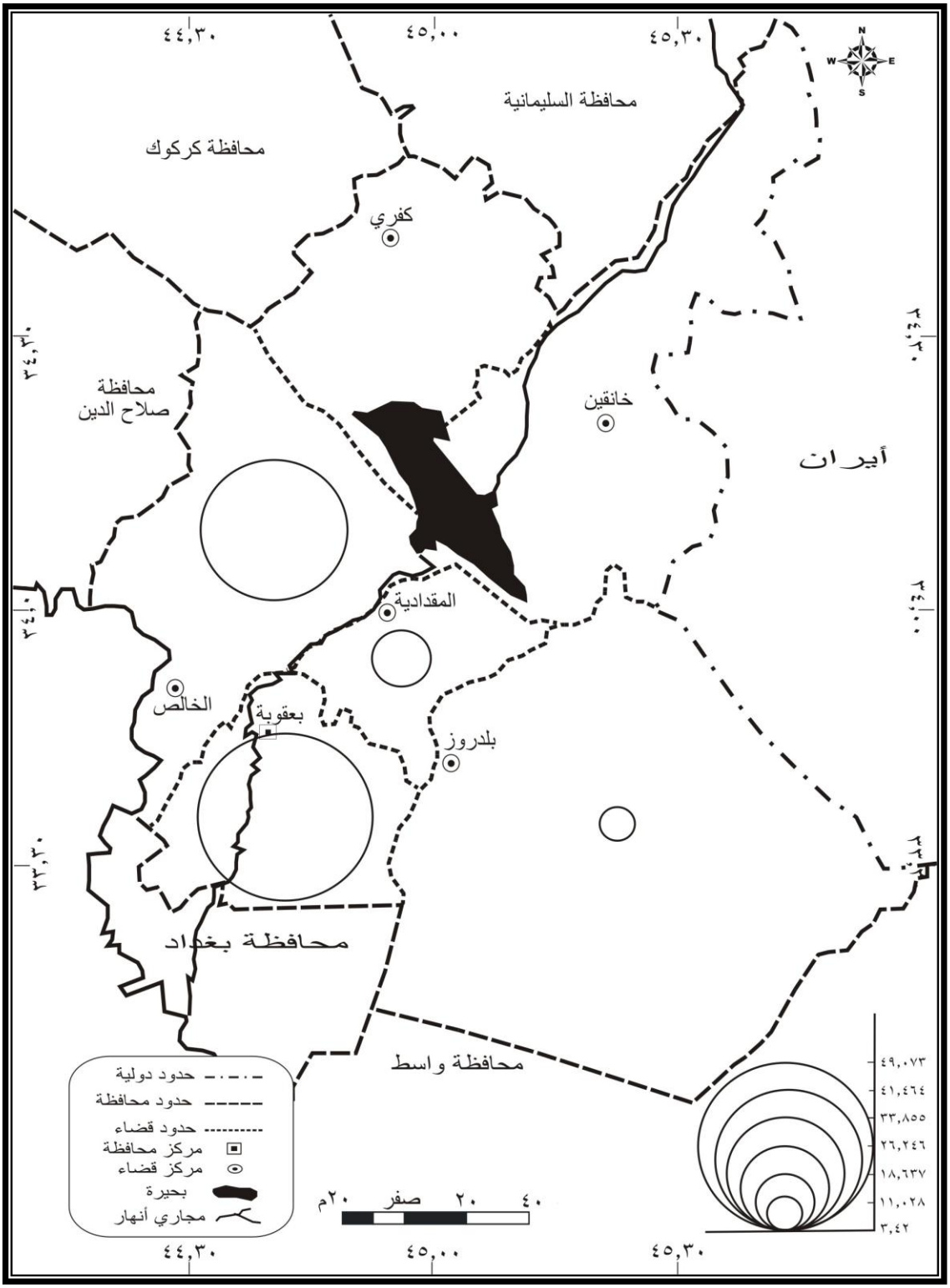

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٧).

خارطة رقم (١١)

التوطن الصناعي بالاقضية بتاثير عامل السوق في الخدمات الصناعية في المحافظة عام ٢٠٠٠

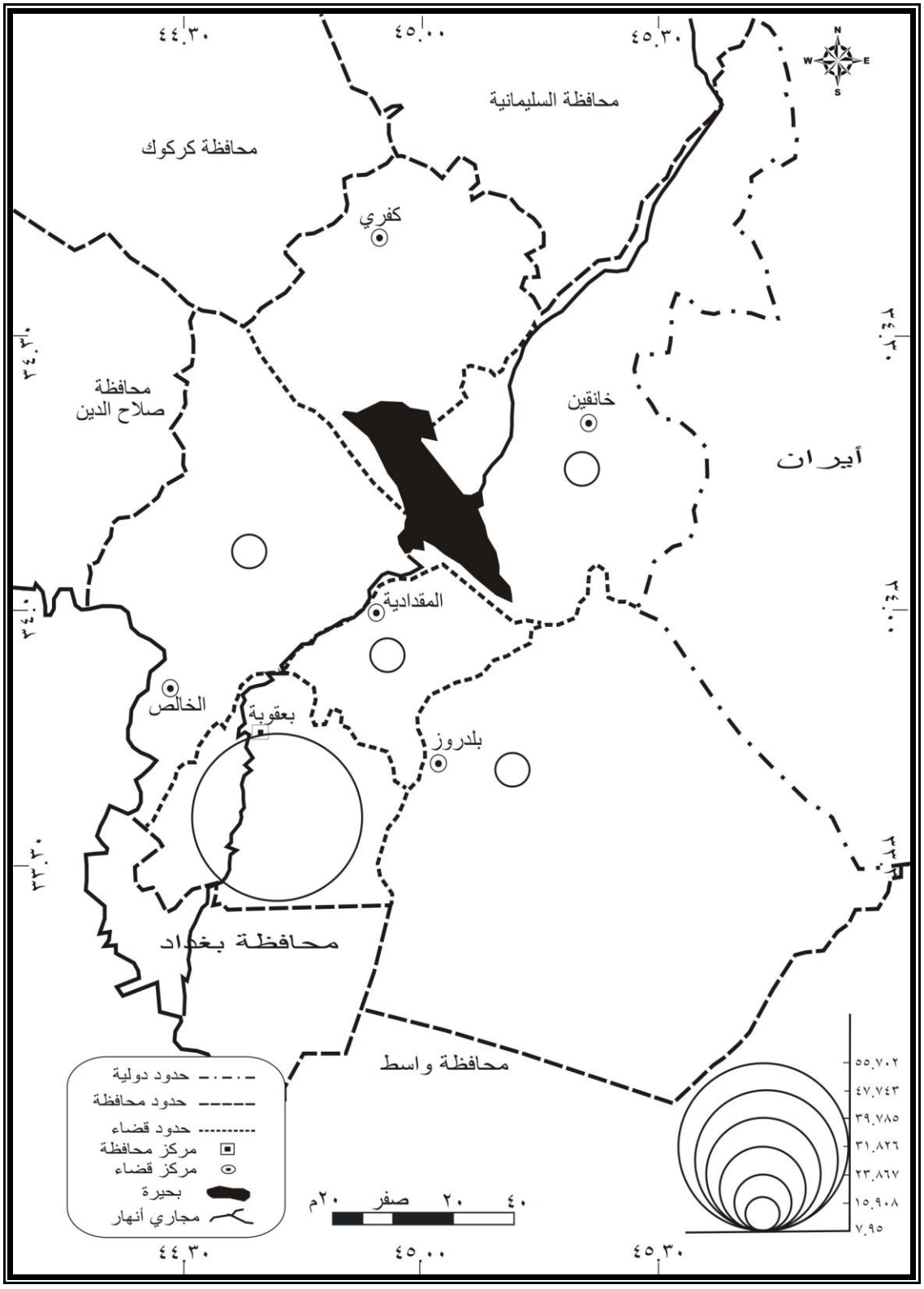

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٨).

خارطة رقم (٤)
التوطن الصناعي بالاقضية بتاثير عامل السوق في صناعة المواد الغذائية في المحافظة عام ٢٠٠٠

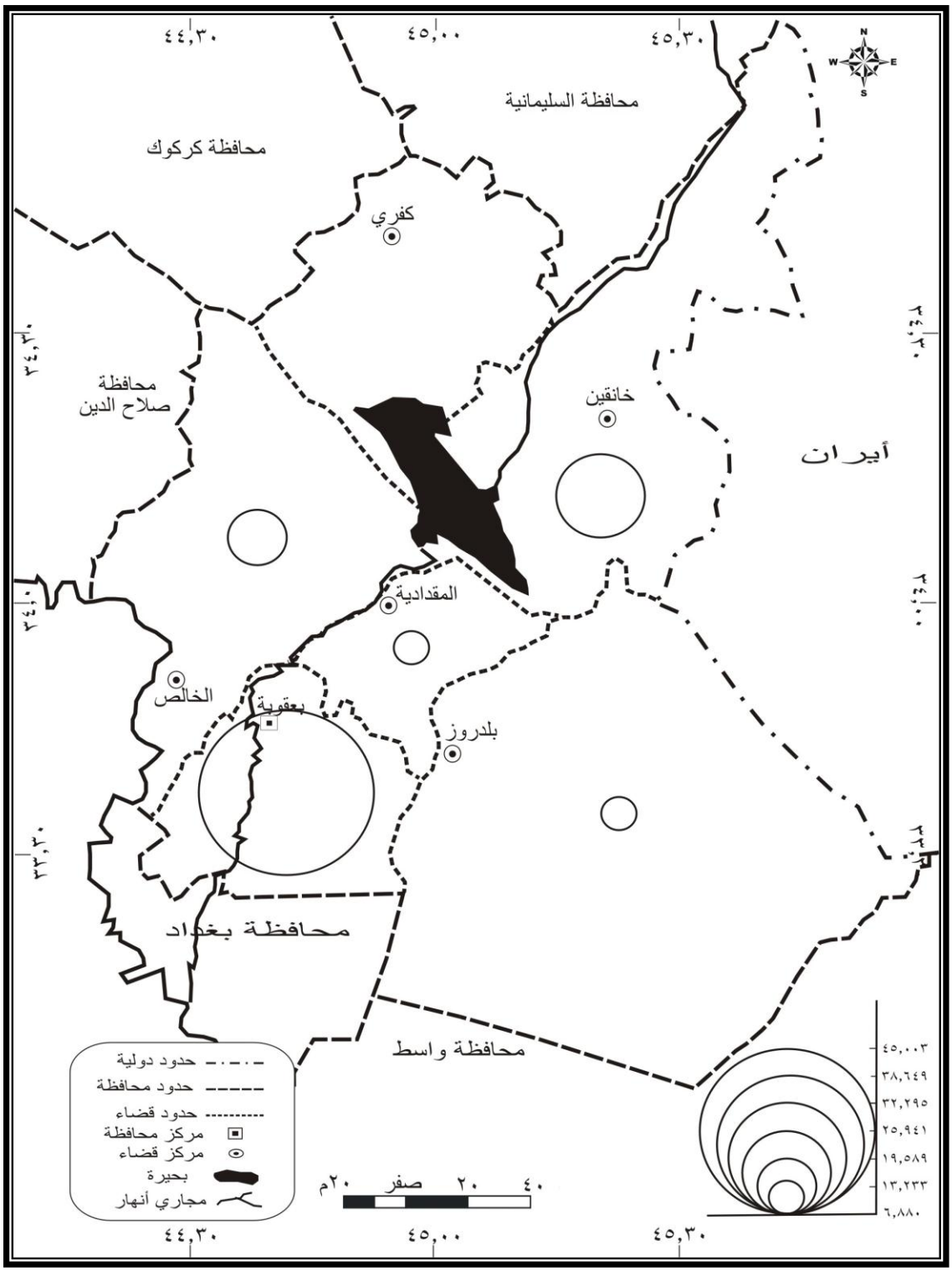

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١٧).

جدول رقم (٧)

الأهمية النسبية الصناعية للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى مقارنة بالقطر لعام ٢٠٠٥م

المؤشرات	المنشآت				عدد المشتغلين				الأجور والمزايا				القيمة المضافة			
القطاعات الصناعية للصناعات التحويلية	العدد في القطر	%	العدد في المحافظة	%	المرتبة	العدد في القطر	%	العدد في المحافظة	%	المرتبة	العدد في القطر	%	العدد في المحافظة	%	المرتبة	العدد في القطر	%	العدد في المحافظة	%	المرتبة
صناعة المواد الغذائية	٣٧٢٢	٤٦	٢٤٧	٣٤	١	١٤٨٣٣	٤٩.٣	١٢٦٠	٤٨.٣	١	٢١١٨٨٧٣٩	٤٥	١٩٢٢٦٢٨	٤٣.٨	١	١٠٨٤٣٦٥٥٨	٥٠.١	٧٠٢١١٧٢	٤٢.٦	١
صناعة المنسوجات	٣٢١	٤	١٥	٢	٥	٥٧٠	١.٨	٤٠	١.٥	٦	٥٩٣٦٣٥	١.٣	٣٨٥٤٤	٠.٩	٦	٦٧٧٦-٣٢٥٦٤	١٥-	١٣٣٤٠٥	٠.٤	٦
صناعة الملابس الجاهزة	٧٥١	٩	١١٣	١٦	٣	١٢٩٤	٤.٣	١٠١	٣.٩	٥	٩١٨٢٩١	٢	٨٥٥٢٥	٢	٥	٤٧٣٦٣٨٩	٢.٢	١٦٠٠٠٩٧	١.١	٥
صناعة اللدائن	–	٠	١٢	٢	٥	–	–	٢٦	١	٧	–	–	١٤٧٦٠	٠.٣	٧	–	–	٦٠٠٢٤	٠.٢	٧
صناعات معدنية غير تعدينية	١٥٩٧	٢٠	١١٣	١٦	٣	٩٣١٨	٣١	٦٣٠	٢٤.١	٢	١٩٠٠٤٥٩٨	٤٠.٥	١٣٠٤٨٢٤	٢٩.٧	٢	١٠٠٤٥٥٨٢٥	٤٦.٤	١٦٠٠٠٩٧	٣٨.٨	٢
الصناعات المعدنية عدا المكائن	١٥٢٤	١٩	١٢٤	١٧	٢	٣٨٤٤	١٢.٨	٣٤٧	١٣.٢	٣	٥١٥٤٠٦٨	١١	٧٣٣٠٨٧	١٦.٨	٣	١٨٧-١٥٣٤٣	٧.١-	٢٥٦٩١٣٢	٨.٥	٣
صناعات متفرقة	١٨٧	٢	١٩٠	١٣	٤	٢٢٥	٠.٨	٢٠٢	٨	٤	١١٦٧٥٩	٠.٢	٢٩٠٢٦٠	٦.٦	٤	٢٧٩٣٨٢٥	١.٣	٤٢٩٩٢١٥	٨.٣	٤
المجموع	٨١٠٢	١٠٠	٧١٦	١٠٠		٣٠٠٨٤	١٠٠	٢٦١٢	١٠٠		٤٦٨٧٠٩٩٠	١٠٠	٤٣٨٩٦٢٨	١٠٠		٢١٦٤٢٢٥٩٧	١٠٠	٢٩٩٢٢١٦٣	١٠٠	

المصدر : **الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٥** .

جدول رقم (٨)

البناء القطاعي للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى بحسب الأنشطة والمؤشرات الرئيسية والأهمية النسبية للأنشطة والقطاعات من مجمل الأنشطة والقطاعات الصناعية لعام ٢٠٠٥م

المؤشرات	المنشآت			المشتغلين			الأجور والمزايا (بالألف)			القيمة المضافة (بالدينار)		
الأنشطة والقطاعات وفروعها الصناعية	العدد	الفرع الصناعي لمجمل الصناعات الصغيرة %	الفرع الصناعي لمجمل القطاع الصناعي %	العدد	الفرع الصناعي لمجمل الصناعات الصغيرة %	الفرع الصناعي لمجمل القطاع الصناعي %	العدد	الفرع الصناعي لمجمل الصناعات الصغيرة %	الفرع الصناعي لمجمل القطاع الصناعي %	العدد	الفرع الصناعي لمجمل الصناعات الصغيرة %	الفرع الصناعي لمجمل القطاع الصناعي %
قطاع الصناعات الإستخراجية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطاع الصناعات التحويلية												
قطاع الصناعات الغذائية												
أ- صناعة منتجات الألبان	16	2,1	6,5	16	0,6	1,3	15921	0,4	0,8	44789	0,2	0,4
ب- صناعة منتجات الطواحين وطحن الحبوب	35	4,9	14,2	52	2	4,1	47853	1,1	2,5	251881	0,8	2
ج- صناعة أعلاف حيوانية محضرة	7	1	2,8	38	1,5	3	9600	0,2	0,5	66934	0,2	0,5
د- صناعة منتجات المخابز	93	13	37,7	504	19,3	40	978912	22,3	50,9	2407968	8	19
هـ- صناعة الكاكاو والشكولاتة والسكريات	15	2	6	18	0,7	1,4	45288	1	2,4	107809	0,4	0,8
و- صناعة منتجات الأغذية الأخرى	81	11	32,8	632	24,2	50,2	825054	18,8	42,9	9858195	33	77,3
مجموع قطاع الصناعات الغذائية	247	34	100	1260	48,3	100	1922628	43,8	100	12737576	42,6	100
قطاع المنسوجات												
أ- تحضير وغزل الألياف النسيجية	4	0,5	26,7	6	0,2	15	0	0	0	12668	0,0	9,5
ب- صناعة المنسوجات الجاهزة	11	1,5	73,3	24	0,9	60	31824	0,7	82,6	99501	0,3	74,6
ج- صناعة منسوجات أُخرى	0	0	0	10	0,4	25	6720	0,2	17,4	21236	0,1	15,9
مجموع قطاع المنسوجات	15	2	100	40	1,5	100	38544	0,9	100	133405	0,4	100
قطاع صناعة الملابس عدا الفرائية	113	16	100	101	3,9	100	85525	2	100	322714	1,1	100
مجموع الملابس عدا الفرائية	113	16	100	101	3,9	100	85525	2	100	322714	1,1	100
قطاع صناعة منتجات مصنوعة من النفط والفحم												
أ- صناعة منتجات اللدائن	12	2	100	26	1	100	14760	0,3	100	60024	0,2	100
مجموع صناعة المنتجات المصنوعة من النفط والفحم	12	2	100	26	1	100	14760	0,3	100	60024	0,2	100

تكملة جدول رقم (8)

البناء القطاعي للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى بحسب الأنشطة والمؤشرات الرئيسية والأهمية النسبية للأنشطة والقطاعات من مجمل الأنشطة والقطاعات الصناعية لعام ٢٠٠٥م

المؤشرات	المنشآت			المشتغلين			الأجور والمزايا (بالألف)			القيمة المضافة (بالدينار)		
الأنشطة والقطاعات وفروعها الصناعية	العدد	الفرع الصناعي لمجمل الصناعات الصغيرة %	الفرع الصناعي لمجمل القطاع الصناعي %	العدد	الفرع الصناعي لمجمل الصناعات الصغيرة %	الفرع الصناعي لمجمل القطاع الصناعي %	العدد	الفرع الصناعي لمجمل الصناعات الصغيرة %	الفرع الصناعي لمجمل القطاع الصناعي %	العدد	الفرع الصناعي لمجمل الصناعات الصغيرة %	الفرع الصناعي لمجمل القطاع الصناعي %
قطاع الصناعات التعدينية غير المعدنية												
أ- صناعة الأصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت والجص	113	16	100	630	24,1	100	1304824	29,7	100	11600097	38,8	100
مجموع قطاع الصناعات التعدينية غير المعدنية	113	16	100	630	24,1	100	1304824	29,7	100	11600097	38,8	100
قطاع الصناعات المعدنية عدا المكائن												
أ- صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	78	10,9	62,9	173	6,6	50	479897	11	65,4	1414354	4,7	55,1
ب- صناعة الأدوات والقطع والعدد اليدوية	31	4	25	144	5,5	41,6	200540	4,6	27,4	964590	3,2	37,5
ج- صناعة منتجات المعادن المركبة والأخرى	15	201	12,1	29	1,1	8,4	52650	1,2	7,2	190188	0,6	7,4
مجموع قطاع الصناعات المعدنية عدا المكائن	124	17	100	346	13,2	100	733087	16,8	100	2569132	8,5	100
قطاع الصناعات المتفرقة												
أ- صناعة الأثاث	91	12,7	98,9	206	7,9	99	289460	6,6	99,7	2491734	8,3	99,7
ب- صناعة منتجات أُخرى غير مصنفة	1	0,1	1,1	2	0,1	1	800	0,0	0,3	7481	0,0	0,3
مجموع قطاع الصناعات المتفرقة	92	13	100	208	8	100	290260	6,6	100	2499215	8,3	100
مجموع الصناعات الصغيرة	716	100	100	2612	100	100	4389628	100	100	29922163	100	100

المصدر : **الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٥** .

جدول رقم (١٦)

توزيع القطاعات الصناعية الصغيرة في محافظة ديالى بحسب الأقضية باعتماد مؤشرات عدد المنشآت ، عدد المشتغلين ، الاجور والمزايا لعام ٢٠٠٠م

تصنيف القطاعات حسب تفاصيل المؤشرات للمحافظة والاقضية		المواد الغذائية	%	المنسوجات	%	الملابس الجاهزة	%	صناعة المنتجات الورقية (الطباعة)	%	صناعة المنتجات الجلدية	%	صناعة المنتجات الكيمياوية والبلاستيكية	%	صناعات منتجة من أصناف الفحم والنفط	%
عدد المنشآت حسب القطاعات بالمحافظة		332		58		230		12		2		6		28	
عدد المشتغلين حسب القطاعات بالمحافظة		830		57		324		28		9		34		114	
الأجور والمزايا حسب القطاعات بالمحافظة		218601		11519		69535		7600		3480		10200		34840	
بعقوبة	المنشآت	151	40,48	32	55,17	115	50	12	100	2	100	6	100	28	100
	المشتغلين	360	43,4	32	56,14	192	59,26	28	100	9	100	34	100	114	100
	الأجور والمزايا	93693	42,9	7973	69,2	56114	80,7	7600	100	3480	100	10200	100	34840	100
المقدادية	المنشآت	40	12,05	8	13,79	27	11,74			0	0	0	0	0	
	المشتغلين	81	9,8	9	15,79	30	9,26			0	0	0	0	0	
	الأجور والمزايا	25602	11,7	432	3,8	2849	4,1			0	0	0	0	0	
الخالص	المنشآت	37	11,14	4	6,9	20	8,70			0	0	0	0	0	
	المشتغلين	143	17,2	3	5,3	24	7,41			0	0	0	0	0	
	الأجور والمزايا	40394	18,5	0	0	2033	2,9			0	0	0	0	0	
خانقين	المنشآت	59	17,77	9	15,5	54	23,47			0	0	0	0	0	
	المشتغلين	161	19,4	8	14,04	66	20,37			0	0	0	0	0	
	الأجور والمزايا	151385	6,9	1153	10	8539	12,3			0	0	0	0	0	
بلدروز	المنشآت	45	1,5	5	8,6	14	6,1			0	0	0	0	0	
	المشتغلين	55	6,6	5	8,77	12	3,70			0	0	0	0	0	
	الأجور والمزايا	8585	-	1961	17,02	0	0			0	0	0	0	0	
كفري	المنشآت	10	3,01	0	0	0	0			0	0	0	0	0	0
	المشتغلين	30	3,6	0	0	0	0			0	0	0	0	0	0
	الأجور والمزايا	6231	2,9	0	0	0	0			0	0	0	0	0	0

المصدر : **الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٥** .

تكملة جدول رقم (١٦)

توزيع القطاعات الصناعية الصغيرة في محافظة ديالى بحسب الأقضية باعتماد مؤشرات : عدد المنشآت ، عدد المشتغلين ، الأجور والمزايا ، لعام ٢٠٠٠م

تصنيف القطاعات حسب تفاصيل المؤشرات للمحافظة والاقضية		التعدينية غير معدنية	%	المعدنية الأساسية	%	المنتجات المعدنية عدا المكائن	%	صناعات متفرقة	%	الخدمات الصناعية	%	مجموع المؤشرات بالمحافظة والاقضية
عدد المنشآت حسب القطاعات بالمحافظة		46		7		658		323		3477		
عدد المشتغلين حسب القطاعات بالمحافظة		255		30		1426		701		6215		
الأجور والمزايا حسب القطاعات بالمحافظة		136560		13020		298810		159154		904529		
بعقوبة	المنشآت	13	28,3	6	85,7	235	35,7	138	42,72	1790	51,48	
	المشتغلين	59	23,14	26	86,7	659	46,2	344	49,07	3462	55,70	
	الأجور والمزايا	31674	23,19	11340	87,1	167436	56,03	92983	58,42	574424	63,51	
المقدادية	المنشآت	5	10,9	0	0	101	15,3	74	22,91	551	18,85	
	المشتغلين	29	11,37	0	0	179	12,55	130	18,54	862	13,86	
	الأجور والمزايا	8073	5,9	0	0	27132	9,1	21486	13,50	137769	15,23	
الخالص	المنشآت	26	56,5	1	14,3	238	36,2	66	20,43	516	14,84	
	المشتغلين	154	60,39	4	13,3	473	33,17	156	22,25	876	14,09	
	الأجور والمزايا	89901	65,8	1680	12,9	87890	29,41	38435	24,15	151385	16,74	
خانقين	المنشآت	0	0	0	0	0	0	32	9,91	384	11,04	
	المشتغلين	0	0	0	0	0	0	47	6,70	521	8,38	
	الأجور والمزايا	0	0	0	0	0	0	3906	2,45	13309	1,47	
بلدروز	المنشآت	2	4,35	0	0	50	7,59	13	4,02	236	6,79	
	المشتغلين	13	5,10	0	0	83	5,82	24	3,42	494	7,95	
	الأجور والمزايا	6912	5,1	0	0	12956	4,33	2344	1,47	27615	3,05	
كفري	المنشآت	0		0	0	17	2,58	0	0	0	0	
	المشتغلين	0		0	0	32	2,24	0	0	0	0	
	الأجور والمزايا	0		0	0	3396	1,14	0	0	0	0	

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٥ .

جدول رقم (٣٠)

معامل التوطن الصناعي بمؤشر عدد المشتغلين للقطاعات الصناعية الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠م

المؤشرات	عدد المشتغلين في القطاعات الصناعية الصغيرة الحجم في محافظة ديالى												مجموع عدد المشتغلين في كل قضاء	% المشتغلين في كل قضاء	% عدد المشتغلين في كل قطاع من القطاعات الصناعية في الأقضية إلى عدد المشتغلين في كل قطاع في المحافظة										
القطاع الصناعي / الأقضية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
بعقوبة	٣٦٠	٣٢	١٩٢	٢٨	٩	٣٤	١١٤	٥٩	٢٦	٦٥٩	٣٤٤	٣٤٦٢	٥٣١٩	٥٣	٤٣.٤	٥٦	٥٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٣.١	٨٧	٤٦,٢	٤٩	٥٦
المقدادية	١٨	٩	٥٠	–	–	–	–	٢٩	–	١٧٩	١٣٠	٨٦٢	١٣٤٠	١٣.٣	٢.٢	١٦	١٤.٥	٠	٠	٠	٠	١١.٤	٠	١٢,٥	١٩	١٤
الخالص	١٤٣	٣	٢٤	–	–	–	–	١٥٤	٤	٤٧٣	١٥٦	٨٧٦	١٨٣٣	١٨.٣	١٧.٢	٥.٣	٧	٠	٠	٠	٠	٦٠.٤	١٣.٣	٣٣,٢	٢٢,٢	١٤,١
خانقين	١٦١	٨	٦٦	–	–	–	–	–	–	–	٤٧	٥٢١	٨٠٣	٨	١٩.٤	١٤	١٩,٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٨,٤
بلدروز	٥٥	٥	١٢	–	–	–	–	١٣	–	٨٣	٢٤	٤٩٤	٦٨٦	٦.٨	٦.٦	٨.٧	٣.٥	٠	٠	٠	٠	٥.١	٠	٦	٣,٤	٨
كفري	٣٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٢	–	–	٦٢	٠.٦	٣.٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٢	٠	٠
المجموع	٨٣٠	٥٧	٣٤٤	٢٨	٩	٣٤	١١٤	٢٥٥	٣٠	١٤٢٦	٧٠١	٦٢١٥	١٠٠٤٣													

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الإحصاء الصناعي (بيانات غير منشورة) .

١- المواد الغذائية ، ٢- المنسوجات ، ٣- الملابس الجاهزة ، ٤- المنتجات الورقية (الطباعة) ، ٥- المنتجات الجلدية ، ٦- المنتجات الكيمياوية والبلاستيكية ، ٧- صناعة أصناف منتجة من الفحم والنفط ، ٨- الصناعات المعدنية غير التعدينية ، ٩- الصناعات المعدنية الأساسية ، ١٠- الصناعات المعدنية عدا المكائن ، ١١- صناعات متفرقة ، ١٢- الخدمات الصناعية

تكملة الجدول رقم (٣٠)

معامل التوطن الصناعي بمؤشر عدد المشتغلين للقطاعات الصناعية الصغيرة الحجم في محافظة ديالى عام ٢٠٠٠م

المؤشرات	معامل التوطن											
القطاع الصناعي / الأقضية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
بعقوبة	٠.٨	١	١	٢	٢	٢	٢	٠.٤	٢	١	١	١,١
المقدادية	٠.٢	١.٢	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	١.٤	١.١
الخالص	٠.٩	٠.٣	٠.٤	٠	٠	٠	٠	٣.٣	١	٢	١.٢	١
خانقين	٢.٤	٢	٢.٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١
بلدروز	١	١.٣	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠.٥	١.٢
كفري	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣.٦	٠	٠
المجموع												

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، الإحصاء الصناعي (بيانات غير منشورة) .

١- المواد الغذائية ، ٢- المنسوجات ، ٣- الملابس الجاهزة ، ٤- المنتجات الورقية (الطباعة) ، ٥- المنتجات الجلدية ، ٦- المنتجات الكيمياوية والبلاستيكية ، ٧- صناعة أصناف منتجة من الفحم والنفط ، ٨- الصناعات المعدنية غير التعدينية ، ٩- الصناعات المعدنية الأساسية ، ١٠- الصناعات المعدنية عدا المكائن ، ١١- صناعات متفرقة ، ١٢- الخدمات الصناعية

قائمة الخرائط

رقم الخارطة	عنوان الخارطة	الصفحة
١	خارطة العراق الإدارية	٨
٢	خارطة محافظة ديالى حسب الوحدات الإدارية	٩
٣	التوزيع الجغرافي لأطوال شبكة الطرق المعبدة بأنواعها المختلفة في محافظة ديالى عام ١٩٩٥	٨٠
٤	معامل التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في قطاع صناعة المواد الغذائية في المحافظة عام ٢٠٠٠م	٩١
٥	معامل التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في قطاع صناعة المنسوجات في المحافظة عام ٢٠٠٠م	٩٥
٦	معامل التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في قطاع صناعة الملابس الجاهزة في المحافظة عام ٢٠٠٠م	٩٩
٧	معامل التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في قطاع صناعة الخامات التعدينية الغير معدنية (الإنشائية) في المحافظة عام ٢٠٠٠م	١٠٦
٨	معامل التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية في المحافظة عام ٢٠٠٠م	١٠٨
٩	معامل التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في قطاع الصناعات المعدنية عدا المكائن في المحافظة عام ٢٠٠٠م	١١١
١٠	معامل التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في قطاع الصناعات المتفرقة في المحافظة عام ٢٠٠٠م	١١٤
١١	معامل التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في قطاع الخدمات الصناعية في المحافظة عام ٢٠٠٠م	١١٧

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور ونمو مؤشرات الصناعات الصغيرة في العراق للمدة ١٩٩٥ – ١٩٩٩م	٣١
٢	تطور ونمو مؤشرات الصناعات الصغيرة في العراق للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م	٣٤
٣	تطور ونمو مؤشرات الصناعات الصغيرة في ديالى للمدة ١٩٩٥ – ١٩٩٩م	٣٧
٤	تطور ونمو مؤشرات الصناعات الصغيرة في ديالى للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م	٤٠
٥	أصناف الصناعات الصغيرة الحجم في القطر بحسب التصنيف الصناعي القياسي ($isic_3$)	٤٣ - ٤٤
٦	أصناف الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى بحسب التصنيف الصناعي القياسي ($isic_3$)	٤٥ - ٤٦
٧	الأهمية النسبية الصناعية للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى مقارنة بالقطر لعام ٢٠٠٥م	٤٩
٨	البناء القطاعي للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى بحسب الأنشطة والمؤشرات الرئيسة والأهمية النسبية للأنشطة والقطاعات من مجمل الأنشطة والقطاعات الصناعية لعام ٢٠٠٥م	٥١ - ٥٢
٩	الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى بحسب طبيعة منتجاتها للعام ٢٠٠٥م	٦١
١٠	الأهمية النسبية الصناعية للأقضية محافظة ديالى وحسب المؤشرات الرئيسية لعام ٢٠٠٥م	٦٥
١١	الحجوم السكانية ونسبتها وترتيبها وكثافتها في أقضية محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	٧١
١٢	عدد ونسب التركز السكاني على مستوى الحضر والريف في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	٧٤

١٣	التوزيع الجغرافي لأطوال شبكة الطرق المعبدة بأنواعها المختلفة في محافظة ديالى لعام ١٩٩٥م	٧٩
١٤	المحاصيل الزراعية ومساحاتها وكمية إنتاجها في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	٨٢
١٥	أعداد الثروة الحيوانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٠١م	٨٢
١٦	توزيع القطاعات الصناعية الصغيرة في محافظة ديالى بحسب الأقضية بإعتماد مؤشرات عدد المنشآت والمشتغلين والاجور والمزايا لعام ٢٠٠٠م	٨٦ - ٨٧
١٧	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة المواد الغذائية في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	٨٩
١٨	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة المنسوجات في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	٩٣
١٩	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة الملابس الجاهزة في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	٩٨
٢٠	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١٠٠
٢١	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة المنتجات الورقية (الطباعة) في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١٠١
٢٢	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة المواد الكيمياوية والمنتجات البلاستيكية في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١٠٢
٢٣	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة أصناف منتجة من الفحم والنفط واللدائن في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١٠٣
٢٤	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة الخامات التعدينية غير المعدنية (الانشائية) في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١٠٥
٢٥	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في الصناعات المعدنية الأساسية في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١٠٧
٢٦	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في صناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١١٠
٢٧	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في الصناعات المتفرقة في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١١٣

٢٨	معامل درجة التوطن الصناعي بالأقضية بتأثير عامل السوق في الخدمات الصناعية في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١١٦
٢٩	نسبة التركز الموقعي للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	١٢١
٣٠	معامل التوطن الصناعي بمؤشر عدد المشتغلين للقطاعات الصناعية الصغيرة الحجم في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	١٢٣- ١٢٤
٣١	التوزيع المكاني للمشتغلين مقترناً بعدد السكان بحسب أقضية المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١٢٨
٣٢	توطن الصناعات الصغيرة الحجم بحسب القطاعات و الاقضية في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	١٣١ - ١٣٢
٣٣	التوزيع الجغرافي للأيدي المشتغلة في الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	١٣٧
٣٤	التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	١٣٨
٣٥	التشتت الصناعي لقطاعات الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	١٤٠
٣٦	هيكل العمل للصناعات الصغيرة في المحافظة لعام ١٩٩٥م	١٤١
٣٧	هيكل العمل للصناعات الصغيرة في المحافظة لعام ٢٠٠٠م	١٤٢
٣٨	هيكل العمل للصناعات الصغيرة في المحافظة لعام ٢٠٠٤م	١٤٣
٣٩	معامل التنوع والتخصص الصناعي للوحدات الإدارية (الأقضية) في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٠م	١٤٥

Abstract

This research deals with studying the contrast of place for small industries in Diyala governorate since 1995 – 2005 . The contrast of the place is one of the main positions which study the scatter , condense , variety and industries specialization for small industries in governorate .

These industries marked by smallness and by reduce in investment in materials and machines and by reduce in number of workers , for this reasons the small industries would be different so this kind of industries help to find the chance to much work , and it is suitable with economic circumstances in Iraq . Add to that its production for different cooperative goods which connected with man needs .

The small industries would be more important in special circumstances for that we should study this importaness for small industrial sizes in Diyala governorate in 2005 . Then study the reason to take root in the governorate and find out the place and retail problems .

This study deals with the districts of governorate and analysis the problems which exposed and discover the reason behind existence the industries in districts of governorate through element of scatter , condense , variety and the element of industrial specialization .

This research is divided into five chapters :

The first one contains on introducation (as a theoretical setting) deals with the problem and the supposition of the research and its aims .

The second one deas with (Theoretical concepts) the concept of industry and its important , the industrial

classification and its important , the concept of the small industries and its important .

The second chapter deals with small industries in Iraq and emphasis on Diyala governorate since 1995- 2005 . with two sections , first studies the development of small industries in Iraq from 1995- 2005 . but the second section studies that in diyala .

The third chapter deals with structure of the size of small industries in Diyala 2005 , with two sections first one deals with the structure of small industries in Diyala with contrasting with the whole country in 2005 .

The second section the structure and its important for small industries in Diyala governorate in 2005 .

The fourth chapter deals with the contrast of the place for small industries with the contrast of the place for small industries in Diyala in 2000 , contains two sections first studies the elements which effects on existence the small industries in Diyala 2000 and its distribution .

Fifth chapter deals with the shapes of the distribution for the place and the problems , with two sections , first deals with condense, scatter, variety and the industrial specialization for small industries in Diyala.

The research contains many of tables , maps , shapes and appendixes which we could use it in future and number of conclusions and recommendation .

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Diyala University – College of Education AL- Assmay
Department of

The Contrast of the place For small industries in Diyala governorate since 1995-2005

A Thesis by :
To . Council of AL Assmei Education college and Its Part of the Requirements to Fulfil the Degree of Master in industrial geography

By
Mayada Farhan Hameed

Supervised By

Ass . Dr.
Ibraheem Jawad Kadum

Ass . Dr.
Abed- Allah Husson Mohammed

2009AD **1430AH**